الطبعة الاولى
2020

الموصل سقوط صرصرة ومشروع تقسيم العراق

نقد سياسي

اضحوي الصعيب

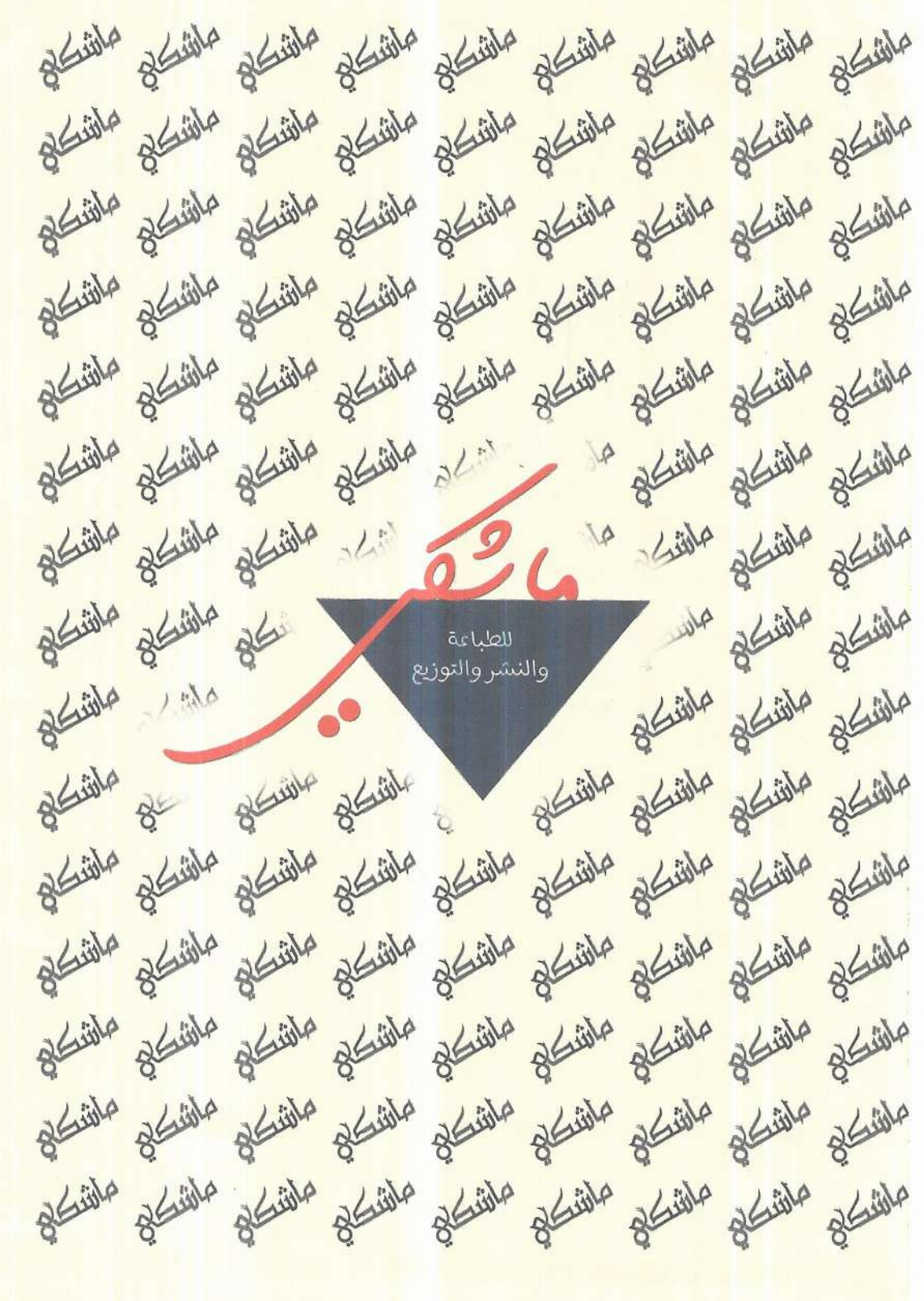
ماشكيب
للطباعة
والنشر والتوزيع

سقوط الموصل
ومشروع تقسيم العراق

المؤلف	أضحوي الصعيب	البلد	العراق
الكتاب	سقوط الموصل ومشروع تقسيم العراق		
الحجم	22.2 *14.5	نوعه	نقد سياسي
الطبعة	الاولى	عدد الصفحات	192

ISBN-978--9922-9422-8-5

Copyright®
All Rights Reserved

الأفكار والآراء الواردة في هذا الكتاب تخص المؤلف فقط
والدار غير مسؤولة عن ما ورد فيه

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أوتخزين مادته بطريقة الاسترجاع
أونقله على أي وجه أوبأي طريقة الكترونية أوميكانيكية أوالتصوير
أوالتسجيل إلا بموافقة خطية من صاحب الحقوق

تصميم	علي صميم
تنضيد	علي عبدالمنعم

دار ماشكي للطباعة والنشر والتوزيع
العراق – الموصل
المجموعة الثقافية
هاتف: 9647701664335+
E.mail: mashky2019@gmail.com

سقوط الموصل

ومشروع تقسيم العراق

اضحوي الصعيب

الطبعة الأولى

2020

إهداء

إلى الذين شحت أيامهم عن إبلاغهم نهاية القصة

الذين نزلوا عن الركب قبل المحطة التالية

الذين لن يقرأوا هذا الكتاب

الشهداء

ما علق بذاكرة اسماك الميدان

فارس الغلب

بعد رؤية علوج الصحاف على الهواء في مركز العاصمة بغداد ، لحظات نشرهم ألعاباً نارية تتشظى على جدران مبنى وزارة التخطيط المتشح بالأحمر او هذا ما بثته فضائيات جن جنونها بترف أجهزة الدش المحظور الذي زحف الى البيوت في الموصل بليلة وضحاها دون خوف من الوشاة والقصاص. كانت الألعاب النارية تنطلق من فوهة مدفع رشاش لدبابة وحيدة جابت شوارع بغداد على هواها ولم تعترضها مقذوفة واحدة تسكت جرس سرفتها او حتى رصاصة عتاد خفيف يكسر عنقها لمس الدرع الحصين. حقا كان المشهد إعلانا صريحا يخبر عن تواري الدفاعات العراقية خلف أجنحة الفراشات.

في هذا العرض الهوليودي لليانكي كانت الموصل تجذب خيط اجتياحها عن بعد بوجل نعام. حيث الجموع تفترش المقاهي وتجيب عن أسئلة يطرحها المجهول بحروف من اسلاك شائكة تدمي الحناجر بعدما أيقن حماة المدينة أن ليس بمقدورهم صد حشود بترايوس بحفنة مقاتلين يتناقصون على مدار الساعة، وليس هناك من سبيل الى وقف الكارثة سوى إرسال وجهاء للتفاوض مع العدو على تسليم المدينة بصوفها ولحمها.

ودخل الغزاة المدينة ومن معهم من حجل الخيانة وصنيعتهم ممن زرعوا الجهات بأقراص حرارية تستقبل صواريخ حوم الـ F-16 بالأحضان. وغرق صباح شوارع حلب والجمهورية والعصري بأوراق العملة المعطوبة بعدما استباح الوافدون خزائن البنك المركزي وأخواته المصارف الاخرى موجوداتها من سبائك الذهب والفئات الكبيرة من العملة القحبة والوطنية تحت جنح الظلام ولم يتركوا خلفهم غير الفتات لفرحين صغار فرهدوا حتى مذاخر المشروبات الروحية. وأنا شاهدت بأم عيني عصر ذلك اليوم الكئيب أحدهم طائراً بأجنحة تختال بصيدها الثمين وهو كارتون من العرق الزحلاوي. فرحة رسمت ابتسامته الواسعة وسط وحشة شارع الفاروق الطويل الضاحك على خجل شمس شارفت على المغيب.

ومرت أيام الفوضى والشتات على أهداب الذهول والحيرة يرى المتسكع نفسه فيها كمن فقد شيئاً ثميناً ويطلب من المستحيل إرجاع عقارب الزمن الى الوراء لاستعادته وعدم التفريط به ثانيةً.

طرأت على المدينة وجوه غريبة على المكان مدججة بالسلاح المعرنس الحنون وهم يزرعون طريقهم بالورود الى حيث كرسي حكم المدينة المعمول من هراوة تزأر عبر مكبر صوت جلبت من الغاب البعيد. وغصت دور السينما أول مرة بمرتادي الافلام الإباحية الجدد في أوقات صلواتهم وفي نشوة محرمات باتت تفاخر برفع أعناقها فوق أعناق إوز محتشم.

في أحد الصباحات استيقظ الموصليون على علم أمريكي بحجم كبير يرفرف فوق مبنى المحافظة فثارت ثائرتهم وتظاهروا بالآلاف أمام العلوج بهتاف سالت على جوانبه الدماء مدرارا على يد قناصة إرتقوا سطح المبنى وأطلقوا النار الحي على المتظاهرين العزل. مع ذلك لم يتزحزح المتظاهرون او يخفت هتافهم حتى أرغم المحتل على إنزال علمه مهانا يجر أذياله.

رُفعت أعلام شتى في سماء المدينة حتى أن أحدهم دعا الاحزاب الوافدة الى وليمة لغاية في نفس يعقوب تتملق رضاهم برفع أحد عشر علماً فقط لا غير. وطرحت على أرصفة المدينة خرائط حلمية تقسم الوطن من الوريد الى الوريد عندما يدور لخلد ناسخيها ان العراق لهم ولأحزابهم ولن يعطوا أحدا منه الا على بحور من الدم.

ربما أسماك الميدان ذكرت لي ما دونته عن حال المدينة أيام شهر عسل الغزو القادم من وراء سبعة بحور عندما وجدت الأسماك أن مؤلف الكتاب لم يأت على ذكرها بل تجاوزها الى زمن غير بعيد عن دخول داعش سيء الصيت الى المدينة. ربما فعل ذلك ليترك للمتلقي فائدة المقارنة بين الإحتلالين بل الإحتلالات كلها التي نهبت كرسي الحكم في المحافظة. أو أن المؤلف يريد حصر موضوعته لوصف تنامي الصراع على السلطة بل الهوية في هذه المدينة.

وأخيرا تقول أسماك الميدان اذا كان ميكافيلي يقول للأمير : أقتل دمر شرد فالشعوب تنسى، فذلك حتما إيغال منه في كسب ود الأمير. وأسماك الميدان والجسر العتيق ليس لديها أمير تأمل مواسم حصاد دولاراته. ولن تنسى ما جرى للموصل منذ بدء الغزو وحتى الساعة.

مقدمة

الإرهاب قدرٌ اهوج، كالزلازل والاعاصير، لا فائدة من تبديد الوقت على معرفة افكاره ونواياه. حسبنا من العلم ان نعرف مواسمه لنتزود لها بمقومات الثبات فنخرج بأقل الخسائر. لم يدّع الارهاب يوما انه جزء من البشرية والحضارة الانسانية وبناء الحياة. إدعى فقط انه اداة فناء، يَقتُل ويُقتَل ويخرب ويقضي على كل شيء.

الذي يستحق الدراسة وإنفاق الوقت على معرفة حقيقته وتعرية روحه هم شركاؤه في المهمة القذرة الذين يتكلمون بلغة البشر ويتشدقون بمفاهيم الحضارة ويتعاونون ويتحالفون مع الارهاب لإنجاز غاياته الجهنمية. الذين يقامرون بدماء الناس واعراضهم وكرامتهم لتحقيق مآرب سياسية او مناكفات حزبية او تلبية لمزاج شخص مريض. اولئك الذين ظنوا ان الارهاب يصلح سلاحاً يستقوون به على منافسيهم غير عابئين بمصير شعب وادع أقحموه بين المطرقة والسندان فتساقطت الأنفس البريئة بعشرات الآلاف في مشاهد تهتز من هولها السماوات. الذين برروا الإرهاب ووفروا له الغطاء حتى استفحل، (واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنّا معكم انما نحن مستهزئون) (البقرة: 14). فارتكبوا عن قصد وسبق إصرار جريمة سقوط الموصل الشنعاء وما تلاها من مصائب كبرى حلت على العراق بأكمله.

كما ان جرائم الارهاب ليست من أغراض هذا الكتاب لأنها اوضح واوسع من ان نقوم بتدوينها هنا. فخير من وثّق جرائم الارهاب هو الارهاب ذاته. لقد حرص على تصوير ونشر كل جريمة يرتكبها. حتى غصت شبكة الانترنت بتلك المشاهد الفظيعة. الذي يعنينا في هذا الكتاب هو التطورات السياسية والامنية التي أدت الى ذلك الحدث الكبير او نتجت عنه. تابعناها من داخلها ببعض الذي عايشناه من مجرياتها وكتبنا رأينا السياسي في ما جرى ويجري. ونعلم ان كتابات كثيرة ستظهر، توافقنا او تخالفنا الرأي، الا انها لا تنفي الحقائق المكتوبة وانما تضيف اليها الكثير. فأحداث تلك الحقبة الصاخبة اكبر من ان يجمعها كتاب واحد او مجموعة كتب.

الفصل الاول

مقدمات وأسباب ما حدث

الوضع العام

العاشر من حزيران 2014 الذي تسجّل في التاريخ العراقي نهاية عصر وبداية عصر آخر ليس في الحقيقة الا مراسم تتويج لواقع قائم منذ شهور طويلة. فالإرهاب كان يحكم الموصل قبل ذلك التاريخ، ويحكم مناطق شاسعة من العراق وسوريا. ويتحكم بكل صغيرة وكبيرة. يقتل من يشاء دون صعوبة، ويجبي الأموال من الناس علنا ودون تحفظ، ويصدر الأوامر هاتفيا للموظفين والدوائر فينصاعون لأوامره حرفيا وبلا نقاش. كان يفتك بالوحدات العسكرية تباعا من غير ان تبدي عزما على المقاومة، وانما تنهار بمجرد ان يظهر الارهابيون أمامها، فيهرب من تسعفه قدماه على الهرب ويبقى الذي يبقى ليموت نحراً. كان الإرهاب يعلم دقائق الأمور في الأجهزة الأمنية ودوائر الدولة وعند المواطنين حتى ليخيل إليك ان الجميع باتوا مخبرين له. والسقوط الرسمي أضحى حتمياً ينتظره الناس كقدر لا رادّ له. حتى ان مسؤولاً كبيراً في الدولة العراقية بموقع جبر صولاغ قال صراحة: إذا سقطت سوريا سنجد أنفسنا نقاتل على أسوار بغداد. ولقد سقطت سوريا عملياً وأصبحت كل اجزائها المتاخمة للعراق بيد الإرهاب. وفتحت الحدود أمنياً بين البلدين. فعندما يقرر الارهابيون إجتياز الحدود بقافلة يبلغون حرس الحدود العراقي بالتوقيت والمكان الذي سيعبرون منه فيخلى لهم الطريق. أما المتسللون الفرادى فلا يحتاجون تفاهمات ولا يعترض سبيلهم أحد.

من المفارقات التي لا ينساها العراقيون ان العسكري يغطي وجهه بغطاء أسود كي لا يعرفه الناس وهو يؤدي واجبه فيصبح هدفا للإرهاب ، بينما يتحرك الارهابيون مكشوفي الأوجه لعدم خشيتهم من أحد. العسكري بات مستهدفاً بعائلته وأقاربه وداره، فالإرهابيون لا يتورعون عن قتل أطفال العسكريين بأبشع الأساليب وينسفون البيوت بساكنيها ويحرقون الممتلكات. وتفننوا بذلك فنوناً لم تخطر على بال مجرم قبلهم، كتفخيخ الجثث لقتل المزيد ، او إسماع الاب عبر الهاتف صراخ طفله المخطوف وهو يتعرض للتعذيب قبل الإجهاز عليه ما لم يستجب لشروطهم حرفيا . وأي أب ذاك الذي يتجلد في موقف كهذا !. وكيف يقاتل الانسان وأمعاؤه في الارض! في حين لا يتحمل الإرهابي شيئاً من تلك الأعباء ألبتة. ترى عائلته في مسكنها تزاول حياتها الطبيعية وإذا إعتُقل فرد منها ولو لغرض التحقيق هب السياسيون والوجهاء ومنظمات حقوق الانسان فلا يبقى أمام القضاء من خيار الا الإفراج عنه. هكذا اختل

التوازن في المعادلة وتفوق الارهاب بشكل ساحق، الى درجة أن ذوي الشهداء لا يجرؤون على المثول أمام المحاكم لمقاضاة قاتلي أبنائهم([1]).

النتيجة الطبيعية لهذا الوضع الشاذ ان تتلاشى قوة وهيبة الجيش النظامي أمام سطوة الارهاب وهيبته. وطبيعي تماماً قبل الانهيار الكامل للمنظومة العسكرية ان تمر بمرحلة إنحراف تجمع بين الوجود الظاهري والغياب الفعلي، وهي انخراط المقاتل في التفكير بشأنه الخاص بعيدا عن قيم المهنة التي أضحت مناطحة جدران. فكان ابتداع الوسائل الفردية للنجاة من الارهاب حرفة جديدة للعسكريين المغلوبين على أمرهم. ولا بأس حين يرغم الإنسان على التخلي عن المبدأ ان يكفر بقيم كثيرة ويفتش عن مكاسب غير مشروعة. هكذا وجد العراقيون من ابناء المحافظات الغربية أنفسهم امام عدو جديد ينافس الارهاب على ارزاقهم. العسكريون العراقيون تحولوا في تلك الفترة الى مكمّل للارهاب، يغتصبون أموال الناس كما يغتصب، ويظلمون كما يظلم، ويلفقون التهم ضد أصحاب المال للابتزاز. وعندما تصلهم المعلومة الأمنية يسربون اسم مصدرها الى الإرهابيين ليتولوا تصفيته. وإذا جيئوا بإرهابي مقبوضاً عليه أفرجوا عنه مقابل مبلغ من المال. وفتحت خطوط الاتصال بين بعض الآمرين والإرهاب لسلامة الطرفين وللتنسيق بينهم ضد الفرائس. فوجد الضباط المخلصون، وهم كثر، أنفسهم بين خيارين لا ثالث لهما: إما الموت او التخلي عن شرفهم العسكري والوطني والانحراف نحو جمع المال والاثراء الفاحش، فمات فريق واثرى فريق. ولم يعد الجندي او الشرطي البسيط سوى قربان ينتظر دوره في القتل ما لم يبادر بالهرب او شراء نفسه بالمال. فهبط موجود الفوج ذي الـ 400 منتسب الى 100 او اقل، والباقون فروا او تفاهموا مع آمريهم على نصف الراتب ثمناً لإجازة مفتوحة. وعلى المئة المتبقية في الخدمة ان لا يذوقوا طعم النوم ليسدوا مكان الغائبين الى ان يقرر الإرهاب قتلهم.

([1]): من بين مئات الحالات المشابهة عايشت استشهاد الملازم دحام عيد سبيعي إثر تعرض وحدته لهجوم ارهابي في الصكار جنوب البعاج. وبعد عام إعتُقل إرهابيون واعترفوا بمشاركتهم في ذلك الحادث . فأرسل المحققون فيديو الاعتراف الى ذوي الشهيد كي يقيموا دعوى شخصية على الجناة امام المحكمة . لكن والده امتنع خوفا من انتقام الارهاب .

لذلك فإن الأرقام المتداولة عن اعداد العسكريين في الموصل عشية الاجتياح لا تقارب الواقع بأي شكل من الاشكال. فوجود فرقة لا يعني وجود عشرين ألف مقاتل. ووجود فوج لا يعني وجود 500 مقاتل، وتداول تلك الأرقام القابعة تحت الجذر التربيعي مرده الجهل بالحقيقة او التقصد في تعظيم حجم الانتصار إسهاما في الحرب النفسية التي تشنها داعش بكفاءة منقطعة النظير.

البطولات التي يسجلها افراد الجيش المهزوم تضيع في جلبة الهزيمة ولا يتناقلها الناس لنشوزها عن سياق الاحداث. وكانت للعراقيين بطولات تستحق الاحترام طوال تلك الحرب الضروس التي امتدت عقدا كاملا قبل سقوط الموصل. ومنتهى البطولة ان يقاتل المرء بلا امل بالنصر. فالأمل ظل يتناقص حتى تلاشى تماما عام 2014 وأدرك كل ذي بصيرة أنه يخوض معركة خاسرة وأن موته فيها ضرب من العبث.

دأب القادة العسكريون على رفع البيانات الكاذبة عن انتصارات وهمية ليحافظوا على حظوتهم عند القيادات العليا. وتطور الامر الى فبركة المواقف من خلال تصوير المدنيين والى جانبهم أسلحة ليست لهم والقول انهم ارهابيون. او إجبار معتقلين على تقديم اعترافات زائفة تحت التعذيب لتنشر على انها إنجازات عسكرية. رفع المواقف الزائفة كان يحصل في عهد صدام حسين، خصوصا في الهزيع الأخير من عهده. لكن صدام حسين يعرف الحقيقة ويتظاهر بالتصديق لحاجته التعبوية لها. اما المالكي فبدا لي مخدوعا والا لما سمح للأمور ان تصل هذا الحد من التدهور. فلديه من الوسائل في ولايته الأولى ما لم يكن متوفرا لصدام في مرحلته الأخيرة. فأهمل الداء حتى استفحل وخرج من يده.

الى جانب ذلك تخلى الجيش عن أهم مقومات كيانه وهو الانضباط. فأصبح عدم تنفيذ الأوامر او الاجتهاد فيها شائعا ومعتادا. وقد تصدر الأوامر لوحدة عسكرية بالتحرك الى مكان محدد فتذهب الى غيره ولا يترتب على ذلك شيء. أو يصدر أمر نقل لضابط متنفذ فيرفضه ويبقى في مكانه. ومن الأمثلة على ذلك ان المالكي أصدر أمراً للفريق علي غيدان عام 2011 بالتوجه الى الموصل والسيطرة على السد الذي كان تحت حماية البيشمركة، فلم يصل وانما أبرم مع الأكراد اتفاقاً مهيناً تتواجد بموجبه قوة عسكرية محددة العدد من جنود محددين بأسمائهم على الضفة الغربية للنهر.

وصدر أمر لأحد افواج اللواء الخامس بالتحرك من موقعه في الخازر الى الحبانية فتوجهت مجاميع من منتسبيه بكامل تجهيزاتها الى كردستان رافضةً تنفيذ الامر([1]).

اشتد عود الإرهاب بينما كان الجيش في أسوأ حالاته يعاني من امراض مستفحلة. والحديث عن مفاجآت وغياب معلومات وسوء تقديرات عسكرية كله غير صحيح. فالمعلومات عن خطط العدو وتحركاته متاحة وبإفراط. والحقيقة ان تنظيم داعش لم يعد في الأشهر الأخيرة سرياً. لقد خرج الى العلن منذ ما يقارب العام وصارت تحركاته وحتى نواياه مكشوفة وشبه معلنة ، يتناقلها العوام. ففي لقاء لنا مع مدير استخبارات نينوى اللواء احمد الزركاني([2]) شرح لنا انه كان على علم بتفاصيل خطط داعش للهجوم على الموصل والموعد الدقيق للعملية واسمها وأماكن تجمعاتهم. وأوصلها الى الجهات الأمنية دون ان يُتخذ بشأنها أي اجراء. وشرح اثيل النجيفي لأعضاء كتلته في مجلس المحافظة بتاريخ 2014/3/3 تفاصيل خطة داعش المزمعة لاجتياح الموصل، وحصل ما قاله بالضبط.

المسألة ان القوى الأمنية أُنهكت خلال السنتين الأخيرتين ماديا ومعنويا حتى باتت متهالكة وآيلة للسقوط، وما عادت قادرة على فعل شيء او مصارحة القيادة العليا بحقيقة الأمر. ولم تكن لدى القيادة العليا رؤية استراتيجية او طارئة لمواجهة الأحداث فأُصيبت بالشلل الكلي أمام عدو يكتسب عناصر القوة بسرعة متزايدة ويعرف ماذا يريد وكيف يصل الى أهدافه. فتقدم في الوقت المناسب في استعراض اسطوري أدنى الى الاحتفال منه الى الحرب. وبدأت المدن تتساقط قبل ان يصلها المهاجمون في حالة لم نسمع عن مثلها الا أيام المغول. بعض الوحدات العسكرية راحت تبحث عن شخص من داعش كي تستسلم على يديه، فتأخر استسلام بعضها يوما او يومين لعدم وجود أحد منهم في المنطقة. ولو جاءهم يومذاك أي رجل أعزل وزعم أنه من داعش لسلموه الأسلحة والعجلات وانفضوا.

([1]): أغلب منتسبيه من الاكراد . وسنعود للحديث عن هذا اللواء في الفصل الثاني.

([2]): جرى اللقاء في بغداد مطلع شباط 2015

هناك ضباط لم تنل الكارثة من عزمهم وقرروا الإنسحاب بعد ان لم يعد للقتال أي فائدة. فانسحبوا ومن تبعهم من المراتب. استطاع بعضهم اللحاق بالحدود الهاربة للدولة العراقية، ولم يستطع بعض آخر فقضى على الطريق.

كان عدد الضحايا قليلا بالقياس على حجم الكارثة. واغلب الذين قتلوا لم يسقطوا في قتال وانما أعدموا بدم بارد رغم خديعة العفو التي تبجح بها الإرهاب زمنا حتى تمكن، ثم تواصل مسلسل القتل بلا توقف. بعد أسبوع كانت داعش تقاتل على اسوار بغداد مخلفة وراءها بعض النقاط المعزولة مثل سامراء وحديثة وهيت وتكريت وسنجار وغيرها في حالة حصار. فسقط بعضها لاحقاً كهيت وتكريت وسنجار وصمدت حديثة وسامراء الى النهاية.

تلك احداث يصعب فهمها قبل إيضاح الموقف الدولي المحيط بها والذي أسهم في صنعها بدرجات متفاوتة وحدد مسارها. وفيما يلي عرض لمواقف الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة بتلك الاحداث ثم الأطراف المحلية:

1 – الموقف الأمريكي:

تعاملت الولايات المتحدة الامريكية مع الاكراد[1] لدى غزوها العراق على انهم حليف استراتيجي. كانوا جزءا من التحالف الدولي، ولم يتعرض اقليمهم لاحتلال عسكري. ولم يكن الجنود الأمريكيون يدخلونه الا للراحة والاستجمام. وبموقف سياسي لا يستند على أساس إحصائي قرر الامريكان ان الاكراد يشكلون 20% من عدد السكان متقدمين بنقطة على العرب السنة[2]. وتعاملت مع الشيعة على انهم حلفاء مرحليون، آخذة بنظر الاعتبار انها ستصطدم بهم في مراحل قادمة. فكان نصيب مناطقهم من قوات الدول الثانوية في التحالف كاليابان وكوريا وأوكرانيا وبولندا وأستراليا واسبانيا وهي قوات مسالمة بعضها غير مزود بسلاح عدا البريطانية التي انتشرت في البصرة. وتعاملت مع السنة على انهم عدو مرحلي يستوجب التعامل معه بالقوة والشدة، آخذة بنظر الاعتبار انها ستحتاجهم عندما تصطدم بالشيعة. فكانت مناطقهم الساحة التي انتشرت عليها الجيوش الامريكية الضاربة بكل ما في حوزتها من جاهزية للقسوة والردع.[3] وكانت تقديرات الامريكان في محلها فقد انطلقت من هذه المناطق حركة المقاومة وتوسعت واشتدت وبدأت تلحق بهم خسائر موجعة. لكن تطورا مهما حصل في الاستراتيجية الامريكية بعد فوز أوباما عام 2008، إذ هو من الناقدين لغزو العراق ويضع نصب عينيه خطة الانسحاب. كان في حملته الانتخابية يعد ناخبيه بذلك، وجاءت مجريات الأمور في العراق وفداحة الخسائر حافزاً إضافيا له كي يمضي قُدُماً باتجاه الانسحاب. فأبرم مع المالكي اتفاقية الانسحاب المعروفة بـ (اتفاقية الإطار الاستراتيجي) التي اكتمل تنفيذها بحلول عام 2011.

([1]) يرد ذكر (الأكراد) في هذا الكتاب للدلالة على جهات حزبية أو أمنية أو إدارية وليس للدلالة على المكون.

([2]): مذكرات برايمر – عام قضيته في العراق ص11

([3]): ورد في أمر تكليف برايمر من قبل رامسفيلد (سيحارب الإئتلاف بقوة اركان نظام صدام السابق ـ حزب البعث وفدائي صدام) والمقصود بالبعث الذي وجبت محاربته بقوة كما ورد في مذكرات برايمر (20000 شخص تقريبا معظمهم من السنة) – المصدر السابق ص22

ملأت إيران بيسر وسلاسة الفراغ الذي خلفه الامريكان في العراق. فعلاوة على انها عملت بدأب ودهاء لمثل هذا اليوم لم يكن منافسوها الإقليميون، وخاصة العرب، قادرين على مجاراتها في الساحة العراقية. كانوا بعيدين كل البعد عن إمكانية اللحاق بها رغم المحاولات الامريكية لتشجيعهم على الدخول السياسي في هذا البلد الخطير.

أدى الخروج الأمريكي من العراق واستفراد إيران بالنفوذ الى موجة حادة من النقد داخل الولايات المتحدة على كل الأصعدة، خاصة وان المالكي ومنذ سنوات حكمه الأولى إتجه نحو المحور الإيراني بثبات. ففي زيارته لإيران ربيع عام 2007 وحين انتقد بوش تلك الزيارة علنا رد بقوة مما أرغم بوش على التراجع في اليوم التالي وتعديل موقفه . وعندما زار دمشق في عهد أوباما اضطرت أجهزة مخابراتية لتنفيذ تفجير وزارة الخارجية في العلاوي وإتهام سوريا بالوقوف وراء التفجير لعرقلة توجهه صوب ذاك المحور. وانتهى الامر بالأمريكان الى الإقرار بالفشل في العراق والبحث عن وسائل غير دبلوماسية للعودة وتصحيح الخلل. من هنا تغيرت معادلة التحالفات الامريكية في العراق وتقرر دعم السنة كشريحة (مهمشة) لها (حقوق مشروعة). وبدأ العزف على هذا الوتر بالتعاون والتنسيق مع الحلفاء الإقليميين والمحليين الذين سنشرح أدوارهم كلا في سياقه من هذا البحث.

أخذ الامريكان يتباكون على مظلومية السنة. ولم تعد الهجمات الإرهابية في رأيهم عملاً شائنا بل رد فعل مبرراً على سياسات الإقصاء والتهميش. وتضافرت الجهود الخليجية والتركية والكردية والسنية العراقية لترفع منسوب الشحن الطائفي في كل مكان كالأواني المستطرقة وصولاً الى المظاهرات نهاية عام 2012 فالاجتياح الكبير أواسط عام 2014.

ولم تتدخل الولايات المتحدة لنجدة العراق عندما بدأ الوضع العسكري يتدهور رغم أنها طولبت بالتدخل طبقاً للاتفاقية النافذة بين البلدين. يقول أثيل النجيفي انه التقى القنصل الامريكي في اربيل اثناء معركة سقوط الموصل وطلب منه ان تتدخل بلاده لكنه رفض([1]). فالولايات المتحدة ترى في هجوم داعش ضربة ساحقة للمشروع الإيراني في العراق او هكذا ظنت، ومبرراً لعودتها عسكريا.

([1]): كتابه (وسقطت الموصل) ص 74 . كما أكد المالكي ذلك في أحاديث تلفزيونية

2 -الموقف الخليجي:

يعاني الساسة الخليجيون ـ عدا الكويت وعمان ـ من حالة خواء فكري منذ أن تشكلت دويلاتهم حتى اليوم. لا يجيدون فن التعامل السياسي مع الآخرين ولا يريدون إقحام عقولهم في قضايا تحتاج تفكيراً مركّبا. نظرتهم الى الطرف الآخر تتلخص في ان يكون تابعا لهم او يكونوا تابعين له، ولم يقرروا مغادرة هذه النظرة السطحية للامور. حتى قطر التي اتكأت على الاخوان المسلمين لمدّها بجرعات متتالية من المعاصرة نجدها في أحيان كثيرة تعود الى حالة المسرحي وقد انقطع عنه صوت الملقن.

لقد احتفى الخليجيون بالغزو الأمريكي للعراق ودعموه بكل ما يستطيعون بينما امتنعت كل من إيران وتركيا وطبعا سوريا عن تسهيل ذلك الغزو. بل ان بعض الخليجيين حاول المزايدة على الامريكان إعلامياً في موضوع الغزو، موحياً للجمهور بأن أمريكا قامت بما قامت به تلبية لرغبة خليجية وليس العكس. وبتلك العقلية الساذجة جلسوا بعد إتمام المهمة ينتظرون مجيء العراقيين زرافات لتلقي التعليمات من خادم الحرمين فيما يتوجب عليهم فعله. ويبدو انهم استغربوا عدم مجيء أحد من العراقيين. ولم يهن عليهم الأخذ بالنصائح الامريكية ودخول المعترك العراقي بروح رياضية أسوة بالإيرانيين والأتراك وغيرهم. شعروا بالغبن أن يطلب منهم النزول للتنافس مع أولئك الذين عارضوا الغزو أصلا!. وسارت القافلة دون ان يلتفت إليهم أحد. كانوا يكابدون غضباً مكتوما. فأن تقف الولايات المتحدة وإيران على منصة واحدة في العراق تتصارعان بروح رياضية وتلعب كل منهما اوراقها جميعا وتمارسان الكر والفر والتفاوض والاختلاف والتفاهم لهي أنماط من العمل يعجز العقل الخليجي المتبلد عن ادراكها. وبما انهم، أي الخليجيين، لا يجرؤون على تحدي العملية السياسية التي يديرها الامريكان في العراق فقد لجأوا الى الورقة الوحيدة التي يجيدونها وهي إغداق المال على الأصوات التي تنتقد العملية السياسية من داخلها. وهي عموماً شخصيات سنية وجدت في تدفق المال الخليجي حقلاً خصباً على الصعيد الشخصي. سيما وان الممولين الخليجيين يعتمدون الاعلام غاية ووسيلة، بمقدار ما يزعق السياسي ضد العملية السياسية ينال. فتعالى الزعيق وتحول الى مزايدة بين المأجورين السنة، كل منهم يحاول بالزعيق إقناع الخليجيين بأنه الفاعل المؤثر. حتى إذا خسرت الولايات المتحدة معركة العراق لصالح إيران وركنت الى الإرهاب كورقة أخيرة لتحجيم النفوذ

الإيراني رفع الخليجيون المكبوتون رؤوسهم بابتهاج وانتهزوا الفرصة التي ينتظرونها بفارغ الصبر. وامتشقوا أسلحتهم المغمدة منذ نهاية الحرب الأفغانية. مثل جيش يطبق تمريناً سبق وأن طبقه في ذات المكان. وكل شيء متوفر: المال بلا حدود، ورجال الدين وفتاواهم الطائفية للجهاد حاضرة بأسانيدها، والمقاتلون تكتظ بهم سجون السعودية ومساجدها ولا يحتاجون أكثر من فتح الأبواب لهم. ففتحت الأبواب لمن سُموا (الأفغان العرب) ومن التحق بهم، وانخرطوا مع جحافل الإرهاب في العراق وسوريا، التي عُدل اسمها الى (ثوار العشائر) مراعاة للمزاج الدولي. وأُنشئت قنوات فضائية جديدة لهذا الغرض لعجز القنوات القديمة عن استيعاب كل أبعاد الهجمة([1]). وتغير اسم الجيش العراقي في الإعلام الخليجي الى (جيش المالكي) تيمناً بكتائب القذافي الاسم الذي اطلقوه على الجيش الليبي إبان الغزو الاطلسي.

هكذا خاض الخليجيون الحرب بكل تفاصيلها الى ان سقط المالكي واستدارت داعش صوب كردستان فأصبحت بين عشية وضحاها حركة إرهابية عند الخليجيين الرسميين. ودخلوا التحالف الدولي لمقارعتها.

([1]): قنوات صفا ووصال وغيرها التي نشطت لإكمال المشروع الطائفي الذي دشنته قناة المستقلة في وقت مبكر

3 -الموقف التركي:

ليس سراً ان اردوغان مسكون بهاجس إحياء المجد العثماني. وتزامن صعوده الى الحكم مع اضطرابات المنطقة العربية من حوله مما أغراه بإمكانية تحقيق أحلامه الإمبراطورية. فالأنظمة العربية التي تتساقط يحل محلها تلقائياً الاخوان المسلمون الامتداد الطبيعي لحزبه. كان لسقوط مبارك في مصر ووثوب الاخوان الى سدة الحكم أثر مهم لدى اردوغان بأن الاحلام المجنحة يمكنها ان تحط على الأرض. فاندفع بلا هوادة في دعم الثورة السورية راجياً اسقاط النظام وحلول الإسلاميين محله. اما العراق الذي لا تسمح تركيبته الديمغرافية بأن يحكمه الاخوان فمصيره الملائم لأردوغان هو التقسيم، ليؤول نصفه السني بقيادة الاخوان الى امبراطورية العثمانيين الجدد. فاتجهت تركيا بصورة لا تبدو متروية لدعم المظاهرات السنية في العراق. وكلما جنحت تلك المظاهرات أكثر عن المطالب الخدمية والمعيشية صوب الطائفية وشعارات التقسيم كلما ارتفع الصوت التركي في دعمها أكثر. عدم تروّي اردوغان يبدو في انه يخاطر بمصالح بلاده الهائلة في العراق. فالنشاط الاقتصادي التركي في العراق يتفوق على نشاط إيران مع انه يقصر عنه في الحقل السياسي. لقد تحول العراق بعد الاحتلال الى سوق مفتوحة للبضائع التركية، واحتلت الشركات التركية المركز الأول كمنفذ للمشاريع في جميع المحافظات([1]). وتفسير ذلك ان اردوغان مطمئن الى النتائج: فالإسلاميون يتقدمون في سوريا على كل المحاور وطلائعهم تدق أبواب دمشق التي بات سقوطها مسألة وقت لا أكثر.

في تلك الأيام توحدت المناطق السنية من العراق بالساحة السورية والإرهاب ذاته يحكم الجهتين مبدلاً عنوانه الى (الدولة الإسلامية في العراق والشام([2])) إيذانا

([1]): جاء في دراسة اعدها الباحث علي حسين باكير ان الصادرات التركية الى العراق قفزت من 900 مليون دولار عام 2003 الى 11 مليار عام 2012 وبلغ عدد الشركات التركية العاملة او المرتبطة بالسوق العراقية 1500 شركة نفذت حتى ذلك الحين 824 مشروعا بقيمة اجمالية بلغت 19.5 مليار دولار

([2]): ومن احرفها الاولى اشتق الاعلام تسمية (داعش) وهي تسمية ترفضها الدولة الاسلامية وتعاقب من يتفوه بها

بتوحيد المعركة. وتخطت تركيا كل الخطوط والاعتبارات في دعمها للتنظيمات الإرهابية. وفتحت الحدود على مصراعيها لحركتهم وتمويلهم. وساعدتهم في السيطرة على جميع المنافذ الحدودية بينها وسوريا. وبذلك اصبحت المناطق السورية (المحررة) امتدادا طبيعيا لتركيا.

في الجانب العراقي لم يكن الامر مختلفا وان بشكل آخر. فالتعاون بين تركيا وإقليم كردستان تطور الى ما يشبه التحالف. وصار الإقليم أشبه بقاعدة متقدمة لتركيا داخل العراق. او بالأحرى تعاملت تركيا مع الإقليم كدولة مستقلة تبرم الاتفاقيات الاقتصادية وتمد انابيب نقل النفط ويدخلها الجيش التركي وتستضيف المؤتمرات المعارضة للحكومة العراقية، ضاربةً عرض الحائط باعتراضات العراق واحتجاجاته. ومع انطلاق المظاهرات والاعتصامات صار الناطقون بإسم الإرهاب أمثال ناجح الميزان وعبد الرزاق الشمري وخميس الخنجر يزاولون نشاطاتهم من كردستان ويتحدثون للفضائيات من ستوديوهات أربيل.

لعدة سنوات بعد الاحتلال الأمريكي أصرت تركيا على رفض التعامل مع إقليم كردستان خارج قنوات الحكومة الاتحادية في بغداد. حتى الحكم الذاتي للأكراد المنصوص عليه في الدستور لم تعترف تركيا به الى ان اضطرت اضطرارا عام 2008 ان تقر به كأمر واقع وأمام إغراءات اقتصادية واعدة. غير انها منذ عام 2012 شرعت برفع مستوى العلاقة مع الإقليم الى علاقة بين دولتين متحالفتين مستهينة بكل ما يصدر عن بغداد من اعتراضات. ومن باب التهيؤ للمخطط المرسوم أعلن عن هدنة مع حزب العمال الكردستاني بوساطة البارزاني واتفق على ان يعبر مقاتلون من حزب العمال الى كردستان العراق في مراسم علنية([1]). وهو ما نستكمل اضاءته في استعراضنا للموقف الكردي.

([1]): جرى التفاوض مع زعيم حزب العمال عبد الله اوجلان في سجنه بجزيرة اميرالي التركية اسفر عن توجهه نداءً للمقاتلين الاكراد يوم 21 اذار 2013 بوقف اطلاق النار والانسحاب من تركيا

4 -الموقف الكردي:

يسعى الاكراد منذ قرن كامل لإنجاز حقهم القومي في إقامة الدولة المستقلة. فقد جارت عليهم الاستراتيجيات العالمية أيما جور. وأجبروا على رفع السلاح والكفاح في جميع ساحات وطنهم الموزع بين دول المنطقة، وقدموا التضحيات الجسام. وحققوا في العراق ما لم يحققوه في بلد آخر، ليس فقط لأنهم قاتلوا وضحوا في العراق بل أيضا لأن الظروف الدولية خدمتهم في العراق كما لم تخدمهم في أية ساحة اخرى. فبعد وصول البعث الى السلطة عام 1968 اتخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها في إيران والخليج موقفا عدائيا منه. ويدرك البعثيون ان الورقة الكردية ستكون ورقة الضغط الرئيسية عليهم. ومن أجل تفاديها تفاوضوا مع الاكراد وتوصلوا معهم الى اتفاق الحكم الذاتي في آذار عام 1970. لم يكن البعثيون جادين في منح الاكراد حكما ذاتيا حقيقيا. ولم تكن الدول الداعمة للاكراد ترغب بنجاح تجربة حضارية هناك. فعاد الاقتتال بمجرد انقضاء الفترة الانتقالية عام 1974. وكان الشاه الداعم الرئيسي لهم. فالداعمون الآخرون كالولايات المتحدة واسرائيل والسعودية يتدخلون من خلال إيران. وللشاه بطبيعة الحال أهداف منفصلة عن سواد عيون الاكراد. ان له أطماعاً توسعية في شط العرب جنوب العراق ما ان حصل عليها حتى قلب لهم ظهر المجن فانهارت ثورتهم عام 1975 بتوقيع إتفاقية الجزائر بين البلدين.

جاءت الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980 لتمنحهم فرصة ثمينة سيستأنفون بها نضالهم. فالجيش العراقي مشغول كليا بالحرب، وخرج الشمال عن السيطرة الحكومية باستثناء الخط الحدودي مع إيران والمراكز الادارية في المحافظات الشمالية. كانت إيران تقدم الدعم للأكراد العراقيين كما كان العراق يقدم الدعم للأكراد الإيرانيين على مبدأ (عدو عدوي صديقي). فلما انتهت الحرب عام 1988 توجه الجيش العراقي الى المناطق الكردية في مهمة تصفية حسابات أطلق عليها (الانفال). بعدها لم يعد أحد يتوقع انتعاشاً جديداً للحركة الكردية قبل مرور زمن طويل[1]. فهذا الجيش

([1]) في لقاء شامل أجرته مجلة العالم اللندنية مع السيد مسعود البرزاني بعد تلك الأحداث كان يتكلم بيأس مطبق.

المليوني المنتصر على إيران قادر على سحق أي تحرك. بيد ان الأقدار كانت تخبئ للأكراد ما لم يكن في الحسبان. فبعد أشهر فقط من عملية الانفال واستقرار الامور فاجأ العراق العالم بغزو الكويت، ودخل المأزق الذي يحلم به اعداؤه في الخيال فأتاهم على طبق من ذهب.

هُزم العراق عام 1991 وتدهورت اوضاعه فأصبح الاكراد خارج سلطته متمتعين بمظلة الحماية الدولية([1]). لقد استقلوا تماما من الناحية العملية. لكنه ليس الاستقلال الذي يطمحون إليه. فالدولة العراقية احتفظت بجميع المناطق النفطية وبات الاكراد في مناطقهم معزولين يقاسون ضنكا شديدا ويكافحون من اجل اللقمة. لذلك لم يفكروا بإعلان الدولة المستقلة ضنّاً بشريان الحياة الوحيد المفتوح لهم على تركيا. فتركيا ستقطعه إذا أقدموا على خطوة من هذا القبيل.

مر على اكراد العراق عقد بالغ القسوة. فقد تعطلت الحياة بشكل مريع وساد البؤس. الا ان تطورا حصل في منتصف العقد أمدّهم بسبب جديد يواجهون به شظف العيش. إنه اتفاق (النفط مقابل الغذاء) الذي توصل اليه العراق مع الامم المتحدة عام 1996 وبمقتضاه يحصل الاقليم على استحقاقه من الاغذية والادوية بإشراف المنظمة الدولية. اما الخدمة الاكبر التي حصل عليها اكراد العراق من القدر فكانت ضربات الحادي عشر من ايلول في نيويورك عام 2001 والتي رجحت موقف اليمينيين الجدد في الادارة الامريكية لاحتلال العراق. وزاد من اهمية الاكراد في خطة الاحتلال رفض عدد من جيران العراق استخدام مجالهم الجغرافي في الغزو.

مع الغزو برز الاكراد بصفتهم اللاعب العراقي الوحيد ذا التنظيم والقدرة العسكرية والهدف المحدد. ولديهم دعم امريكي كبير، ولا يعانون من صراعات داخلية، اذ توافق الحزبان الرئيسيان على اغلب القضايا وصفّيا خلافاتهما التاريخية وتفرغا للهدف القومي الأسمى. في حين كان الطرف السني مغيباً والشيعة موزعين بين فصائل وتيارات عديدة تتغالب على المناصب والمكاسب وتقدم التنازلات بحق الدولة من اجل الفوز بمغانم حزبية او شخصية.

([1]): حددت الحماية خط العرض 36 فاصلاً للمنطقة المحمية وبذلك تكون كركوك ضمن السيطرة العراقية.

لم يكن الاكراد في وارد تقديم أي تنازل قومي مقابل مكسب حزبي او شخصي. فالقيادات العليا المتمثلة بالطالباني والبارزاني ليست بحاجة الى مناصب، وما دامت تلك القيادة صاحبة القرار في تسمية من يتولى منصباً اتحادياً، وذاك الذي يرشح للمنصب ليس طرفا في التفاوض، أصبح المكون الكردي بمنأى عن المساومات الا الخاصة بالهدف القومي فكرسوا كل جهودهم لذلك الهدف وراحوا يحققون تقدما في كل يوم.

رأى كثيرون ان غزو العراق فرصة مناسبة لإعلان الدولة الكردية فرط بها الأكراد. والحقيقة غير ذلك، فالأسباب التي حالت دون ذلك الاعلان المبكر عديدة ووجيهة، اهمها: انهم يحتاجون اضافة مناطق اخرى لدولتهم قبل رفع الستار عنها. تلك التي يسمونها الاجزاء المقتطعة من كردستان. وكركوك الغنية بالنفط ومناطق اخرى كلها نفطية من خانقين على حدود إيران الى زمار على حدود سوريا تستلزم عملا مكثفا يضمها الى كردستان بصورة قانونية كما نصت المادة 140 من دستور عام 2005[1] النافذ. يضاف الى ذلك ان الدولة العراقية بعد الاحتلال تحولت بالنسبة للأكراد مجرد دافع اموال. فلا سلطة لها على شأن من شؤون الاقليم كبير او صغير، وتغدق الاموال على الاقليم بغير حساب ومن ابواب مختلفة. فليس من الحكمة التعجل بمغادرتها وايقاف شلال الذهب المتدفق. كذلك فان الإقدام على خطوة الاستقلال يحرج الامريكان ويستفز الجيران وخاصة تركيا وإيران اللتين تؤثران على الاقليم بشكل مباشر.

كان العمل يجري على قدم وساق منذ الاحتلال ولعشر سنوات كوامل تمهيدا لضم المناطق المتنازع عليها. فقد سيطر عليها الاكراد من الناحية العسكرية والامنية تماما. حتى القطعات العسكرية الاتحادية هناك باتت من الناحية الواقعية تابعة للإقليم عبر إغراقها بالعناصر الكردية ضباطاً ومنتسبين. وعوضوا النقص في الرتب عندهم بابتداع صيغة (الدمج) التي تعني نقل عناصر من البيشمركة برتبهم الى الوحدات العسكرية. وتحت هذا الغطاء يرسل الاكراد أي شخص بأي رتبة يرتؤونها

---

(1) وقبل إصدار الدستور كان مضمونها منصوصا عليه في المادة 58 من قانون إدارة الدولة الذي اصدرته سلطة الائتلاف

ليعمل في الجيش دون ان تعترض المؤسسة العسكرية التي ترفض استقبال الضباط الحقيقيين من الجيش السابق وترفض حتى إعطاءهم التقاعد المساوي لتقاعد اقرانهم الحاليين.

تشكلت في الموصل فرقتان عسكريتان، جميع الآمرين تقريبا وضباط الاستخبارات فيهما من الاكراد او المستكردين. وقد لعب هؤلاء دوراً خطيرا في تهيئة الاجواء للانهيار. وسنتطرق لذلك في الفصل الثاني.

خلال عشر سنوات حقق الاكراد انجازات قياسية لمشروعهم القومي على صعيد البناء وتوفير الخدمات وعلى صعيد ضم المناطق المتنازع عليها، وإحداث الكثير من التغييرات المطلوبة فيها، وعلى صعيد بناء القدرة العسكرية المستقلة عن الدولة العراقية، وعلى صعيد العلاقات الدولية الداعمة لهم بقوة. وزاد من ذلك الدعم ان المالكي اضحى مرفوضا على نطاق واسع. اذ عملت الولايات المتحدة بنشاط لتأليب العالم ضد سياساته. ولم يبق الا الاعلان الرسمي للدولة الكردية. ومع ذلك لم يكن الطريق إليها مفروشا بالورود. فمن شأن اعلان كهذا ان يثير عاصفة من ردود الفعل في العراق والمنطقة. والسبيل الاسلم هو تفتيت البلد بحيث يصبح استقلال أي جزء منه أمراً طبيعيا لا يعترض عليه معترض.

لهذه الاسباب اقتضت المصلحة القومية الكردية الاسهام في دفع الامور نحو الانفجار لبلوغ الهدف المنشود. ومن غير المستغرب ان تقرر القيادة الكردية تأييد المظاهرات السنية بصفتها (احتجاجات شعب مظلوم له الحق في تقرير مصيره والانفصال). مبدأ تقرير المصير لم يكن أحد من المتظاهرين قد رفعه فتبرع به الاكراد هدية مجانية لساحات الاعتصام المشتعلة. فكافأهم المتظاهرون السنة بإضافة شعار (إلغاء قيادات العمليات) الى مطالبهم الثلاثة عشر. والمقصود قيادة عمليات دجلة في كركوك وديالى وقيادة عمليات البادية والجزيرة في نينوى والانبار اللتان يعترض عليهما الاكراد بشدة كما سنوضح لاحقا. ومن الطريف ان الاكراد وهم يؤازرون تلك المظاهرات دونما تحفظ لم يسمحوا بها في المناطق العربية السنية الخاضعة لهم. ففي كركوك قمعوا الاشخاص الذين دعوا للتظاهر واجازوا لهم ان يتظاهروا فقط في الحويجة ويقيموا ساحة اعتصامهم هناك. ومن الطريف ايضا ان فضائية الحزب الاسلامي (بغداد) والتي كرست برامجها لتغطية المظاهرات على مدى أكثر من عام ولا

تكف عن ترداد عبارة (المحافظات المنتفضة الست) لا تخطيء مرة وتذكر تلك المحافظات بالأسماء لأن الاشارة الى كركوك كواحدة منها يعكر مزاج الاكراد.

فلما وقعت الواقعة وحصل الاجتياح الكبير في العاشر من حزيران 2014 سادت في الاقليم اجواء احتفالية على الصعيد الرسمي . فإلى جانب التشفي الصريح والاستهزاء بالهزيمة النكراء للجيش الحكومي كان هناك تفهم علني لما قامت به داعش. فالذي حصل من وجهة النظر الكردية ثورة سنية مشروعة ردا على (الاقصاء والتهميش). وبلغ بهم التعاطف مع (الثورة) السنية ان صدر بيان من الحزب الديمقراطي الكردستاني يتبرأ من اللواء الكردي فاضل برواري قائد الفرقة الذهبية في جهاز مكافحة الارهاب قائلا: انه لا يمثل القومية الكردية وانما هو ضابط في جيش المالكي. وأعلن البارزاني شخصيا ان المادة 140 الخاصة بالمناطق المتنازع عليها تحققت بالكامل ولن يعود الاكراد للحديث عنها بعد الآن. واستثمروا الانهيار المعنوي للجيش الذي خلفه سقوط الموصل وأسقطوا الفرقة (12) المتمركزة في كركوك واستحوذوا على أسلحتها ومعداتها بالكامل. وتقدمت القوات التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني واستولت على المنشآت النفطية. وقاموا على الفور بربط حقول كركوك بالأنبوب الكردي الى تركيا وباشروا بالتصدير.

اكتملت مقومات الدولة الكردية المستقلة وما عاد ينقصها الا بيان ينذاع تعقبه الاعترافات من دول العالم. ولكن البيان لم يصدر والدولة لم تُعلن والسبب المانع كبير ولا يمكن تجاوزه. فالبلد تفكك من الناحية العملية الى ثلاث دول: شيعية في الجنوب، وكردية في الشمال، ودولة داعش بينهما. وأصبح الظرف مؤاتيا للأكراد كي يعلنوا دولتهم دون ان يتحملوا المسؤولية التاريخية عن تقسيم العراق. والقضية التي شغلتهم عن التفكير بالدولة العتيدة أنهم باتوا جيراناً مباشرين لداعش بحدود يناهز طولها الـ 600 كيلومترا!! ومن ذا الذي تغمض عيناه وضجيعه ثعبان بحجم داعش؟! بل ومن يفكر بإنشاء دولة قد تبتلعها داعش في أية لحظة. فالأكراد لم يهنؤوا بالتخلص من عدوهم المتمثل بالعراق الدولة طالما أن الذي حل محله بجوارهم اشد بأساً وأعظم خطرا. انهم معرضون للمصير الذي انتهى اليه العراق قبل ايام. وسيشتفي منهم كما اشتفوا منه والدنيا دول. ووقع ما كانوا يخشون، وسنعرض له في سياقه.

كيف اجتمع النقيضان: التركي والكردي؟

للأكراد هدف معلن هو إقامة الدولة القومية. وللأتراك هدف معلن هو منع تلك الدولة من القيام تحت أي ظرف او مبرر. والتوفيق بين الموقفين يبدو مستحيلا. وعليه فالمنطق يفترض استحكام العداء. لكنهما وبقدرة قادر انغمسا في حالة من التقارب استعصت على أفهام كثيرين. بيد ان التعمق في بحث وتحليل الامور يتوصل الى حل اللغز. ذاك ان كليهما يظن أنه قادر على استغفال الآخر وتوظيفه لصالحه. انهما يلتقيان عند هدف تقسيم العراق. وبعد التقسيم يرى كل منهما أن باستطاعته خطف الجائزة على حساب الآخر.

تقسيم العراق

التقسيم يعني للأكراد قيام دولتهم. ويعني للأتراك امتداد امبراطوريتهم الى الانبار وكركوك([1]). ولا مجال للتوفيق بين الغايتين. وكل منهما يرى في حليفه اللدود مجرد عنصر مساعدة مضحوك عليه يخرج بعد التقسيم صفر اليدين. يعتقد الاكراد أن استقلالهم تحصيل حاصل اذا تحول البلد الى أجزاء متناثرة. وتعتقد تركيا الاردوغانية، بتسخيرها الخيال السياسي، انها وبعد ان تضيف الى حماها سوريا والاجزاء غير الشيعية من العراق تجعل من الاكراد مسألة داخلية تركية، وسيجدون أنفسهم مطوقين من كل الجهات بالأتراك والعرب الاسلاميين، ومحكومين بقوة السلاح كأي أقلية. بغير هذا التفسير يتعذر التحالف العجيب بين تركيا واكراد العراق.

ان حسابات الطرفين اثبتت خطأها غداة سقوط الموصل. فلا الاكراد أعلنوا دولة ولا الاتراك فعلوا شيئا. ووقع الاثنان في المصيدة. وتقدم الامريكان والإيرانيون بثبات للدفاع عن مصالحهما. والتحق الخليجيون بالأمريكان كعادتهم وراحت تركيا تتخبط حيال انسداد الافق وتخمة اللاجئين المتدفقين عبر حدودها. وجلست كردستان تنتظر الضربة المزلزلة التي بات مؤكداً أن داعش ستسددها لها.

([1]): ظهرت الى السطح تصريحات تركية تتحدث عن قرب انتفاء معاهدة سايكس بيكو بمرور قرن عليها ، وإعادة المطالبة بالموصل.

5 -الحزب الاسلامي في العراق

لعب الحزب الاسلامي العراقي منذ الاحتلال الى سقوط الموصل لعبة التصعيد والتقعيد. يرفع لغة الخطاب ويشحن الناس طائفياً الى ان تشعر الاطراف الاخرى بالخطر. ثم يفاوض على تلك المشاعر الملتهبة ويقبض ثمنها مناصب وامتيازات وينسحب مؤقتاً تاركاً الناس الذين هيّجهم للخيبة والانطفاء.

قبل الاحتلال الامريكي كان حاضراً في أغلب النشاطات التي حيكت في الخارج ضد العراق. وحضر مع الاحتلال ليطرح نفسه ممثلاً للسنة. فكانت اولى مساوماته التدليسية تقديم مرشح غير عربي كأحد ممثلي العرب السنة في مجلس الحكم، ليصل من خلاله الى اول مؤسسة حكم انشأها الاحتلال. انه التركماني الموالي للاكراد (محسن عبد الحميد)([1]).

اعتاد ان يزج اعضاءه في المناصب العليا وكلما اضطره غليان الشارع الى اعلان انسحابه من الحكومة يبقى اولئك الاعضاء في مناصبهم زاعمين الاستقالة من الحزب الذي لا يغادر أي موقع الا شكليا.

عندما بوشر بكتابة الدستور اتخذ موقف المعارضة الصاخبة. وعبّأ الجماهير في المحافظات السنية الثلاث (نينوى والانبار وصلاح الدين) والتي يكفي ثلثا مصوتها لإحباط مشروع الدستور في الاستفتاء المزمع في 2005/10/15 . وفي الليلة السابقة ليوم الاستفتاء غدر بجمهوره وتراجع عن اعتراضه مقابل مكاسب حزبية. وهوجمت مقراته في طول البلاد وعرضها وأُحرقت من قبل الجماهير الغاضبة لكن الدستور مر. وفعل ذات الشيء عند ظهور نتائج أول انتخابات برلمانية جرت على اساس الدستور الجديد في نهاية العام. كان رئيس قائمة (التوافق) التي ينضوي الحزب الاسلامي تحت لوائها عدنان الدليمي قد بادر بتهنئة عبد العزيز الحكيم على فوز القائمة الشيعية التي يرأسها. وإذا بطارق الهاشمي([2]) يعاكسه معترضا على النتائج داعياً الى إبطالها. وراح يهيج الناس ويقود المظاهرات. فلما تشكلت جبهة رفض واسعة تحت اسم (مرام) تراجع

([1]): أمين عام الحزب في تلك المرحلة

([2]): في تلك الايام برز الهاشمي ليأخذ موقع الدكتور محسن عبد الحميد

مقابل منصب نائب رئيس الجمهورية لشخصه وجملة مكاسب لحزبه تاركاً الجمهور الساخط لحال سبيله.

استفاد الحزب الاسلامي من كونه الجهة السنية الوحيدة المنظمة ، ومن علاقاته الواسعة عبر شبكة الاخوان المسلمين، ومن إقامة بعض قياداته في إيران ليمارس كل الألاعيب السياسية التي كانت مجهولة لجمهور يخرج تواً من نير حكم شمولي. فحصل من تلك الألاعيب على نتائج عكسية رغم المكاسب الحكومية والادارية الواسعة التي اغترف منها حد التخمة. فبعد فوزه الساحق في الوسط السني خلال انتخابات 2005 انحسر في انتخابات 2010 الى بضعة مقاعد على المستوى الوطني، وانزوى الى الهامش. واخذ يترقب أي طارئ على الساحة ليستعيد بعض البريق. وكانت الولايات المتحدة في ذات الفترة تتجه لدعم السنة وتثويرهم نكاية بالمالكي بعد تمرده. فاستعد الحزب الاسلامي لينصب نفسه قائداً للسنة في هذا المضمار. فهو صاحب الامتياز الحصري في القضايا الطائفية حسب ما يعتقد مفكروه وساسته. وزج كوادره في مظاهرات عام 2013 منذ انطلاقها. وألهب الساحة بالخطابات النارية. فهو المعول عليه من قبل اردوغان لتوحيد سنة العراق نحو المشروع الامبراطوري.

كان يأمل ان يفاوض كما في كل مرة على التهدئة للحصول على صفقة يحصد منها ما لم يحصده في الانتخابات. بيد ان دخول داعش على الخط وتصدرها المشهد أفقده المقود، وأصبح عاجزا عن فعل شيء. فإما التراجع ليخرج من المولد بلا حمص ويفقد جمهوره ويغضب اردوغان ، او الاستمرار كتابع لداعش دون ان يكون له تأثير على وجهة المظاهرات. فاختار الثانية وواظب منتسبوه على التواجد في الساحات الى ان قضي الامر. ففر ممثلوه في الحكومة المحلية وكبار موظفيه في الدوائر مع من فر الى كردستان. وأتاه العوض في بغداد نتيجة لتذمر الطبقة السياسية من النجيفي بسبب دوره في سقوط الموصل فآلت رئاسة البرلمان الى أحد قياداته (سليم الجبوري) ليقبض الحزب الاسلامي مرة اخرى على المركز السني الاول في البلاد، وازدادوا منصب وزارة التربية.

6 -النجيفي:

أثيل النجيفي إعصار ضرب مدينة الموصل بين عامي 2008 و 2014 حيث سقطت بيد الارهاب. متطرف حيثما اتجه لا يتوقف قبل ان يوصل الامور الى نهايتها. لا يهادن ولا يقبل بأنصاف الحلول. ليس لطموحه حدود. ولديه ثقة لا متناهية بالنفس. لا يجد غضاضة في التحول من النقيض الى النقيض ، والتبريرات جاهزة دائما لكل تحول او انقلاب دون الاهتمام بأن تكون مقنعة او غير مقنعة. يساند مناصريه بالحق والباطل ، ويستهدف خصومه بالحق والباطل. جريء في اتخاذ القرارات لا يتحسب كثيرا للعواقب.

ينحدر من عائلة تدين تاريخياً بالولاء للأتراك. ومن اهم المحطات التي تكشف بوضوح ولاءها التركي قضية الموصل بعد الحرب العالمية الاولى. فمعروف ان الانكليز كانوا قد انجزوا احتلال ولايتي البصرة وبغداد عشية وقف اطلاق النار في 1918/11/11 ووقفوا على حدود ولاية الموصل([1]) التي كانت تشمل سائر شمال العراق. ثم دخلوها بعد وقف اطلاق النار بدون قتال بالنظر لانسحاب فلول الجيش التركي. ونشأ بسبب ذلك نزاع دام عدة سنوات بين تركيا والدولة العراقية الجديدة الواقعة تحت الانتداب البريطاني، انتهى بالاحتكام الى عصبة الامم التي ارسلت عام 1925 لجنة دولية لاستطلاع آراء السكان المحليين.

تباينت آراء المكونات السكانية بين الرغبة في البقاء ضمن العراق او الانضمام لتركيا وكان أهل مدينة الموصل في شبه اجماع على البقاء عراقيين عدا قلة قليلة رغبت في الالتحاق بتركيا أبرزها محمد النجيفي جد أثيل([2]). فقد كانت له صولات وجولات

([1]): معركة الجرناف على حدود ولاية بغداد مع ولاية الموصل كانت آخر معارك الإنجليز مع الاتراك في العراق ثم توقفت الحرب

([2]): حاول اثيل تبرير هذا الموقف بالقول ان الاختيار كان بين الانكليز والاتراك وليس بين العراق وتركيا، لذلك اختار جده تركيا (كتابه: وسقطت الموصل) ص16

ومشاجرات من اجل حسم الامور لصالح تركيا، قام بتوثيقها يوماً بيوم متصرف الموصل آنذاك عبد العزيز القصاب وثبتها في مذكراته([1]).

برز أثيل النجيفي بعد الاحتلال مباشرة وشرع يتحرك بنشاط لا يعرف الكلل. واستفاد من تولي اخيه (اسامة النجيفي) منصب وزير الصناعة عام 2005 في مد شبكة علاقات بالسياسيين الطارئين. كما استفاد من عدم ظهور قيادات موصلاوية لينفرد بالساحة وحده ويقود الرأي العام المؤجج ضد الاكراد في السنوات الاولى من الاحتلال. فالموصل ومحافظة نينوى برمتها وقعت تحت نفوذ الاكراد، فتوجه إليهم سخط الناس وغضبهم وصارت تلقى عليهم كل المشاكل وما أكثرها. وزاد الطين بلة أن ابناء المحافظة شأنهم شأن المحافظات السنية الاخرى قاطعوا الانتخابات المحلية التي انعقدت مطلع عام 2005. وكانت النتيجة كارثية على خلاف الحال في الانبار وصلاح الدين. في تلكما المحافظتين يفوز اعضاء عرب بصرف النظر عن نسبة المشاركة في الانتخابات او المقاطعة لأن السكان هناك كلهم عرب. اما في نينوى وبسبب المقاطعة العربية للانتخابات فاز الاكراد بأغلب مقاعد المحافظة ([2]). وهيمنوا تبعا لذلك على الادارة والامن بالكامل. فتولى النجيفي وأخوه أسامة قيادة الرفض الشعبي العارم. وأضحى بطلاً في المدينة يشار اليه بالبنان.

دشن النجيفيان حرباً لا هوادة فيها على الوجود الكردي والاطماع الكردية في نينوى. وقادا حركة تحريضية حادة ضد الاكراد لا تبقي ولا تذر. كانت شعبيتهما جارفة. وتتضاءل او تتلاشى امام زحفهما الجماهيري كل الحركات الاخرى عدا ما كان منها يمثل مكونا بعينه. وتواصل التصعيد السياسي والاعلامي مع دنو الانتخابات المحلية المزمعة في ربيع عام 2009. فاكتسحت الساحة قائمة (الحدباء) التي يقودها النجيفي بالتحالف مع الشيخ عبد الله الياور. وحصل أثيل بمفرده على 262 ألف صوت مسجلاً رقماً قياسيا في كل العراق. وحصلت قائمته على 19 مقعداً من مجموع مقاعد المحافظة البالغة 37. فهي اذن القائمة الوحيدة في كل المحافظات التي تحقق بمفردها

([1]): مذكرات عبد العزيز القصاب – اعداد وتحقيق د. خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

([2]): حصلوا على 31 مقعداً في مجلس المحافظة من مجموع 41

أغلبية مطلقة مما جعلها تستأثر بجميع المناصب. وانسحب الاكراد احتجاجا على ذلك ومعهم ممثل الكوتا المسيحية([1]) التابع لهم، وقاطعوا الحكومة المحلية لأكثر من عامين، ولهم 12 عضواً انشق أحدهم (حسن بيسو) والتحق بمجلس المحافظة.

أصبح اثيل النجيفي محافظاً، ولم يفترزخم الشحن القومي المركّز ضد الاكراد استعداداً للانتخابات البرلمانية المقررة في العام التالي. وحصل فيها أسامة على رقم مقارب للرقم الذي أحرزه اثيل. وحصلت قائمته (العراقية) على أكثر من عشرين مقعداً في نينوى وحدها. وعلى 91 مقعداً في عموم العراق([2]) فجاءت بالمركز الاول وانتخب اسامة النجيفي رئيساً للبرلمان ليتوج بذلك زعيماً للسنة غير منازع. في هذه الاثناء بدأت التحولات التي أشرنا اليها آنفا في الموقف الامريكي. وتحول معه الموقف التركي. ولما كان النجيفي يعتبر تركيا مرجعيته السياسية قرر الانخراط في المحور الجديد واستبدل الشعارات القومية بأخرى طائفية هكذا ببساطة.

حدثنا أحد الزملاء قال: كنا جالسين عند اثيل النجيفي عام 2011 فقال ان المرحلة القادمة لن تُلعب (عرب واكراد) وانما (سنة وشيعة). لم يكن على الارض ما يدعو لهذا التحول ، فالامور كما هي. وكان المالكي داعماً للنجيفي وحكومة نينوى المحلية بكل قوة . ومن المفارقات الغريبة أن النجيفي يعتبر ذلك الدعم الذي يقدمه المالكي له دليلاً على سوء المالكي([3]).

أعطى المالكي للاجهزة الامنية اوامر مشددة بالتعاون مع المحافظ الى ابعد الحدود. بينما الاكراد متمردين على النجيفي وسلطته ويمنعونه من دخول ستة عشر وحدة ادارية من محافظة نينوى يسيطرون عليها. كل ما في الامر ان تركيا وللاسباب التي فصلناها قررت التحالف مع الاكراد ومعاداة بغداد فحذا النجيفي حذوها وتحالف مع الاكراد.

عندما شارف انسحاب القوات الامريكية على الاكتمال عام 2011 طبقاً للاتفاق بينهم وبين الحكومة العراقية بادر اثيل النجيفي بفتح سجلات لجمع مليون

([1]): سعد طانيوس

([2]): رئيس القائمة اياد علاوي. والنجيفي يقودها في نينوى حيث اكتسحت المحافظة

([3]): كتابه (وسقطت الموصل) ص45

توقيع تطالب بانسحاب الامريكان من العراق . وكان ناشطون قد حددوا يوم الخامس والعشرين من شباط 2011 موعداً لتظاهرات كبرى في عموم العراق. أبدى رئيس الوزراء نوري المالكي قلقاً واضحا من تلك المظاهرات وألقى خطاباً يطلب من المواطنين عدم المشاركة فيها. أما في الموصل فلم يعتقد أي طرف انها تستهدفه. وإذا بها تخرج بحجم لم يكن يتوقعه أحد. واتجهت الى مقر المحافظة والمجلس فحاصرته ثم قامت بإحراقه. كان اسامة النجيفي رئيس البرلمان داخل المبنى اضافة الى المحافظ أثيل النجيفي وعدد من اعضاء المجلس: وأصبحوا في خطر داهم لولا تدخل قوات الفرقة الثالثة شرطة اتحادية واخراجهم من المبنى الى مكان آمن.

توجه اثيل الى ستوديو فضائية الموصلية ليتحدث من هناك على الهواء لا بوصفه هدفاً للمتظاهرين بل باعتباره ممثلاً لأهل الموصل. وكانت الاسئلة والمداخلات تصل هاتفيا الى الاستوديو فيرد عليها او يعلق. ولوحظ ان أغلب الاتصالات تأتي من كوادر الحزب الاسلامي لتقول ان عدم رضى الشعب من اداء المحافظ هو سبب التظاهر.

في الواقع كان الحزب الاسلامي والنجيفي يسيران في اتجاه واحد تقوده تركيا. ويحافظان على خلافات مبعثها التنافس على ادارة المحافظة. فالخلاف بينهما أشبه بخلاف الضرائر. الا ان وقع المظاهرة على الحزب الاسلامي كان أكبر. اذ نبهته الى امكانية توحد الشعب العراقي بطائفتيه ضد حكومته التي يشكل الحزب الاسلامي عنصراً أساسياً فيها. تجاوز الطائفية عند العراقيين سيطيح بالأحزاب الاسلامية الطائفية. من هنا امتلك الحزب الاسلامي دافعا إضافياً لمعاودة الشحن الطائفي كي يبقى الطائفيون في الحكم.

اتهم النجيفي قائد الفرقة الثانية اللواء ناصر الغنام([1]) بتوجيه المظاهرات نحو مبنى المحافظة من خلال إغلاق الطرق في الجانب الايسر وإبقاء الجسور وحدها سالكة. كان في تلك الفترة يبحث عن ذرائع لمهاجمة الجيش. فاشتعلت الحرب الاعلامية وغُلفت بالغلاف الطائفي كما يجب مع ان الغنام ليس شيعياً. وبات الطرفان يخدمان

([1]): اللواء الغنام من اشد القادة في مواجهة الارهاب . فتعرض لحملة شعواء يقودها النجيفي انتهت بنقله خارج المحافظة

الارهاب من الناحية الفعلية. فعاد بزخم جديد وروح جديدة. وانقلبت المعادلة السياسية في الحكومة المحلية بعودة الاكراد الى المجلس على اثر صلحهم مع النجيفي برعاية تركية[1]. والاحداث في سوريا القريبة تتسارع وتترك أثراً فعالا على الموصل والانبار.

في تلك المرحلة، وللمرة الاولى منذ الاحتلال، يقدم مجلس الوزراء مشروع موازنة لا يعطي كردستان امتيازات عن غيرها من اجزاء العراق. المشروع لم يلغ كل الامتيازات التي اعتاد الاقليم ان يحصل عليها ، لكنه قرر احتساب صادرات الاقليم النفطية ضمن الموازنة، فثارت ثائرة الاكراد وكانت ثائرة النواب السنة أكبر. وعقدوا العزم على عدم تمريرها حتى تطور الخلاف الى عراك داخل البرلمان لتمر الموازنة . وصادف ان ألقي القبض على عدد من حماية وزير المالية القيادي في القائمة العراقية رافع العيساوي بتهمة الارهاب لتندلع المظاهرات الواسعة التي تحولت الى اعتصامات وامتدت الى اغلب المحافظات السنية. وكانت الانتخابات المحلية على الابواب وكتبت الاجهزة الامنية انها غير قادرة على تأمين الانتخابات في نينوى والانبار فأصبح لزاما تأجيلها شهرين لتجري في العشرين من حزيران 2013.

تحت ضغط الارهاب انسحب الآلاف ممن كانوا يتوسطون للعمل في مفوضية الانتخابات يوم التصويت. فاضطرت المفوضية الى قبول ذوي الشهادات الدنيا ، واستقدمت موظفين من صلاح الدين لإدارة التصويت.

توجه النجيفيان الى كردستان على رأس وفد من حزبهم (متحدون) ووقعوا مع البارزاني تحالفاً لما بعد الانتخابات. وبكل الشحن الطائفي الذي مارسه، والاعلام الذي بيده، والاموال والسلطة حصل على 41 ألف صوت. هبطت شعبيته من 262 ألف صوت في الانتخابات السابقة الى 41 ألف فقط[2]. لكن قائمته حصلت على 8 مقاعد بفضل الجبهة التركمانية والحزب الاسلامي. ومع حلفائه الاكراد اجتاز عتبة العشرين

([1]): حرص المعنيون أن لا يظهر الدور التركي للعيان

([2]): إعترف أثيل النجيفي أمام لجنة التحقيق بسقوط الموصل ان هذا التدني في شعبيته حصل نتيجة لتخليه عن الموقف القومي لصالح الموقف الطائفي . نص الإفادة منشور في الفصل الثالث من هذا الكتاب

مقعدا التي تؤهله لمنصب المحافظ. ثم استقطب الفائزين من القوائم الصغيرة ولم يبق خارج التحالفات سوانا نحن الثلاثة من قائمة (نينوى الموحدة)([1]) ومجموعة دلدار الزيباري ولها ثلاثة ايضا.

كان الوضع الامني في اسوأ حالاته والمدن والبلدات تتساقط والكتائب العسكرية تباد في وضح النهار. فقد سقط حي (17 تموز) قبيل الانتخابات بيد رجال الطريقة النقشبندية واستعيد. وسقطت الحضر بيد داعش واستعيدت. وسقطت الشورة واستعيدت. والنجيفي مستمر في اندفاعاته ضد الجيش والحكومة الاتحادية والشيعة وإيران بما يشبه الهوس. وليس امام بيته في الدندان حارس واحد في حين لا يستطيع الشرطي البسيط ان ينام في منزله خوفاً من القتل.

أعضاء المجلس الجديد غير مقتنعين بهذا التوجه الخطر الذي يقود البلاد الى الهاوية. وعند توزيع اللجان أوكلوا رئاسة اللجنة الامنية الى الشيعي من المجلس الاعلى (محمد ابراهيم البياتي) في محاولة للتهدئة والتفاهم مع العسكر. وقاموا بجهود مكثفة للجمع بين النجيفي والقادة العسكريين. الا انه كان يتهرب باستمرار. ودخلت مفوضية الانتخابات على خط الوساطة عندما اقتربت الانتخابات البرلمانية المحددة في نيسان 2014 على امل انجاحها. وبشق الانفس استطاعت تلك الجهود إقناعه بالتوقف عن التحريض على الاجهزة الامنية. الا انه وبمجرد اجراء الانتخابات قال لأعضاء كتلته في المجلس: (كنا نماشيهم من اجل الانتخابات والان حققنا غايتنا فسوقوا عليهم). وعادت حليمة لعادتها القديمة. وكانت الامور قد بلغت لحظة الانفجار فانفجرت.

([1]): التي يرأسها عبد الله الياور

المظاهرات

أواخر عام 2012 انطلقت المظاهرات في الرمادي وسرعان ما امتدت الى الفلوجة وسامراء والموصل وكركوك وديالى وبعض المناطق في بغداد. أطلق شرارتها الاولى اعتقال عدد من حماية وزير المالية رافع العيساوي بتهمة الارهاب. وعندما اتسعت اتسعت مطالبها وشعاراتها من إطلاق سراح النساء المعتقلات الى تشكيل اقليم سني الى إلغاء الدستور واسقاط النظام.

المساعي في الموصل لتحريك الشارع لم تكن لاحقة لما حصل في الانبار او ناتجة عنه وانما جرى التهيؤ لها والبحث عن الذرائع قبل ذلك مما يعني أن قراراً بهذا الخصوص قد إتخذ . والقرار على الارجح من الحزب الذي ينتمي اليه وزير المالية رافع العيساوي ومحافظ نينوى اثيل النجيفي كلاهما ، وهو حزب (متحدون). ففي ليلة 18/ 2012/12 نشر النجيفي على الفيسبوك ان ضابطاً في الجيش قام باغتصاب فتاة قاصر من أهل الموصل . في تلك الاجواء يكفي ان يكون اثيل النجيفي هو الناشر لمثل هذا الخبر ليتبادر الى الاذهان ان الفاعل شيعي من اهل الجنوب . وقيل انه من العمارة. فانتشر الخبر في المدينة انتشار النار في الهشيم . وفي اليوم التالي خرج طلاب كلية الإمام الاعظم في تظاهرة حاشدة مطالبين بإخراج الجيش من المدينة . وأقدم ديوان الوقف السني في ذات اليوم على عقد مؤتمر صحفي ضم عددا من رجال الدين طالبوا فيه بإخراج الجيش والشرطة الاتحادية من الموصل . كما سارعت بعض الشخصيات العشائرية والفعاليات المدنية الى اصدار بيانات استنكار. وعندما تبيّن ان الضابط من اهل الموصل[1] وليس من الجنوب وان المرأة المعنية ليست قاصراً لم يعد للتصحيح جدوى فقد تحقق الغرض وهو التهييج ، وكانت المظاهرات في الانبار قد انطلقت بسبب اعتقال حماية العيساوي وامتدت الى مناطق اخرى .

رفع المتظاهرون في الانبار العلم القديم ذا النجمات الثلاث وقطعوا الطريق الدولي المؤدي الى الاردن. والذي يتابع تطورها وما يرفع فيها من شعارات يخلص الى انها بلا مطالب محددة. ومع ذلك تمتع المشاركون فيها بحماس لا مثيل له لكأن التظاهر غاية بحد ذاته لا وسيلة لتحقيق هدف. وتحولت في غضون ايام الى اعتصامات

([1]) النقيب شعلان ذياب

وحظيت بتغطية اعلامية هائلة خارجياً وداخلياً. وزادها اشتعالا ان المالكي اتخذ منها موقفا عدائيا منذ البداية ووصفها بالفقاعة وقال مخاطباً القائمين بها (إنهوا قبل ان تُنهوا).

ظهر النفس الطائفي فيها جلياً منذ يومها الاول. وبعد أيام معدودة سيطر عليها البعثيون والنقشبندية ثم آلت قيادتها الى القاعدة وداعش وأخذت تتحكم بمجرياتها وشعاراتها ومسارها. تصل التبليغات الى الشخصيات الاجتماعية والوجهاء بوجوب التواجد في الساحات فيذهبون. ويبلّغ الاغنياء بأن عليهم ارسال الطعام للمعتصمين فيرسلون المناسف بسخاء. وتأتي الوفود الحكومية من بغداد للتفاوض فلا تجد من هو مستعد للتحدث معها وتعود. وعندما أخذ عدد المشاركين فيها يتناقص بعدما اتضحت هويتها بدأ المشرفون عليها بجلب العمال حيث يتجمعون صباحاً بحثاً عن عمل، فيدفعون لهم أجر يوم عمل مقابل التواجد في ساحة الاعتصام.

وبعد أسابيع أصبحوا يطلقون عليها عنوان (الانتفاضة) وباتت الامور منسقة مع باقي الساحات في المحافظات الاخرى . فلكل جمعة عنوان جديد موحد وأصبح شعار (قادمون يا بغداد) رائجاً يلهج به الجميع .

الحزب الاسلامي بلّغ كوادره بالحضور المستمر في الساحات والتصعيد. ولا أدري هل كان يروم المزايدة على داعش في عقر دارها أم أنه يخطط لتجيير ما يحصل لصالحه في صفقة مرتقبة مع بغداد كما اعتاد ان يفعل.

جاءت للأنبار وفود شيعية من الكوفة ومناطق اخرى في الجنوب وخاصة من الصدريين لتأييد المظاهرات فلم تفلح في التشويش على الهوية الطائفية للحراك، بل ان المعتصمين كانوا يستقبلون الوفود بالشتائم ويرشقونها بالأحذية في سلوك ينبو عن تاريخ العراق على امتداده. واصطف العالم الخارجي لدعم السنة وسفح الدموع على مأساتهم وكأنهم في هلوكوست النازية.

وأفرزت المظاهرات قيادات. في الانبار سطع نجم النائب احمد العلواني الذي راح يزور الساحات بالزي الخليجي ويلقي الخطابات مستعملا الالفاظ السوقية ذات المدلولات الطائفية في شتم الشيعة. اما في الموصل فقد اندفع النجيفي بكل ما عرف عنه من إقدام وتهور ليكون قائدها الاوحد، وكأنه يغالب منافسين محتملين. فهو يتوجس من الحزب الاسلامي المؤهل آيديولوجياً أكثر منه لإثارة تحرك كهذا. ولم يكن الحزب الاسلامي في حقيقة الامر ينوي منافسة النجيفي على المركز الاول، وإن زج

كوادره في الساحات وتحولت قناته الفضائية (بغداد) الى متحدث باسم المظاهرات. فالمظاهرات بالنسبة للحزب الاسلامي مشروع صفقة مع بغداد يأمل ان يحقق منها الكثير. إنه يخطط لما بعد التصعيد. لم يكن أي من قادة الحزب الاسلامي في وارد تصدر هذه المظاهرات التي تقودها داعش. كانوا سعداء باندفاع النجيفي في الموصل والعلواني في الانبار. فليكونا الضحايا وليبرم الحزب الاسلامي الصفقة فوق جثتيهما، وهو ما حصل بالفعل([1]).

تقدم اثيل النجيفي الصفوف بكل ما لديه من اندفاع. يقوم الفريق مهدي الغراوي (قائد الشرطة الاتحادية) بإغلاق ساحة السجن التي اتخذها المتظاهرون مكاناً للاعتصام فيأتي النجيفي بموكبه ليفتحها من جديد امام المتظاهرين رغماً عن القوات الامنية التي لا تملك تخويلا بإيقاف المحافظ .

اولئك جميعا ليسوا أكثر من ادوات بيد داعش الممسكة بتفاصيل المشهد وخيوط اللعبة. ولم تكن داعش في عجلة من أمرها، فكل الامور تجري لصالحها وكما تتمنى بالضبط. فالشحن الطائفي يؤتي ثماره بأكثر مما كانت تتوقع. اولئك المالئون الشاشات الفضائية من ستوديوهات اربيل وعمان، المتحدثون بلا انقطاع عن آلاف النساء المعتقلات وأعداد اللائي حملن منهم داخل السجون([2])، كانوا يستخدمون أعز ما لدى الانسان العربي ويدفعون الامور الى الانفجار الرهيب. لقد تعامل الامن مع المظاهرات والاعتصامات بأعلى درجات الانضباط . وكان القائمون على الساحات يأملون غير ذلك ، فقاموا بتهريب جثة الى الساحة من خارجها([3]) ليقولوا ان الجيش قتل متظاهراً فيوظفوا دمه سياسياً .

([1]): اعتقل العلواني نهاية ايلول 2013 وصدر عليه حكم بالإعدام بعد عام . كذلك النجيفي مطلوب للقضاء

([2]): العزف على هذه الفربة كان أخس الاساليب التي لجأ اليها داعمو الارهاب لتهييج الناس . فعدد النساء المعتقلات كان قليلا جدا وهن إما متهمات بجرائم عادية او منخرطات في الإرهاب . ورغم كل مساوىء الاجهزة الامنية كانت تتجنب قدر المستطاع الاحتكاك بالنساء.

([3]): أفاد بذلك اللواء عبد الرحمن ابو رغيف نائب قائد عمليات نينوى أمام لجنة التحقيق النيابية

تريد داعش أن تدق إسفين الفرقة بين مكونات الشعب على اسس طائفية([1])، وتحقق لها ما تريد بجهود هؤلاء المتخرصين. ففي السنوات السابقة، وعندما كان يعلن عن تطويع مئة شاب في الجيش او الشرطة يتقدم الآلاف. ينامون في العراء امام موقع الاستقبال في أقسى ليالي الشتاء برودة على امل ان يحالفهم الحظ ويحصلوا على فرصة التجنيد. اما بعد تلك الحملة الطائفية الشعواء فقد تحول مقر الفرقة الثانية في الكندي الى مركز تجنيد دائم يدخله المتطوع فيُقبل على الفور ويصبح عسكرياً بعد ساعة دون تدافع او واسطة او مبيت في العراء. ولا أحد يتطوع! وكيف يتطوع للجيش (الصفوي) في مدينة تحكمها داعش؟ وبدأت الانهيارات تترى.

الإجحاف في موضوع الإجحاف

فيما كان الجميع يعاني من تغوّل الفساد وثقل وطأته على حياة الناس، وضع مخطط مدروس لاستثماره طائفيا. تماما مثل فكرة اعادة توجيه غاز البارود أثناء الرمي لسحب إطلاقة جديدة في البنادق الآلية. فالمطلوب ضمن المخطط أن تعطى تفسيرات طائفية للفساد المستشري من أجل التعجيل في انضاج الطبخة.

لا نريد ان ننفي وجود الطائفية التي قام عليها مشروع الاحتلال اساسا. وإنما نريد الإقرار بأن الفساد تفوق عليها بمراحل ووضعها تحت جناحه. فالطائفية بالمفهوم الذي جرى الترويج له توشك ان تصبح اكذوبة. المفهوم السائد والذي كانت الاذهان مهيأة لاستقباله هو ان السلطات ومن منطلقات طائفية تغدق الثروات على المكون الشيعي وتحرم المكون السني. فهل كان الحال كذلك بالفعل؟ هل ان مدن الجنوب بخير؟ أم أن المعاناة ذاتها حاصلة هنا وهناك؟!

أقول وبثقة أن الثروة التي يحرم منها المواطنون لا تذهب الى مواطنين آخرين وإنما الى حيتان الفساد الشرهة. لكن عوامل عديدة تضافرت لتحويل التهمة عن

([1]): الفتنة السنية الشيعية ليست كل ما في جعبة الإرهاب لتمزيق المجتمع والبلد فقد حصل استهداف منظم وموغل في الإجرام لليزيديين والمسيحيين والشبك الى أن خلت الموصل من المسحيين ، وترك اليزيديون أعمالهم الزراعية في مشروع ربيعة بعد سلسلة هجمات عليهم. ولم يعد الطلاب من الاقليات قادرين على الوصول الى جامعة الموصل بعد عام 2013 فانقطعوا عن الدوام

المجرم الحقيقي. فعناصر السلطة المسؤولة فعليا عن صنع ونشر الفساد لها مصلحة وجودية في نفي التهمة عن نفسها فاصطفت مع مكونها المذهبي لكيل الاتهامات للمكونات الاخرى. والارهاب الذي عطل الحياة في المناطق السنية له مصلحة في تقديم تفسيرات طائفية لسوء الأوضاع. والإعلام المعادي للبلاد والذي يستحوذ على أغلب المحطات المؤثرة داخليا وخارجيا وظف كل ذلك لإنجاح المشروع الطائفي الذي تستثمر فيه قوى دولية كبرى.

لقد التقت مصالح جميع الأطراف بما فيها الإرهاب ومشغلوه الخارجيون وسياسيون عراقيون كثر ، التقت مصالحهم عند تأجيج الفتنة الطائفية فانقلبت الموازين حتى بات الجائع في الموصل يهتف بحياة سارقي لقمته، وكذلك الجائع في الجنوب.

الذين قادوا المظاهرات من الانبار ورفعوا شعارات المظلومية الطائفية واشعلوا نيران الفتنة وحصلوا على دعم سياسي هائل من جميع أعداء العراق كانوا يسوقون كذبة من اردأ الاكاذيب. وتعامى الناس عن الحقيقة المكشوفة وانساقوا وراء الاعلام المغرض بطريقة غوغائية. فالسنة ليسوا مهمشين كما أشاع المتآمرون ونجحوا في اشاعتها لتمزيق البلد. بل ان العكس احيانا هو الصحيح. ان مقارنة بسيطة بين الانبار في ايام المظاهرات والبصرة تكشف بجلاء تام غياب الانصاف وقلب الحقائق والارهاب الفكري الكاسح. ثلاثة ارباع مدخول الخزينة العراقية من البصرة ولا يجني أبناؤها من تلك الخيرات سوى دخان الشركات النفطية وتلوث البيئة وانعدام المياه الصالحة للشرب. تحولت مدينتهم الى مزابل ومستنقعات آسنة تنتج البعوض والامراض. ولم تكرم تلك الحكومة الفاسدة محافظة البصرة بأي منصب رفيع اذ لا يوجد وزير واحد من اهلها . بينما للأنبار في ذات الفترة خمسة وزراء وأُعطيت عشرة آلاف شرطي اضافي فوق استحقاقها القانوني. واكثر من هذا العدد صحوات يستلمون المليارات في كل شهر. ولا تساهم في رفد ميزانية الدولة بأية اموال. حتى عائدات المنافذ الحدودية الثلاث يتم الاستيلاء عليها بأساليب مختلفة ولا تصل الى بغداد.

مدن الانبار لا تقارن بالبصرة من حيث الإعمار. انها تحتل التسلسل الثاني بعد اقليم كردستان بينما بقيت البصرة مهملة في كل العهود ولم يكن العهد الحالي مختلفا عن سابقيه في إحقاقها ما تستحق. وليس فيها شرطي اضافي عن استحقاقها او عنصر واحد في الصحوات. تتفاقم فيها البطالة وتتهم بالطائفية. وتقدم الشهداء كلما دعاها

الواجب. لقد تعامى السياسيون السنة عن تلك الحقائق الصارخة ولم يستيقظ ضمير أي منهم ليقول كلمة الحق لأن الواجب الموكل اليهم هو تدمير البلاد خدمة لمصالح الاعداء. فأدوا المهمة بكفاءة منقطعة النظير واخلصوا للمنهج التآمري حتى اسقطوا العراق.

الوضع الامني وتداخله مع الفساد

بعد الاحتلال مباشرة ظهرت المقاومة بأشكال متعددة. قادها الاسلاميون والقاعدة بالدرجة الاولى، والصدريون في الجانب الشيعي وإن بدرجة اقل بكثير مما حصل في الانبار وبقية المحافظات السنية. وقام الامريكيون بعمليات واسعة عام 2008 أطلق عليها في نينوى اسم (عمليات ام الربيعين) شاركت فيها الاجهزة الامنية العراقية لدحر الارهاب واسفرت عن هزيمته مؤقتا. وصاحب ذلك استحداث تجربة الصحوات في الانبار وبروز عبد الستار ابو ريشة([1]). ولم يوافق الاكراد على تشكيل صحوات في أي من المحافظات المتاخمة لهم والتي يعملون على التمدد فيها.

جاء فوز اوباما اواخر ذلك العام والتزامه بالانسحاب ليغير مجرى الاحداث كما أسلفنا. فتحولت الولايات المتحدة بعد انسحابها من عدو للإرهاب في العراق الى داعم له. وآزرها في ذلك الخليجيون والاتراك والاكراد كل لأسبابه الخاصة. فبدأ الارهاب يتنامى من جديد. وتبين ان المالكي ليس الرجل المناسب لمواجهة الاحداث الكبرى. لقد استهان بالخصوم، والذي يستهين بأمريكا وحلفائها لا يفقه شيئا. ما كان المالكي عاجزاً، ففي عهده ارتفعت اسعار النفط الى مستويات قياسية([2]). وراح يبدد الاموال بغير حساب. وبجزء من تلك الاموال يستطيع ان يقلب المعادلة على مناوئيه الدوليين والمحليين الا انه لم يفعل لجهله السياسي.

([1]): من شيوخ الانبار استطاع اقناع مجاميع من المقاتلين بالإنقلاب على تنظيم القاعدة والقتال الى جانب الحكومة والامريكان. وتمكنت القاعدة من اغتياله في ايلول 2007

([2]): مع تولي المالكي رئاسة الحكومة عام 2006 بدأت اسعار النفط بالصعود حتى ناهزت عام 2008 المئة دولار للبرميل وهو رقم قياسي

بدأ الارهاب ينشط من جديد منذ عام 2011. وحصلت في ذلك العام مظاهرات على مستوى العراق أخافت النظام السياسي برمته. في الموصل كان اثيل النجيفي يعتبر نفسه غير مستهدف بالمظاهرات استنادا على الاتفاقات السابقة مع التيارات المعارضة المسلحة والتي اسهمت في انجاح انتخابات عام 2009. واتضح له بعد المظاهرة ان الامور ليست كما يتصور، فالمعارضة المسلحة بقيادة القاعدة تريد اسقاط النظام القائم كليا، بينما يريد هو الجمع بين النظام ومعارضيه. لكن المظاهرة الحاشدة مثلت له ناقوس خطر، وأن عليه الاختيار بين النظام الجديد ومعارضيه الجذريين. فعاد الى تركيا يستفهم عن الطريق. وكانت تركيا في تلك المرحلة بالضبط قد حسمت أمرها وعملت على تقسيم العراق ضمن تحالف دولي يضم أيضا الولايات المتحدة والخليج والاكراد، فلم يتردد عن الالتحاق بهذا التحالف، وجعل من نفسه القيادة الميدانية له.

منذ ذلك الحين أصبح عمل الارهاب داخل الدوائر مغطى من قبل المحافظ. صدر أمر ديواني([1]) بتشكيل لجنة لمكافحة الاتاوات التي يفرضها الارهابيون في الموصل، اختير الغراوي لرئاستها([2]) كون نشاط الارهاب يتركز في الساحل الايمن للمدينة والقطعات هناك بإمرة الغراوي. ضمت اللجنة في عضويتها ممثلي 17 دائرة عدا ديوان المحافظة. وكان استبعاد المحافظ من عضوية اللجنة باقتراح من زهير الجلبي رئيس لجنة إسناد ام الربيعين([3]) بسبب تقييمه له.

رفض المحافظ تنفيذ الامر الديواني بتلك الطريقة وأصر على ان تعقد اللجنة اجتماعاتها في ديوان المحافظة. لم يعارضه الغراوي حرصاً منه على تحقيق الاجتماع لغرض إنجاح عمل اللجنة، فضلاً عن إشراك رئيس اللجنة الامنية في مجلس المحافظة في عضويتها. وكان ما قام به الغراوي خطأ فادحا في نظر البعض لأنه افرغ اللجنة من

([1]): الامر الديواني رقم 35

([2]): رشح اسمه للمالكي زهير الجلبي رئيس لجنة اسناد ام الربيعين

([3]): شكل المالكي لجان مدنية في المحافظات التي تشهد نشاطا للارهاب تعمل على تحسين اوضاع الناس بهدف جذبهم الى جانب الدولة ضد الارهاب. وكان اسم اللجنة في نينوى (لجنة اسناد ام الربيعين)

مضمونها. فمدراء الدوائر لا يجرؤون على الحديث في هذا الشأن امام المحافظ او من يمثله. لذلك كان الاجتماع الاول الذي عقدته اللجنة دون حضور المحافظ اجتماعا جيدا تحدث فيه عدد من ممثلي الدوائر صراحة عن موضوع الاتاوات وقدموا معلومات مهمة. فقد صرح مدير المشاريع في المحافظة في ذلك الاجتماع بأن ما بين30-40% من تخصيصات تنمية الاقاليم تذهب الى القاعدة. فإذا علمنا ان الميزانية السنوية في السنوات الاخيرة قبل انتصار داعش بدأت تتاخم التريليون دينار ندرك خطورة الامر ، لا سيما وأن ذلك ليس الا مصدراً واحدا من مصادر تمويل الارهاب المتعددة. فعلى سبيل المثال لا الحصر يوجد في الموصل 1400 مولدة كهرباء يدفع عن كل واحدة منها 250-300 دولار شهريا لداعش. كما يدفع الاطباء والصاغة والمقاولون ومدراء الدوائر وحتى باعة الخضراوات([1]).

كان متعهد نقل المشتقات النفطية من مصفى بيجي الى محافظة نينوى يدفع لداعش مبلغ مليون دولار شهريا ، ويدفع متعهدو الاسمنت مبلغا مماثلا ، اضافة الى وجود 300 عقد تعيين مؤقت لمتعاقدين وهميين (فضائيين) في بلدية الموصل وحدها تدفع رواتبهم لداعش ومقدارها 75 مليون دينار شهريا. كما تم اكتشاف 26 ألف إضبارة غير صحيحة لمستفيدين من شبكة الرعاية الاجتماعية تذهب رواتبها لتمويل الارهاب . كان عدد المستفيدين المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة نينوى بحدود (86000) ستة وثمانون ألف مستفيد بينما صرفت الوزارة حصة (200000) مئتي ألف مستفيد . وبعد مقاطعة أسماء المستفيدين مع بودرة الرواتب التي تقوم الوزارة بصرفها ظهر أن المبلغ النهائي المختلس من تلك الجهات بحدود 159 مليار دينار ، وان هذا الامر كان يتم بالتعاون مع مديرية اتصالات نينوى ، وكان للمحافظ يد في الموضوع ايضا لأن الصرف تم تحويله الى حسابات المحافظة . وكان هناك دور لمدير عام الرعاية الاجتماعية في حينها (ليلى كاظم عزيز) حيث كانت تصرف تلك المبالغ بدون تحقيق. وقبض لاحقاً على ارهابيين من تنظيم الدولة الاسلامية اعترفوا بأنهم كانوا يديرون تلك العملية لصالح التنظيم.

([1]): افاد بذلك زهير الجلبي وكثيرون غيره امام لجنة التحقيق النيابية.

ولقد اعترف مسؤول الشؤون المالية في تنظيم داعش([1]) لدى اعتقاله أنه يقوم بشراء الاراضي الزراعية ثم وبالتعاون مع الدوائر الرسمية في المحافظة يحوّل جنسها الى سكنية، فيجري تقطيعها وبيعها على المواطنين . ويضيف: ان قيمة عملية واحدة من تلك العمليات بلغت (3885000000) ثلاثة مليارات وثمان مائة وخمسة وثمانون مليون دينار، صافي حصة داعش منها (282000000) مائتان واثنان وثمانون مليون دينار.

وبذلك نشأت أحياء عشوائية مثل حاوي الكنيسة والهرمات ورجم حديد والعبور . فهي خارجة عن سلطة الدولة وتغص بالإرهابيين . وكل الأشخاص الذين تطالهم الملاحقات القضائية في الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى كان خيارهم الأرخص والأسهل هو الاتجاه الى الأحياء العشوائية في أطراف المدينة والسكن هناك . فتشكلت أحياء كاملة من المطلوبين والملاحقين قضائياً. ولم تكن تلك الأحياء حواضن للإرهاب فحسب بل كانت القواعد التي انطلق منها الإرهاب لاحتلال المدينة. وقد كان أفراد من داعش هم الذين يتولون تقسيم تلك الأراضي المملوكة للدولة وبيعها على المواطنين أو يقومون بأخذ نسبة من مبالغ بيع تلك الاراضي من الاشخاص الذين يتاجرون بها خارج إطار القانون في ظل غياب تام للمحاسبة من الحكومة المحلية لواحدة من أكبر قضايا الفساد. فهذه الأراضي بالإضافة لكونها وفرت مأوى للإرهابيين فقد وفرت كذلك مورداً اقتصادياً كبيراً لتمويل داعش([2]).

والحقيقة ان قطاع العقارات هو الاكثر ربحاً والأقل جهداً بالنسبة للإرهاب. فجعلوا لتنظيمهم نسبة مئوية من ثمن كل بيت او أرض تباع. ثم اتسعت شهيتهم ليستحوذوا على الاراضي بالجملة . وعيّن المحافظ أثيل النجيفي ممثلاً عنه في دائرة التسجيل العقاري للجانب الأيسر، وهو ضابط سابق اسمه (نشوان) متهم بصلته بتنظيم النقشبندية الارهابي. واغتيل مدير دائرة التسجيل العقاري فكلفت السيدة خولة السبعاوي بإدارتها . فقام المحافظ بإخراج ستة سجلات من الدائرة ووضعها في

([1]): اسمه دحام جاسم محمد حسين العبيدي، كنيته ابو سعدون

([2]): ذكر ذلك مفصلا امام لجنة التحقيق النيابية العقيد ذياب العبيدي آمر فوج طوارىء الشرطة الرابع الذي تقع ضمن قاطع مسؤوليته بعض تلك الاحياء

بيته . كانت السبعاوي تلح في طلب استرجاعها فلما قرر المحافظ إرجاعها بعد ستة أشهر رفضت استلامها لما رأت فيها تلاعباً بالحك والشطب . ضغط عليها لتستلم السجلات غير انها تمسكت بموقفها الرافض. وما ان خرجت من دار المحافظ حتى قُتلت .وحسب الاوراق التحقيقية فقد ألقي القبض على إرهابي يدعى (موفق محمود) اعترف بأن شقيقاً له يدعى عبد السلام هو الذي قتل خولة السبعاوي بتوجيه من المحافظ قبل ان يُقتل عبد السلام ايضا. كان حجم التزوير في تلك السجلات الستة (200) حالة بين حك وشطب وتغيير في الارقام . وظهر ايضا بأن هناك ستة عشر سجلاً مفقوداً من سجلات التسجيل العقاري كلٌ منها يحتوي على 400 عقار، وهذه العقارات أملاك خاصة لمواطنين. فضلاً عن فقدان (12000) اثنا عشر ألف إضبارة. وحسب إفادة زهير الجلبي الذي قاد التحقيق بهذا الموضوع فإن كل تلك العقارات تذهب للقاعدة، بل هو يعتقد ان سقوط الموصل جاء للتغطية على هذه الجريمة بالذات.

لقد أوكلت الى الجيش مهمة القضاء على ظاهرة الاتاوات التي يفرضها الارهاب على الناس ، فكانت النتيجة كمن (ودّع البزون شحمة) حسب المثل الدارج . إذ انقلب العسكر الى غول لا يرتوي نهمه . فتحتَ هذه الذريعة عطل الحياة في الموصل بالكامل، فلا تستطيع أي فعالية اقتصادية ان تتحرك من غير ان يدفع اصحابها للأجهزة الامنية. والمضحك ان نشاطات داعش الاقتصادية لم تتأثر بذلك الإغلاق الرهيب فبقيت وحدها تسرح وتمرح([1]) . وعلى الصعيد الاداري استحوذت الشركات الممولة للإرهاب على المشاريع . فشركة (تاج السلطان) التي ورد بحقها كتاب من وزارة الداخلية والامن الوطني يصنفها ضمن الشركات الداعمة للإرهاب استمرت في الحصول على عقود

([1]):كنت في بعض الحالات الاضطرارية اسافر بسيارة غير حكومية ، وهي عادةً بيك أب ذات النوع الذي يستخدمه الارهابيون على نطاق واسع ، فلاحظت ان العسكريين القائمين على التفتيش في بوابة الشام (البوابة الغربية للموصل) يتشاغلون بأمور أخرى ولا يلتفتون صوبي ظناً منهم أني من أفراد داعش ، فهم يتحاشون الاحتكاك بالارهاب . أما عندما أعبر ذات السيطرة بسيارة حكومية فإنهم يُقبلون بكل حزم ويدققون كل شيء ، حتى انهم حجزوا بندقيتي في إحدى المرات لأن رقمها غير مثبت في باج الدائرة الذي أحمله .

مقاولات رغم صدور مذكرات قبض قضائية بحق أصحابها . وكذلك شركة الرافدين التي تنال حصة الاسد من المقاولات([1]) .

الصراع العلني بين الاطراف الثلاثة (الجيش وداعش والحكومة المحلية) لا ينفي وجود تواطؤ خفي بأشكال متعددة . والملف الأضخم الذي تلاقت فيه مصالح كل تلك الاطراف وتفاهمت عليه كان ملف تهريب النفط الذي بات على المكشوف . وتوسع الى درجة إقامة مشروع سكني كبير([2]) فوق الانبوب الناقل في انتهاك سافر للقانون لتتم عمليات كسر الانابيب والتحميل منها بشكل مربح. وخلال التحقيقات اللاحقة لسقوط الموصل تبادل المحافظ والقادة الامنيون اتهامات واسعة بهذا الخصوص . وكل منهما يتهم الطرف الآخر بالتعاون مع الارهاب في هذا المجال . والملفت للنظر ان وزارة النفط وطوال تلك الفترة لم تعلن عن وجود فارق بين الكمية الصادرة من الحقول والكمية الواصلة الى الميناء رغم أن الفارق أي النفط المسروق كبير جدا، مما يعني ان العاملين في الحقول جزء من الشبكة فلا يقيدون الارقام الحقيقية للتجهيز وإنما يثبتون أرقاماً تتطابق مع الكميات المصدرة بالفعل .

قطعت أوصال المدينة بالحواجز الكونكريتية، وما ان يقع انفجار حتى يسارع الجيش لاعتقال العشرات عشوائياً ممن تصادف وجودهم في المكان . وفي تقرير لمسؤول حقوق الانسان في مجلس المحافظة([3]) بعد زيارته سجن مديرية مكافحة الارهاب ذكر انه وجد 912 موقوفا في السجن المخصص لـ 500 نزيل كحد أقصى. وعلم من مسؤول المكافحة ان بينهم 412 معتقلون بسبب تشابه الاسماء مع اسماء مطلوبين. وكان السياق في ذلك الوقت يعتمد على الاسم الثلاثي فقط للاعتقال دون

([1]): جاء في اعترافات الإرهابي المعتقل (قيس زكي) أن تنظيم القاعدة لدى اختطافه اسامة النجيفي عام 2004 إشترط لإطلاق سراحه أن يقوم في حال استلامه المسؤولية هو او أخيه أثيل بإحالة أغلب المشاريع في نينوى الى شركة الرافدين

([2]): مشروع عين العراق

([3]): غزوان الداوودي

التحري عن المعلومات الشخصية الاخرى كاسم الام والمواليد والعنوان . والعادة ان لا يخرج هؤلاء الابرياء الا مقابل اموال تصل الى ألفين او ثلاثة آلاف دولار([1]) .

كان الفريق مهدي الغراوي النجم الابرز لتلك الممارسات ، فكوفئ على ذلك بترقيته من قائد لفرقة الشرطة الاتحادية الى قائد عمليات نينوى . واستلم المنصب الجديد قبل هجوم داعش بأشهر قليلة([2]) .

في تلك الآونة أصبح الجيش العراقي هدفاً معلناً للمحافظ. وطبعاً سيرد الجيش بالمثل والضحية في كل الاحوال المواطنون العاديون. فلا المحافظ قادر على اجلاء الجيش من المدينة، ولا الجيش يستطيع إيقاف حركة المحافظ. انما هي حرب بالوكالة: الجيش يضطهد المواطنين العزل والمحافظ يستثمر ذلك لصالح التأجيج الطائفي. وتحت ذلك الغطاء انشق النجيفي عن كتلته في مجلس المحافظة (الحدباء) التي يتحكم الياور بأغلبيتها، ولجأ الى الاكراد. فعادوا الى المجلس ليقلبوا الموازين. وجاءت مظاهرات 2013 لتجد اثيل النجيفي بانتظارها الممثل التلقائي لها.

أخذ وجود الدولة في الموصل يضمر، والارهاب يتمدد ويقوى يوماً بعد يوم. ولم تعد الاغتيالات الفردية لعناصر الشرطة والجيش سبيلاً كافياً لدى الارهاب. لقد تجاوزها الزمن وأصبح الارهابيون قادرين على إبادة الفصيل او السرية بالجملة في مناطق جنوب الموصل. ثم انتقل الامر الى احتلال مدن بأكملها. فسقط حي 17 تموز وسقطت مدينة الحضر وسقطت قصبة الشورة ولم يبق الا ان تسقط الموصل بأكملها. وتساقطت قلاع عديدة في الانبار وصلاح الدين. فاقتنعت داعش بأن الوقت قد حان لتسديد الضربة القاصمة. ورسمت الخطة وحددت الموعد. وعلمت الاجهزة الاستخبارية بالتفاصيل وعممت معلوماتها للعسكر ولم يتخذ أي اجراء.

([1]): وجد القضاة أنفسهم بين نارين مستعرتين ، فإن طبقوا قانون الارهاب كما هو قامت داعش باستهدافهم ولا حامي لهم من سطوتها . وإن تهاونوا مع المتهمين أصبحوا متهمين . وفي مثل هذا الواقع المرير لم يعد مستغربا أن يؤتى بقاضٍ اسمه عبد العزيز فرحان امضى ثلاث سنوات في سجن بوكا بتهمة الارهاب ليصبح قاضيا مختصا بالنظر في قضايا الارهاب

([2]): صدر أمر تعيينه قائدا للعمليات بتاريخ 1 / 7 / 2013 وبسبب المناحرات بين كبار المسؤولين لم يستلم المنصب الا بتاريخ 28 / 3 / 2014

بعد مجزرة الحويجة (2013/4/23) بلغ التصعيد في الموصل ذروته ، وأعلن المعتصمون ترك الساحة والاتجاه الى خيار حمل السلاح. وصدر عن رجال الطريقة النقشبندية بيان يطلب من المنتسبين ترك العمل والا تم استهدافهم. وفي اليوم التالي هجم النقشبندية على حي 17 تموز. فلما استعادته الشرطة الاتحادية ظهر المحافظ غاضباً ودعا الى خروج الجيش والشرطة الاتحادية من الموصل والى تشكيل لجان شعبية في المساجد والاحياء. علماً ان ذلك الحي كان تحت حماية الشرطة المحلية ولم يكن فيه قوات اتحادية .

لقد ألقى خطاباً أشار فيه الى حصول تلك الاشتباكات في الساحل الأيمن بين الجيش وبين مَن وصفهم بأنهم جماهير محافظة نينوى وعشائرها الذين انتصروا لأبناء عمومتهم في الحويجة – على حد قوله – لقد زج باسم الجيش تماشياً مع نهجه التحريضي ضد الحكومة الاتحادية ، بينما الحقيقة أن الهجوم الإرهابي استهدف الشرطة المحلية وقامت الشرطة الاتحادية بتحرير الحي !.

ولعل من المفيد ان نثبت أدناه هذه البرقية الصادرة من هيئة التنسيق الاستخباري الى قيادة القوات البرية :

[رسالة هيئة التنسيق الاستخباري – خلية الاستخبارات الوطنية السرية والفورية 3387 في 29/ 1/ 2014 (.) المبلغة إلينا برسالة ق ق ب – أس السرية والفورية 2543 في 29/ 1/ 2014 (.) توفرت معلومات تفيد بأنه بتاريخ 26/ 1/ 2014 عقد اجتماع لأعضاء من حزب البعث المنحل في دار الشيخ (غازي الحنش) أمير قبيلة طي والكائن في حي الوحدة وقد حضر الاجتماع عدد من أعضاء الفرق والشُعب والفروع يقدر عددهم (10 – 11) بالإضافة الى عدد من الشيوخ الموالين للحزب المحظور جميعهم يحملون باجات ترخيص لحمل السلاح باسم شيوخ العشائر وصادرة من قبل محافظ نينوى (أثيل النجيفي) ومن بين الأشخاص الذين تم التعرف عليهم كل من (.) 1 (.) الشيخ صهيب وطبان الطياوي أحد شيوخ عشائر طي وعضو فرقة في الحزب المحظور (.) 2 (.) المدعو صلاح وطبان الطياوي والذي يعتبر المنسق بين تنظيم الدولة اللا إسلامية وحزب البعث المحظور (.) وقد دار الاجتماع حول المواضيع الآتية (.) أ (.) تشكيل ما يسمى بالمجلس العسكري للعشائر في محافظة نينوى أسوةً بالمجلس الذي تم تشكيله في الانبار (.) ب (.) البحث في امكانية التنسيق بين حزب البعث وبين تنظيم دولة العراق اللاإسلامية وذلك لتوحيد الصفوف وزيادة القوة المؤثرة (.) ج (.)

إمكانية خروج المجاميع المسلحة المنضوية تحت اسم المجلس العسكري لثوار العشائر الى الشارع وضرب القوات الامنية (الجيش والشرطة) (.) هـ (.) في حال نزول المجاميع الى الشارع فلن يكون هناك تدخل من أغلب أعضاء مجلس محافظة نينوى بالإضافة الى محافظ نينوى (أثيل النجيفي) وأغلب أفراد الشرطة من الضباط والمنتسبين وبالخصوص شرطة حمام العليل والشورة لن يكون لهم دور في صد أي هجوم من قبل المجاميع المسلحة (.) ويجب أن يكون هناك اتفاق مع اقليم كردستان مقابل عدم استهداف مقراتهم من المجاميع المسلحة (.) ز (.) تكون عملية استهداف وضرب قوات الشرطة الاتحادية والجيش فقط المتواجدة في الموصل (.) ساعة الصفر يحددها المجلس العسكري لثوار العشائر وتكون بعد عطلة نصف السنة الدراسية الحالية (.) نرجو التحقق من المعلومات واتخاذ ما يلزم (.) انتهت]

زرنا بغداد في شباط 2014 والتقينا بالمالكي. وتركز الحديث معه على خطورة الوضع العسكري. وفي معرض حديثه قال: ان المعلومات التي لديه تفيد بأن الارهاب ينوي مهاجمة الموصل بشكل شامل الا انه غيّر الخطة لاحقا واتجه الى الانبار([1]). من جهة اخرى أخبر النجيفي كتلته في مجلس المحافظة خلال تلك الايام بأن هجوماً واسعاً سيشن على الموصل، وشرح لهم تفاصيل ما سيحصل ووقع الذي ذكره بتفاصيله.

في نينوى عشية الهجوم عليها فرقتان من الجيش، الفرقة الثانية في الجانب الايسر وسهل نينوى، والفرقة الثالثة غرب الموصل حتى الحدود السورية. وفرقة شرطة اتحادية جنوب الموصل وداخل احياء الجانب الايمن من المدينة. ولواءان من حرس الحدود. والشرطة المحلية ولديها عشرة افواج طوارئ. إضافة الى خمسة ألوية بيشمركة تنتشر في المناطق المتنازع عليها([2]). وفوجان من حماية النفط يتوزعان على امتداد الخط الاستراتيجي من جهة كركوك الى الحدود التركية([3]).

لم تكن القوات الاتحادية جاهزة لخوض معركة من أي نوع. كانت منهارة معنوياً ومتهالكة مادياً في مواجهة عدو يتمتع بأعلى درجات الاستعداد القتالي مزود

([1]): كانت الفلوجة قد خرجت من يد الجيش قبل ذلك

([2]): سنجار_ زمار_ سنون_ وانة_ تلكيف_ القوش_ الشيخان_ بعشيقة_الحمدانية_ برطلة

([3]): صدرت الأوامر بتشكيل فرقة لحماية النفط لكنها لم تتشكل

بجميع الاسلحة المطلوبة لمعركة من هذا الطراز . وفي حين مالت الكفة الاجتماعية لصالح الارهاب طوعاً او كرهاً نتيجة لمجمل الاسباب التي ذكرناها كانت القيادة العليا في بغداد في واد غير وادي المعركة المرتقبة، مشغولة بصراعات سياسية لها أول وليس لها آخر. ويكفي القول أن الحكومة بلا وزير دفاع وبلا وزير داخلية لتدرك مدى الضياع الذي تتخبط فيه تلك الجيوش المهلهلة . ولكي نجعل الصورة أكثر تحديدا نثبت أدناه نص تقرير المفتشية العسكرية العامة المرفوع الى رئاسة أركان الجيش وفق كتاب المفتشية ذي العدد (س ش -2-296) في 4 حزيران 2014 ([1]):

[جرى تفتيش مقر ووحدات لواء المشاة السادس فرقة المشاة الثالثة للفترة من 13 – 16/ 5/ 2014 للوقوف على مدى الاستعداد القتالي وندرج أدناه أهم النقاط التي تم ملاحظتها أثناء فترة التفتيش:

أ – لم يقم قائد فق 3 أو أي ضابط من هيئة ركنه بزيارة اللواء ولغاية يوم التفتيش للوقوف على المشاكل والمعاضل التي يعاني منها اللواء منذ جعله بإمرة قيادة فق 3 شرطة اتحادية . حيث كانت المتابعة من قبلهم من خلال المخاطبات الورقية فقط .

ب – قاطع اللواء من أوسع وأخطر القواطع في مدينة الموصل حيث تبلغ المساحة الكلية التي يشغلها اللواء بحدود 300 كم2 والذي يبدأ من منطقة مشيرفة شمالاً الى طريق سوق المعاش جنوبا بمسافة (10 كم) ومن نفق الصحة / بدالة أبي تمام شرقاً الى تل زلط غربا بمسافة (30 كم).

ج – نسبة موجود الاشخاص في مقر اللواء وجميع وحداته 50% من الملاك الكلي ويتم العمل حاليا بنسبة 25% من هذا الموجود بسبب العمل بنظام الوجبتين (البديل) للإجازات الدورية . وهذا يؤدي الى الإرهاق والتعب المستمر للمراتب حيث سيكون الواجب بحدود (10 – 12) ساعة متتالية يومياً. ويتسبب كذلك بعدم إشغال جميع السيطرات بالمراتب او ان تكون السيطرة الواحدة تحتوي على عنصرين او ثلاثة كحد أعلى .

([1]): رُفع التقرير قبل بدء المعركة بيوم واحد مما يجعله عديم الفائدة . فهو مجرد عيّنة على مقدار تردي الوضع العسكري

د – من خلال معايشة لجنة التفتيش لمنتسبي اللواء لفترة التفتيش لوحظ تدني معنوياتهم مما تسبب بزيادة نسب الغياب والهروب وتفكير الكثير منهم بعدم العودة الى اللواء بعد ذهابهم بإجازة وللأسباب التالية:

1 – صعوبة وخطورة التنقل وخاصة في الذهاب والإياب بالإجازات الدورية.

2 – قلة موجود المقاتلين يترتب عليه إزدياد ساعات الواجبات وتكرارها يوميا بمعدل من (10-12) ساعة .

3 – البنى التحتية للمقرات غير صالحة لعدم تيسر احتياجات المقاتلين في ما يخص السكن والخدمات.

هـ - من خلال الفحص والمعاينة للأسلحة الخفيفة (البنادق) في اللواء تبين ان أغلبها قديمة الطراز او من الاسلحة المستولى عليها وهي ذات كفاءة متدنية او عاطلة .

و – وجود نقص كبير في قياس الخط الاول والثاني للأعتدة الخفيفة لكون الإعتدة المصروفة خلال الفعاليات اليومية لم يتم تنزيلها من الذمة بسبب التعقيدات الخاصة بعملية التنزيل ، الأمر الذي أدى الى عدم سد النقص او التعويض بالإضافة الى رداءة الأعتدة الموجودة حالياً لكونها عراقية المنشأ او مستولى عليها.

ز – الجانب الاستخباري في اللواء معطل تماما حيث لا يوجد مصدر استخبارات يمكن الإعتماد عليه لعدم تعاون السكان المحليين وقلة خبرة ضباط وعناصر الاستخبارات في مجال عملهم لعدم إشراكهم بالدورات الاساسية للصنف .

ح - يقوم مقر ووحدات اللواء باستلام حصة الوقود كاملة حسب موجود العجلات الصالحة (الغير دقيق) حيث لوحظ من خلال التفتيش أن موجود العجلات للواء ووحداته (309) عجلة مختلفة. العاطل منها (179) عجلة (50 عجلة مدرعة مسلحة و 120 عجلة مختلفة) أي نسبة العطل 58% مما يثير الشك بوجود حالات تلاعب بحصة الوقود الشهرية المستلمة لعدم التزامهم بالتعليمات الحسابية الخاصة بترويج حسابات الوقود والزيوت حسب قراءة عدّاد الأميال بداية ونهاية كل شهر.

ط – يفتقر اللواء الى وجود قوة احتياط للرد على أي عمل متوقع تقوم به المجاميع الإرهابية ولتمكين الآمرين من إعادة التجحفل حسب متطلبات الموقف.

ي – لم يتم إعطاء أي أهمية للجانب التدريبي لمنتسبي اللواء حيث أن أغلب المراتب غير مدربين بشكل جيد على المهام القتالية او حتى غير ملمين بواجباتهم الأساسية بسبب انشغال اللواء بالفعاليات اليومية إضافة الى قلة الموجود.

ك – جميع آمري الوحدات يعملون بالوكالة وليس لديهم الكفاءة المطلوبة في قيادة وحداتهم حيث أن آمر الفوج الثالث مصاب بالجلطة وآمر الفوج الاول معين بأمر سابق من قبل قوات التحالف.

ل – وجود إهمال كبير في إدامة العجلات من قبل مقرات الوحدات ولكون مناصب الضباط الآليين وآمري فصائل التصليح شاغرة مما أثّر سلبا على صلاحية العجلات بصورة عامة.

م – عدم تكديس الأرزاق لمدة (30) يوما والمياه المعدنية لمدة (15) يوما لمقر ووحدات اللواء خلافا للتعليمات.

ن – إهمال المطابخ السفري وتركها في العراء حيث لوحظ وجود (11) مطبخ سفري و (2) فرن سفري لم تتم إدامتها او تشغيلها ولا يوجد كادر يعمل عليها مع فقدان البعض من أجزائها او محتوياتها الضرورية. وهذا مخالف للتعليمات والأوامر الصادرة من المراجع بتشغيلها اسبوعياً.

س – عدم تيسر الخنادق الشقية ، مواضع الرمي ، مضارز معالجة القنابل الغير منفلقة أثّر سلبا على تكبيد اللواء خسائر بشرية ومادية كبيرة خلال العمليات الإرهابية.

ع – يعمل مقر اللواء وجميع وحداته بنظام الوجبتين (البديل) للإجازات الدورية خلافا للضوابط وهذا يعني أن يتم الطبخ لـ 50% من الموجود الكلي وعلى مدى شهر كامل رغم استحصال مبالغ الاكتفاء الذاتي في بداية كل شهر مما يدل على وجود فساد في جانب الاكتفاء الذاتي.

المقترحات

بناء على ما ورد آنفا وللقناعة التامة من قبل اللجنة القائمة بالتفتيش بعدم إمكانية اللواء للقيام بتنفيذ الواجبات الموكلة إليه بهذا القاطع نقترح ما يلي :

أ – الإيعاز بفتح تحقيق بصدد ما ورد بالفقرات (أ،ح،ل،م،ن،س،ع)

ب – تحرير اللواء لإعادة تنظيمه فوراً وسد نقصه من (الاشخاص، الاسلحة، العجلات ومواد التحكيم)

ج – تشكيل لجان من دوائر (العمليات، التدريب، الإدارة، الميرة) لبيان صلاحية اللواء للقتال وسد نقصه لأن بقاءه بهذا الحال يشكل خطرا على القاطع ويعطي خسائر لا مبرر لها بالأشخاص والمعدات.

د – اختيار آمري وحدات جيدين وسد نقصه من آمري السرايا والفصائل والضباط الآليين وآمري فصائل التصليح ورؤساء العرفاء والعرفاء].

مثال آخر

رسمياً كان يوجد في نينوى 3038 ثلاثة آلاف وثمانية وثلاثون عنصراً من الصحوات ، موزعين كما يلي:

ت	أسم مسؤول الصحوة	الجهة المسؤولة	تاريخ التشكيل	العدد
1	نزهان صخر اللهيبي	ف1 لمش5 فق2	2009/3/1	191
2	الشهيد محمود السبعاوي	ف1 لمش5 فق2	2009/3/1	337
3	إبراهيم سليمان محمود	الامن الوطني	2014/1/2	116
4	الشيخ انور الندى	عمليات نينوى	2013/11/1	1602
5	الشيخ خالد أحمد صفوك	عمليات نينوى	2014/1/2	492
6	محمد زهير الجلبي	إسناد نينوى	لا يوجد	300
المجموع الكلي لأعداد عناصر الصحوات في محافظة نينوى				3038

ولم يثبت أمام التحقيق وجود أي من تلك القوات على أرض الواقع باستثناء القوة التي يقودها الشيخ خالد احمد الصفوك التي تواجدت أثناء المعركة في المطار ودافعت الى اللحظة الاخيرة.

الفصل الثاني
سير المعارك

في العاشر من كانون الثاني 2014 فجر الارهابيون جر الكوير على طريق كركوك وبذلك عزلوا الموصل عن كركوك. وفي 16 شباط احتلوا مدينة الحضر ثم انسحبوا منها دون قتال بعد ان نسفوا الجسر على وادي الثرثار. وفي الثالث من آذار احتلوا مدينة الشورة وحين تقدمت القوات الامنية وطوقتها استعدادا لاقتحامها قام قائد الشرطة اللواء خالد الحمداني بتحريك وحداته من الضلع الذي تمسكه حول المدينة فانفتح بذلك منفذ للإرهابيين المحاصرين وانسحبوا منه بسلام. وادعى ان تصرفه ذاك جاء بأمر من المحافظ ، فأعفي من قيادة الشرطة دون إجراء تحقيق !! وحل محله اللواء خالد العكيدي.

على صعيد آخر سيطر الارهابيون على سد الفلوجة وراحوا يتلاعبون بتدفق المياه . فبعدما أغلقوه لعدة أيام بقصد قطع الماء عن المدن الوسطى والجنوبية على نهر الفرات عادوا وفتحوه بصورة واسعة لإغراق مدن ومساحات شاسعة من الاراضي الزراعية([1]).

في هذه الأثناء شرع الارهابيون باعتراض السيارات على امتداد طريق الموصل – بغداد وتصفية العسكريين المجازين . لم تكن هناك قطعات عسكرية كافية لضبط الأمن فتوقفت بذلك حركة المجازين براً. وتخلخل وضع أفواج حماية النفط([2]) على الخط الاستراتيجي تحت وطأة الهجمات المتزايدة للإرهاب فتوقف الضخ بشكل كامل.

تدهور وضع الفوج الرابع من لواء المشاة العاشر / الفرقة الثالثة وهو الفوج المسؤول عن قاطع ناحية المحلبية التي تعتبر المدخل الغربي لمدينة الموصل، وأصبح في وضع منهار . كما إنهار قبل المعركة الرئيسية بأربعة أيام فقط الفوج الثالث من لواء المشاة السادس الذي كان يمسك قاطع الهرمات وطريق بوابة الشام بإتجاه نفق الصحة.

([1]): كانت اجزاء من بغداد في طليعة المتضررين في الحالتين (الإغلاق والإغراق)

([2]): صدر في العام السابق أمر بتشكيل فرقة حماية النفط (فق18) . وبعد سنة وأربعة أشهر من صدور ذلك الامر لم يشكل من تلك الفرقة الا فوج واحد تعداده 150 مقاتلا

توفرت لدى استخبارات نينوى معلومات كثيرة تفيد بأن (غزوة) كبيرة سوف تستهدف أيمن الموصل قريبا. استقت ذلك من مصادرها ومن إفادات قياديين في الدولة الاسلامية تم القبض عليهم ، أبرزهم (الكيلاوي) المعروف بـ الحاج معتز . وفي أواسط أيار تيقنت الاستخبارات من أن الهجوم قادم لا محالة انطلاقا من عدة معسكرات للإرهاب جنوب وغرب الموصل ، منها : معسكر ابو طلحة في مشروع ري الجزيرة القديم الذي يبعد كيلومترا واحدا عن قرية خربة الطير ، ومعسكر في قرية رجل جلبة ، ومعسكر ابو هاجر جنوب مدينة الحضر ، ومعسكر ابو معمورة.

كان الارهابيون يشترون السيارات من اربيل فعملت الاستخبارات على استباقهم الى بعضها وزرعت فيها شرائح تعقب بالتعاون مع الجهد الفني لجهاز المخابرات([1]). فأكدت الشرائح تواجد السيارات في تلك المناطق مما يعزز المعلومات الواردة عن أماكن تحشدهم. والتقارير الواردة تشير الى ان عدد المحتشدين يتراوح بين الـ 700 و 1000 مقاتل قدم بعضهم من سوريا والانبار.

كما تعقبت الاستخبارات الارهابي الكبير (البيلاوي([2])) من خلال هاتفه بمساعدة استخبارات الشرطة الاتحادية ، وتمكنت من قتله في الثالث من حزيران . وفي اليوم التالي ألقت القبض على المسؤول العسكري لولاية الموصل (صالح العسكري) بالتعاون مع العميد عبد المحسن فلحي قائد الفرقة الثانية . وأفاد العسكري خلال التحقيق بأن الهجوم الذي اختاروا له اسم (العرس) سيبدأ فجر السادس من حزيران . كانت قيادة العمليات تحاط علما بكل تلك المعلومات فتكتفي بتعميمها على الوحدات دون اتخاذ إجراء . فطلبت الاستخبارات من الفريق عبود كنبر (معاون رئيس أركان الجيش لشؤون العمليات/ قائد العمليات المشتركة) توجيه ضربات استباقية الى تحشدات الارهاب التي باتت معلومة ، ووعد ولم ينفذ عدا ضربة جوية غير مؤثرة على معسكر ابو طلحة.

([1]): إحدى السيارات المخترقة تعود لوالي جنوب الموصل المدعو سلمان عبد شبيب

([2]): اسمه عدنان نجم الدليمي مواليد 1973 خريج الكلية العسكرية دورة 77 وكان مقدماً في الحرس الجمهوري عند الاحتلال . عمل بعد انخراطه في الارهاب سكرتيراً للزرقاوي وكان يشغل عندما قُتل منصب القائد العسكري لتنظيم داعش

وبينما كان صالح العسكري يعترف بأن هجوماً سيُشن على مدينة تقع خارج حدود ولايته وأن هذا الهجوم سيكون ثانوياً الغاية منه تثبيت القطعات وصرف الأنظار عن الهجوم الرئيسي الذي سيكون على الموصل ، بينما كان يدلي بتلك الاعترافات فجر يوم الخامس من حزيران بدأ الهجوم فعلاً على سامراء مما يعطي مصداقية كبيرة لاعترافاته. فأُبلغ الغراوي(1) على الفور بأن الهجوم سينطلق في الخامسة فجرا من اليوم التالي بقوة 700 الى 1000 مقاتل ، وان هناك تسعة انتحاريين من جنسيات اجنبية قريبين من المنطقة . فقد تأكدت الاستخبارات بأن التجمع النهائي في قرية الشيخ يونس على مسافة عشرة كيلومترات من الضاحية الغربية لمدينة الموصل .وسيبدأ على مشيرفة وحاوي الكنيسة و 17 تموز ، ومحور آخر من تل الرمان الى دورة بغداد القريبة من مقر قيادة الشرطة الاتحادية ، حيث سيتم تفجير أربع سيارات مفخخة يقودها انتحاريون في الجانب الايمن واربع سيارات اخرى في الايسر . كما يوجد تسعة انتحاريين يرتدون الزي العسكري في منطقة الدندان سيستهدفون قيادة العمليات او قسم مكافحة الارهاب .

على ضوء هذه المعلومات قامت قيادة العمليات بعقد مؤتمر أمني طارىء برئاسة اللواء الركن عبد الرحمن ابو رغيف معاون قائد العمليات والذي بيّن للمؤتمرين مضامين رسالة الاستخبارات بالتفصيل وأن المعلومات موثوقة وأن المعركة على وشك أن تبدأ . وأصدر ابو رغيف أمرا لمدير الأركان بفتح اضبارة استحضارات المعركة ، وأمر بتحرير محضر المؤتمر وتعميمه على كل القيادات وأعطى نسخة الى قيادة القوات البرية.

---

(1): أُبلغ هاتفياً لأنه في إجازة . وسلمت رسالة بنفس المضمون لقيادة العمليات

الهجوم

ليلة الخامس على السادس من حزيران 2014 سهر الضباط كل في موقعه ينتظرون بمعنويات ضعيفة الهجوم الذي بات مؤكدا. وبدأ الهجوم في الساعة الثالثة والنصف فجراً من جهة حاوي الكنيسة بمحاذاة النهر. وفي الساعة الرابعة بدأ هجوم واسع على جميع الاحياء الغربية والجنوبية الغربية من الموصل حيث ينتشر لواءان من الشرطة الاتحادية واللواء السادس من فرقة الجيش الثالثة. وتركز الهجوم على اللواء السادس في مشيرفة وفوج طوارئ الشرطة المحلية الرابع في 17 تموز. وقد صدر أمر قيادة العمليات للشرطة الاتحادية بتقديم الاسناد للوحدات التي تتعرض للهجوم لكن الشرطة الاتحادية حثتهم على الصمود حتى الصباح ليتسنى لها إسنادهم. وقد صمد فوج الشرطة المحلية بقيادة العقيد ذياب العبيدي بينما سقط مقر اللواء السادس وسيطر الارهابيون على عجلاته ليخدعوا بها فوج الشرطة. وتقدموا بها في السادسة صباحا الى 17 تموز. فلما لاحظ مقاتلو الفوج الرابع ان الذين يقودونها بملابس مدنية وان وراءها سيارات مدنية أطلقوا عليها النار وبدأ الاشتباك.

على الجانب الآخر من النهر بدأ الهجوم في السابعة صباحا على حيّ الزهراء والأربجية قاطع عمليات اللواء 12 من الفرقة الثانية. فلما وجد قائد الفرقة العميد الركن عبد المحسن فلحي ان قوة الاحتياط المحدودة لديه لا تكفي لصد الهجوم خصوصاً وان هناك متعاونين يطلقون النار على نقاط الجيش من داخل الاحياء، أمر بسحب النقاط من الحيين وتطويقهما من الخارج. ثم نودي على السكان بالخروج فخرجوا ودارت معركة شوارع حسمها الجيش عند الثالثة عصرا. وكان النجيفي يضغط لإيقاف هجوم الجيش تحت ذريعة الحفاظ على المدنيين. كما بدأ اللواء السابع بقصف الجزرات الوسطية في نهر دجلة من جهة حمام العليل جنوباً لمنع تسلل الارهابيين منها حسب خطة الهجوم التي كشفتها الاستخبارات.

في الساعة العاشرة صباحاً سقطت السرية الرابعة من الفوج الرابع وفي الحادية عشرة سقط حي 17 تموز بالكامل وتراجع الفوج الى مقره في فندق الموصل.

قامت الشرطة الاتحادية بإسناد اللواء السادس واستعادت بعض المواقع التي فقدها لكن اللواء كان في حالة انهيار وتسرب افراده وبعضهم انسحبوا الى قواطع الشرطة الاتحادية تاركين معداتهم. فقامت الفرقة الثانية بقصفها عبر النهر.

كانت الشرطة المحلية تناور بما لديها من إمكانية محدودة لإنقاذ الموقف في مواقع وحداتها. وطالبت قيادة العمليات من الفرقة الثانية ارسال قوة الى الجانب الايمن فلم يكن لديها سوى قوة الاحتياط التي كانت تقاتل في حي الزهراء. فوعدت بإرسالها عندما تعود من الواجب. وطلب من قوة حماية تلعفر ومن قيادة عمليات البادية والجزيرة إرسال قوة فأرسلت وحدات محدودة.

تبادل المحافظ رسائل نصية مع الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية (عدنان الاسدي) يطلب فيها ارسال قوة. والذي يبدو ان الغرض منها تثبيت موقف، فهو والى وقت قريب يدعو الى خروج الجيش من الموصل لا استقدام قوات اضافية([1]). لقد ادرك المحافظ في تلك الساعة أنه أخطأ خطأً جسيماً سيحاسب عليه لاحقا . فهو ووفقا لنص المادة (31 / عاشراً / 2) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 19 لسنة 2013 ملزم اذا رأى ان الاجهزة المكلفة بحفظ الامن والنظام غير قادرة على انجاز واجباتها عليه ان يعرض الامر فوراً على القائد العام للقوات المسلحة مبيناً مقدار القوة الكافية لإنجاز تلك الواجبات . وهو ما لم يفعله رغم خطورة الاوضاع وانما فعل عكسه تماما عندما كان يطالب دائما بسحب الجيش من الموصل . وكان يؤكد باستمرار ان الاوضاع الامنية مستقرة ولا توجد مخاوف . الان وبعد ان تبين زخم الهجوم على المدينة أيقن ان القانون لن يرحمه . وبما ان وقت التخلص من المسؤولية الكبرى فات ولا يمكن إرجاعه أخذ يتغابى بالركون الى مواد ملغاة من قانون المحافظات القديم رقم 21 لسنة 2008 التي تجيز له دون إلزام مفاتحة وزير الداخلية في مثل هذا الموقف فراح يبعث الرسائل النصية الى وكيل وزارة الداخلية عدنان الاسدي الذي يقوم عمليا مقام الوزير . وبذلك يرتكب النجيفي الخطأ الثاني لأن الوزير وكالةً هو المالكي نفسه وليس الاسدي .

مع المساء قررت قيادة العمليات انشاء خط صد من الجسر الثالث الى مجسر اليرموك. ومعنى ذلك الاقرار بالتخلي لداعش عن جميع الاحياء الغربية من المدينة وعددها سبعة احياء.

([1]): ابرز تلك المراسلات امام لجنة التحقيق النيابية عندما مثل امامها. ويبدو ان ذلك هو الغرض منها

تعرضت قوة الدعم القادمة من الجانب الايسر لإطلاق نار كثيف عند مجسر اليرموك. كان قناصو داعش يستهدفون إطارات العجلات فتعطل عن الحركة. وطوال الليل واصلت قيادة العمليات قصف مقرات اللواء السادس التي سقطت بيد الارهاب بالطائرات والمدفعية.

في تلك الليلة بدأت القيادات العليا في بغداد تفيق من أوهامها. وأمر المالكي كلاً من الفريق اول الركن علي غيدان قائد القوات البرية والفريق اول عبود قنبر معاون رئيس الاركان بالتوجه الى الموصل. وحركت قوة مكافحة الارهاب المتواجدة في سامراء الى الموصل. أصبح السابع من حزيران على مشكلة الاهالي الذين ينزحون من القتال فيصطدمون بحظر التجوال، واستغاثات الطلاب في الاقسام الداخلية وليس لديهم طعام.

وصلت رسالة من قيادة القوات البرية نصها: (من قيادة القوات البرية / مركز العمليات الى قيادة عمليات نينوى: ستقوم قيادة القوات البرية بفتح جوال في مقركم، اعتبارا من الساعة 1100/ألف ومائة/ يوم 7) وفي الساعة 8'45 اتصل القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بالفريق عبود قنبر قائد العمليات المشتركة وطلب منه التوجه الى محافظة نينوى وأخبره بأنه وجّه أمراً مماثلا الى قائد القوات البرية، حيث ان الموقف الذي يصله عن قيادة عمليات نينوى غير واضح (إذهبوا للدعم والتدقيق والاسناد). وعند الظهر وصلا ومعهما نائب قائد القوة الجوية الفريق الطيار منير عبد الحسين ونائب قائد طيران الجيش الفريق عودة دخيل، ومدير المدفعية ومعاون مدير الهندسة العسكرية . وفور وصولهم استمعوا لإيجاز من اللواء عبد الرحمن ابو رغيف معاون قائد العمليات. وطلبوا حضور المحافظ وقائد الفرقة الثانية. وألحّوا على قائد الفرقة أن يرسل قوة تتولى خط الصد. حاول قائد الفرقة الاعتذار عن المهمة لعدم وجود قوات كافية لديه. فألزموه بذلك بأمر تحريري وصله بعد رجوعه الى مقره. فكلف اللواء 26 بإفراز قوة لهذا الغرض.

كما صدرت الاوامر بإرسال وحدات من قوة حماية تلعفر وقيادة عمليات البادية والجزيرة. فوصلت قوة بالفعل الى مقر قيادة الفرقة الثالثة غرب الموصل لكن

قائد الفرقة العميد هدايت([1]) قام بتأخيرها هناك وظل يماطل الى ان سقطت الموصل ولم تصل.

عصر ذلك اليوم تلقى المحافظ اتصالاً هاتفياً من قيادة العمليات يطلب منه الحضور الى هناك. كان متردداً في الذهاب فشجعه اعضاء المجلس الذين كانوا متواجدين معه في دار الضيافة، وقرروا الذهاب معه. وطلب منهم ان لا يطلبوا من القيادة أي شيء سوى (ايقاف القصف العشوائي على المواطنين). وهناك قام المحافظ بمنع الصحفيين من تغطية هذا اللقاء او التقاط أي صورة توثقه.

خلال اللقاء أكد الفريق عبود على ضرورة: ان نكون بموقف واحد ضد الارهاب وان موقف الحكومة المحلية مهم بالنسبة لنا، وان اسلوب الارهابيين هو اتخاذ المدنيين دروعا بشرية وان هذه الحرب تجري وسط الناس وحالات الخسائر والتضحيات يمكن ان تقع بسبب صعوبة تمييز الاهداف، لذلك فحالات الخطأ يجب ان لا يجري توظيفها ضد الاجهزة الامنية التي علينا توخي الدقة في معالجة الاهداف والالتزام بقواعد الاشتباك، كما يجب ان يكون الاعلام الرسمي في جانب القوات الامنية في هذه الفترة على أقل تقدير لأنهم لاحظوا أن الفضائيات التابعة للحكومة المحلية تطلق تسمية (المسلحين) على الارهابيين وتأثيرها واضح على المواطن والقوات الامنية.

رفض محافظ نينوى قصف الاحياء المدنية التي دخلها المسلحون وقال انه لا يستطيع معالجة مشكلة النازحين. حرص اثيل على استعمال كلمة (المسلحين) ولم يلفظ كلمة (ارهابيين) اثناء اللقاء. وتمنى الفريق قنبر على المحافظ ان يكون دوره مثل دور محافظ الانبار في دعم القوات الامنية. فكان جوابه بأنه لا يعمل مثل محافظ الانبار.

تفقد القادة العسكريون عصر ذلك اليوم مواقع الشرطة الاتحادية. كما وصل الى الموصل قائد الشرطة الاتحادية الفريق محسن الكعبي على متن طائرة تقل أيضا مجموعة من المتطوعين. من جهة ثانية هيّأت الفرقة الثانية قوة جيدة لاستلام خط الصد. وعبرت القوة واتخذت مواقعها. لكنها تعرضت لضغط شديد من قبل الارهاب. وعقد مؤتمر خلال الليل في قيادة العمليات تقرر فيه تولي الفرقة الثانية المسؤولية

([1]): توارث الاكراد هذا المنصب منذ ان تشكلت الفرقة الى ان سقطت

الكاملة عن حفظ خط الصد. وخلال المؤتمر بيّن العميد عبد المحسن فلحي قائد الفرقة أن فرقته ومنذ ان وصلت المعلومات بنيّة الارهابيين مهاجمة الموصل اتخذت الاجراءات المطلوبة وحصنت مواقعها في حين لم تتخذ قيادة العمليات في الجانب الايمن أيّة اجراءات. ولم يحر قائد العمليات جوابا.

قبل ان ينتهي ذلك اليوم اتصل المحافظ بالوكيل الاقدم لوزارة الداخلية عدنان الاسدي وعرض عليه الاستعانة بحرس الاقليم (البيشمركة) فاستحسن الاخير الفكرة وقال انه سيبلغ الغراوي بالتنسيق معهم. أكد له المحافظ ان لديه معلومات بوجود لواء من البيشمركة في منطقة الشلالات وانه اتصل بهم وأبدوا استعدادهم للتدخل إذا سمحت لهم قيادة العمليات بذلك. ثم اعاد الاتصال بالأسدي الذي أخبره بعدم حصول الموافقة من القيادة المشتركة. لا اعتقد ولا اظن غيري يعتقد ان الاكراد كانوا مستعدين لدخول هذه المعركة بشكل من الاشكال. فهي ليست معركتهم بالتأكيد ولا يعنيهم الامر الا في مناطق سيطرتهم كما سيتضح في الصفحات القادمة. إنما جرت تلك المناورة التي قام بها النجيفي بقصد الإحراج وإلقاء الحجة وربما بقصد الإذلال.

صباح الثامن من حزيران استعان قائد العمليات ونائبه بالفريق محسن الكعبي قائد الشرطة الاتحادية لإقناع قنبر وغيدان بسحب قوات حماية انبوب النفط والقطعات الاخرى في جنوب الموصل لغرض اسناد قيادة العمليات. لكنهما رفضا. شجعهما على الرفض استلامهما معلومات مضللة تفيد ان الارهابيين بدأوا بالانسحاب الى شمال الموصل. وبناء على تلك المعلومات او لأسباب اخرى أمر اللواء خالد الحمداني([1]) الذي يتولى آمرية افواج الشرطة أمر المقدم ريان الحيالي([2]) بالانسحاب من فندق الموصل للاستراحة. فاستغلت داعش ذلك وهاجمت مقر شرطة ام الربيعين بالقرب من الفندق وفجرته وعلى إثر ذلك إنهار خط الصد وهربت كل القوات المتواجدة فيه. وعادوا الى العميد عبد المحسن فلحي قائد الفرقة الثانية طالبين منه ان يرسل قوة اخرى لإمساك خط الصد، فرفض. وألحّوا عليه فرفض، وطلب إعفاءه

([1]): وجد قائد الشرطة اللواء خالد العكيدي نفسه عاجزا عن أداء مهامه فأعيد الحمداني منتصف التاسع من حزيران الى منصبه السابق قائدا للشرطة

([2]): آمر سرية سوات

من منصبه. عندها اتصل الفريق قنبر بالمالكي وأخبره بامتناع فلحي. فطلب المالكي إعطاءه فرصة اخيرة. لكن فلحي أصر على موقفه وطلب اعفاءه من منصبه. فأعفي وصدر الأمر بأن يحل محله العميد فاضل جواد علي نائب قائد عمليات سامراء. وحتى وصول القائد الجديد بالطائرة واصل العميد فلحي نشاطه واستعاد خط الصد مواصلاً في الوقت نفسه تحصين قاطع فرقته في الجانب الايسر حتى استدعي الى مقر قيادة العمليات وتم إبلاغه باستبداله، وإعتُقل وأرسل بطائرة الى سجن مديرية الاستخبارات العسكرية.

مع الغروب انسحبت الشركة الامنية المكلفة بحماية مطار الموصل، وصدر الأمر الى قائد العمليات الخاصة/2 لجهاز مكافحة الارهاب بتحريك سرية لحماية المطار ومسك الابراج. وفي الساعات الاولى من يوم 9 حزيران وصلت معلومات استخبارية تؤكد نية الارهابيين السيطرة على الجانب الايمن كاملا. قام ابو رغيف بنقل الخبر الى قنبر وغيدان فغضبا وأنّباه.

طوال الوقت كانت داعش تعمل بنشاط وثقة، وتظهر لها بؤر متقدمة في الفاروق وفي وادي حجر القريب من قيادة العمليات. وبدأت الوحدات العسكرية تتلاشى او تنسحب بأمر شفوي ودون أمر ويتبادل الضباط الاتهامات بخصوص إصدار أوامر الانسحاب.

انعقد مع العصر مؤتمر عسكري في قيادة العمليات ومع بدء انعقاده سُمع صوت انفجار قوي. فقد انفجر صهريج مفخخ بعد ان اصطدم بإحدى عجلات سرية سوات التي تقف امام فندق الموصل. الصهريج من آليات اللواء السادس التي سيطر عليها الارهابيون في اليوم الاول. وقد وصل الى الفندق عبر الطريق العام الذي يمثل خط الصد، حيث كانت الضفة اليمنى للطريق من مسؤولية الشرطة المحلية التي هرب منتسبوها ولم يبق منهم أحد. والشارع الرئيسي هو خط الصد الذي انسحبت منه القوة التي جاءت من الفرقة الثانية. والضفة الثانية مسؤولية الفوج الثاني شرطة اتحادية الذي انسحب هو الآخر.

قام نائب قائد العمليات بجولة استطلاعية أواخر النهار فأذهله ان لا يجد قوات في أي مكان. لقد انتهى كل شيء. عاد ليخبر القادة فصعقهم ما يسمعون وقرروا الانتقال الى الجانب الايسر. كانوا بحدود (24) ضابط ركن جمعوا لهم ولحمايتهم كل الآليات المتيسرة. وفرغت القيادة من المنتسبين الذين تسربوا منها.

في ذلك المساء لم يبق من القطعات متماسكاً في الجانب الايمن سوى الفوج الثاني من اللواء العاشر الذي جاء من قيادة عمليات تلعفر متمركزاً في المطار الى جانب مقاتلي العشائر بقيادة الشيخ خالد احمد صفوك الجربا([1]). أما حوارات القادة وأوامرهم فأشبه بالهذيان. لم يستطيعوا تحمل الصدمة والإقرار بأن الامور انتهت. وقد زار المحافظ قيادة العمليات ومعه خالد العبيدي([2]) وجرت أحاديث لا معنى لها عن إمكانية دعوة الناس للمقاومة. كان النجيفي يلح بهذا الاتجاه ويطالب بالأسلحة ليوزعها على الناس. الاسلحة المتروكة كانت تملأ الشوارع. والعسكريون يخلعون ملابسهم العسكرية ويستبدلونها بمدنية ويمضون، وداعش في حال من القوة والانتصار لا يمكن ان يقف في وجهها أحد. ومن الطبيعي ان ينتقل أثر الهزيمة الكبرى الى الجانب الايسر (الفرقة الثانية) التي كانت في وضع جيد حتى حلول المساء. فبدأ منتسبوها بترك نقاطهم والانسحاب دون ان تكون قد وصلتهم إطلاقة بعد.

عند منتصف الليل أرسل مدير الاركان العامة لقيادة عمليات نينوى عميد ركن سعد المتيوتي عبر جهاز السيسكو من مكتب قائد العمليات رسالة الى قيادة القوات البرية، وهذا نصها: (من قيادة عمليات نينوى/ العمليات/ الى قيادة القوات البرية/ مركز العمليات: نظرا لتدهور الوضع الامني في الساحل الايمن من مدينة الموصل وانسحاب جميع القطعات ما عدا القائد ونائبه وهيئة الاركان و26 عنصر حماية. يرجى التفضل بالموافقة على نقل المقر من الساحل الأيمن الى الساحل الايسر لأغراض القيادة والسيطرة).

ان قائد القوات البرية الفريق الاول علي غيدان، الذي يفترض أنه المخاطب بهذه الرسالة، موجود معهم في الموصل مما يعني ان الغرض من الرسالة تثبيت موقف. وعند الثانية بعد منتصف الليل حصل اتصال هاتفي بين الغراوي ورئيس الاركان

([1]): تبين خلال التحقيقات اللاحقة وجود آلاف المقاتلين تحت عنوان صحوات لا وجود لهم على ارض الواقع باستثناء القوة التابعة للشيخ خالد الصفوك والتي قاتلت حتى اللحظة الاخيرة

([2]): الذي تولى وزارة الدفاع لاحقا. كان فائزاً للتو في الانتخابات البرلمانية ويرافق المحافظ بصفته ضابطاً سابقاً لديه خبرة عسكرية

الفريق الأول بابكر زيباري. وقد تضاربت الانباء حول صحة ذلك . الحاضرون أكدوا ان زيباري أمر بالانسحاب وزيباري ينفي حصول الاتصال أصلا.

لم يبق في الجانب الايمن سوى داعش وافراد القنصلية التركية وقناة سما الموصل الفضائية المحلية تبث فيلم الرسالة ربما كبديل عن الراية البيضاء!. رفض كادر القنصلية التركية الانسحاب وقالوا لفريق الحماية العراقي: إذهبوا انتم واتركونا وشأننا!! وسنعود لهذا الموضوع.

بحلول الصباح كانت الفرقة الثانية قد تبخرت بالكامل دون قتال. وبقيت الاسلحة والآليات في أماكنها، وتفرق العسكر. المنتسبون من اهل المحافظة ذهبوا الى بيوتهم. والضباط والجنود من المحافظات الاخرى كانوا يتجهون الى سهل نينوى. ولم تتعرض مناطق سيطرة الاقليم لأي احتكاك في ذلك اليوم. وبقيت تلعفر معزولة ومحط معركة قادمة أشرس من كل معركة الموصل لوجود البعد الطائفي هناك.

كيف تعامل الاكراد مع تلك الاحداث؟

تعامل الاكراد خلال تلك الاحداث كعدو متربص بالجيش العراقي والدولة العراقية. فالفرقة الثالثة المنتشرة غرب الموصل وحتى الحدود السورية والتي يهيمن عليها الاكراد لم تدخل قتالاً ولم تتعرض لهجوم. وقام آمروها الاكراد بجمع اسلحتها بالكامل وتسليمها للبيشمركة. بعض وحدات الفرقة متمركزة في مناطق لم تسقط في تلك المرحلة، وبإمكانها ان تشكل منطلقا لهجوم معاكس بعد إعادة تنظيم الجيش. الا ان الاكراد قاموا بتجريدها من السلاح والعجلات كليا.

كان جنوب الموصل الذي يجتازه طريق بغداد معقلاً للارهاب شبه ساقط قبل الاحداث. فلما بدأ الهجوم أصبح الاتجاه إليه من قبل أي قطعة منسحبة يعني الموت. والاتجاه الممكن الوحيد هو نحو مناطق سيطرة الاقليم شمال وشرق الموصل. فكانت التعليمات لدى جميع سيطرات ومفارز البيشمركة هي الاستيلاء على تجهيزات كل عسكري يمر من هناك.

بعض الوحدات والعسكريين المنسحبين كانوا يرومون الاتجاه الى قضاء الحمدانية او ناحية بعشيقة وغيرها من مناطق سهل نينوى وتلك وحدات ادارية تابعة

لمحافظة نينوى وفيها دوائر شرطة ومراكز، فلم يسمح الاكراد لأي عسكري بالتوجه نحوها الا بعد تجريده من السلاح.

في منطقة الكوير على طريق كركوك والكلك على طريق اربيل ينتشر اللواء الخامس أحد ألوية الفرقة الثانية من الجيش العراقي. واغلبية منتسبيه من الاكراد. فلما بدأ هجوم داعش ولاحت نذر الهزيمة أنزل اللواء الاعلام العراقية ووضع على ملابس منتسبيه شعار البيشمركة وبدأ بمصادرة سلاح وآليات كل قطعة عسكرية تقترب منه. كانت الوحدات المنسحبة تلجأ إليه باعتباره جيشاً عراقيا في مكان آمن بغرض فتح مقرات لها في قاطعه وتجميع أفرادها المنسحبين، او بغرض العبور من هناك الى كركوك او صلاح الدين، فكانت المفاجأة ان يجدوا أنفسهم مطوقين وبحكم الاسرى حتى ينزعوا أسلحتهم.

لقد طُلب من قيادة عمليات البادية والجزيرة إرسال قوة لدعم قيادة عمليات نينوى في بداية هجوم داعش على الموصل، ووصلت القوة بالفعل الى مقر الفرقة الثالثة في الكسك متجهة الى الموصل. فقام قائد الفرقة اللواء (هدايت) بتأخيرها هناك يومين الى ان قضي الامر. ليس هذا فقط وانما تطور الامر لاحقاً الى مصادرة السيارات الحكومية التابعة للدوائر المدنية، فأصبحت كل سيارة برقم حكومي عرضة للسلب اينما وجدت مفرزة او سيطرة كردية.

مصير الحكومة المحلية

أعضاء الحكومة المحلية من القوائم الكردية يقيمون في المناطق الخاضعة للبيشمركة سواء منها داخل كردستان او في سنجار وسهل نينوى. وهي مناطق غير مشمولة بأحداث تلك الصفحة. أما العرب والتركمان في الموصل فقد انتقلوا عند سقوط الجانب الايمن الى الجانب الايسر. بعضهم دخل مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني المعروف بـ (فرع 14) عند رأس جسر الحرية. والمحافظ ومن معه اتجهوا الى اكاديمية الشرطة عند الشلالات. من هناك اخذ يقول انه أصبح قائدا للعمليات وان الغراوي هرب. وسقط الايسر في الصباح فانتقلوا الى الحمدانية ومنها الى دهوك. كنت في سنجار عندما سقطت الموصل. وانتقلت الى ربيعة. في منطقة ربيعة الاوضاع متداخلة بين البيشمركة وداعش، فالطريق الوحيد المتبقي بين سنجار ودهوك يمر من

هناك، وبقي سالكاً. فالطرفان يتجنبان الاحتكاك بينهما. يمر الطريق مع خط الحدود لما يقارب الخمسين كيلومترا بين القرى العربية على الجهتين السورية والعراقية وجميعها باتت تحت سلطة داعش وبعضها موالية للارهاب. وعلى امتداده تتوزع مفارز صغيرة ومتباعدة من البيشمركة لا قدرة لها على منع داعش متى ارادت قطع الطريق. أمضيت يومين في احدى القرى أبحث عمن يساعدني على دخول الاقليم. فالاكراد واليزيدية يدخلون الى دهوك تلقائياً بينما يواجه العربي صعوبات جمة. وصادفت أحد زملائي في المجلس من الاكراد (سيدو حسين) قادماً من جهة سنجار فرافقته. وصودرت بندقيته من قبل البيشمركة عند جسر سحيلة لاعتقادهم أنها لي. في دهوك اجتمعنا داخل شقة واحدة في فندق (متين) قرابة العشرة من اعضاء المجلس ومسؤولين آخرين. ودعينا الى اجتماع في ناحية القوش احدى نواحي نينوى القريبة من دهوك. حضر اجتماعنا وزير الدولة لشؤون المحافظات (طورهان المفتي) موفداً من الحكومة العراقية. فحمّلناه كتاباً رسميا الى مجلس الوزراء نطالب فيه الحكومة العراقية ان لا تتخلى عن مسؤوليتها تجاه الموصل. وأن عليها إرسال الرواتب والكهرباء والوقود والادوية. ووُعدنا خيرا، وبالفعل قرر مجلس الوزراء في جلسته التالية صرف الرواتب لموظفي نينوى.

في حواراتنا التي لا تنقطع كنت ادعو لتشكيل وفد من المجلس يسافر الى بغداد ويناقش مع المسؤولين هناك القضايا الملحة وخاصة الحالة الانسانية التي ستسوء داخل الموصل او بالنسبة للذين ينزحون، وكان نائب المحافظ عن الحزب الاسلامي حسن العلاف يعترض بشدة. اذ يبدو ان الحزب الاسلامي لم يحسم امره على أي قدميه يعتمد، فلما اصررت على فكرتي بوجوب زيارة بغداد، قال لي مهدداً: (إذا ذهبتم سأستقيل وأشرح أسباب استقالتي للإعلام).

معركة تلعفر

ما ان فرغ الارهابيون من السيطرة على الموصل حتى توجهوا الى تلعفر بكل ما في صدورهم من أحقاد طائفية ملتهبة. المدينة محصنة عسكرياً بشكل جيد وفيها مطار يمكن من خلاله وصول الامدادات. والقوات المتمركزة فيها مرتبطة بالقيادة العامة مباشرة دون المرور بقيادة عمليات نينوى او البادية والجزيرة([1]). لكن زخم الهجوم وعنفوان معنويات المهاجمين من القوة بدرجة لا يمكن الوقوف بوجهها، ودارت معارك ضارية تتقدم فيها داعش باستمرار الى قلب المدينة.

تواصلنا مع الحالة في تلعفر من خلال زميلتنا في المجلس (لليال محمد علي) التي كانت ما تزال هناك، كما كنت اتصل بأحد الاصدقاء (سالم الموسوي([2])) وهو معلم يسكن عند تقاطع العياضية. وبدأ الناس بالتراجع صوب البساتين. ومع صباح اليوم التالي سقطت المدينة وبقي المطار. واكتظ الطريق المؤدي الى سنجار بالسيارات الملأى بالبشر في مشهد عجيب. وصلت لليال الى سنجار، وقتل سالم الموسوي مع اطفاله، ولم ينج منهم الا طفل رضيع هربت به الأم. ثم سقط المطار وانسحبت فلول القوة التي فيه الى سنجار.

انتقلت تلعفر بمعظم سكانها الى سنجار، فلم يعد لهم مكان للوقوف حتى في الشوارع لشدة الازدحام. آوى بعضهم الى بيوت المعارف، وسكن آخرون المباني المتروكة او غير المكتملة. وبقي آخرون في العراء. ومن سنجار أخذوا ينتقلون الى دهوك عبر الشريان الحدودي المار من وسط داعش. ولاحقهم الدواعش بالعبوات على الطريق، فكانت السيارات تنفجر بالعوائل الهاربة لمجرد أنهم شيعة. وكثفت الخطوط الجوية العراقية رحلاتها الى مطار اربيل لنقل الناس الى مطار النجف والمطارات الاخرى.

([1]): كانت المناطق الشيعية في نينوى تحظى بمعاملة خاصة. فتشكلت قوة حماية تلعفر كما تشكلت قيادة عمليات سامراء في محافظة صلاح الدين

([2]): حاولت اقناعه بعدم البقاء في تلعفر فمجرد كونه شيعيا يكفي سببا لقتله. غير انه لم يقتنع وبقي وكنت اتحدث معه بالهاتف عندما وصل الارهابيون منزله فقتلوه وجميع اطفاله عدا طفل رضيع هربت به الام فنجا معها.

الاجتماع الثاني في القوش

في 26 حزيران عقدنا اجتماعا ثانياً في القوش، حضره المحافظ ومسؤول الفرع 14 في الحزب الديمقراطي الكردستاني (عصمت رجب)، وليس على جدول اعمال الجلسة سوى الموضوع الاوحد ... ما حصل بالموصل. وطرح اقتراح التوجه الى بغداد فاعترض النجيفي على الفكرة فورا وبشكل قاطع، وتساءل : اننا جربنا المالكي فهل نعود لتجربته مرة اخرى!!. واحتدم الجدل، وسألناه ما هو البديل عن التوجه الى بغداد! فقال بثقة ان البديل هو التفاوض مع المسلحين في الموصل!! تملكتنا الدهشة مما قال، وتساءلنا: كيف نتفاوض مع الارهابيين؟ فقال ليس الجميع ارهابيين، واضاف ان الجمع بين الاتجاهين غير ممكن، وعلينا الاختيار بين بغداد والمسلحين. ومع اشتداد النقاش قال انه لم يأت ليأخذ رأينا في الموضوع، فقد حسم أمره وشرع بالتفاوض!!. وسألناه أين وكيف؟ فأجاب بأنه التقى قياداتهم في اربيل وقطع شوطا في التفاوض معهم.

عدنا الى التساؤل عن مصير هؤلاء الملايين من المواطنين الذين ستتفاقم مأساتهم يوما بعد يوم! وكيف نعالج مأساتهم بمعزل عن الحكومة العراقية! فقال باطمئنان وبرودة اعصاب ان الحل سهل، نتعاقد مع شركات تستخرج لنا النفط ونبيعه وتنتهي المشكلة. فترسخ لدينا بأن مشروع تقسيم العراق ما يزال قائماً كما هو لم تزده الاحداث الاخيرة الا إصرارا([1]) .

ولم نلتفت لطروحات النجيفي التي رفضناها بالإجماع وسافرنا الى بغداد، والتقينا المالكي، فشرح لنا ما حصل من وجهة نظره. وهو كغيره لم يفهم كيف انهار الوضع بهذه السرعة. وعن مطلبنا بإغاثة النازحين وتوفير مستلزمات الحياة لمن بقوا هناك قال ان جميع الضروريات الممكن ايصالها الى الموصل ستصل، وان مجلس الوزراء خصص مليار دولار لإغاثة النازحين، وتشكلت لجنة لهذا الغرض برئاسة نائب رئيس الوزراء صالح المطلق وأُعطي صلاحيات استثنائية في الصرف لا تخضع للروتين المعتاد.

([1]): أثيرت وقائع هذا الاجتماع أمام لجنة التحقيق النيابية ، وأدلينا بشهاداتنا عن الموضوع لكن أعضاء المجلس من الديمقراطي الكردستاني نفوا علمهم بمثل هذا الحوار . وطولب رئيس المجلس (بشار الكيكي) وهو ايضا من الديمقراطي الكردستاني ، طولب بالفيديو المصور لأحداث تلك الجلسة فأنكر أن تكون الجلسة قد صُورت.

فتوى الجهاد وتشكيل الحشد الشعبي

بعد سقوط الموصل والتقدم السريع لداعش باتجاه بغداد أصدر المرجع السيستاني فتوى الجهاد الكفائي([1]) يوم 13 حزيران وقال فيها على لسان وكيله عبد المهدي الكربلائي خلال خطبة الجمعة من على منبر الصحن الحسيني في كربلاء : (ان المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الامنية). فتطوعت اعداد كبيرة من الوسط والجنوب للقتال استجابة للفتوى. لا يوجد ما يمنع أي شخص من التطوع. الاحزاب المنظمة اشرفت على تطويع كوادرها وانصارها ضمن فصائل قتالية. ووفرت لهم السلاح والتموين. وهناك جهات متفرقة كثيرة انضمت ايضا وتقدمت لسوح القتال فأصبحت الفصائل بالعشرات يجمعها العنوان العام للحشد، وتتباين اهدافها الخاصة ودوافعها الحزبية او الشخصية. فرأينا فصائل تقاتل عن عقيدة دينية او وطنية، وعصابات تمارس التسليب علنا في وضح النهار. واللافت للنظر وهو أمر لا بد ان يتوقف عنده باحثون أن الحشد اعتبر ممتلكات الدولة ضمن الغنائم. داعش لا تعترف بالدولة أصلا وتكفّرها، ومن الطبيعي ان تصادر ممتلكاتها. والبيشمركة تعتبر العراق دولة خارجية فلا ضير ان تستحوذ على ما يقع بيدها من اموالها. أما ان يقوم الحشد بنفس الامر فمسألة تستوجب الاستقصاء . لقد استولوا على جميع محولات الكهرباء والمولدات الحكومية وما شاكلها في المناطق التي حرروها .

وبصرف النظر عن هذا وذاك فإن الحشد هو القوة الرئيسية التي اوقفت زحف الارهاب وغيرت اتجاه الموج الى ان التقطت الدولة انفاسها ووقفت على قدميها من جديد.

([1]): يعني بالمصطلح الديني تطوع العدد الكافي من الناس وليس على الجميع

نكبة سنجار

امضيت قرابة الشهر اسعى لاستقدام عائلتي من سنجار الى دهوك. فالمؤشرات كلها تشير الى ان داعش ستهاجم الاقليم، وستكون سنجار المطوقة من جميع الجهات اللقمة الاولى. تشدد الاقليم في امر دخول نازحين جدد مما صعب مهمتي. فلجأت كمحاولة اخيرة الى زميلي اليزيدي (سيدو چتو) وهو من اهالي سنجار ايضا، ويرأس كتلة الديمقراطي الكردستاني في المجلس. فذهبنا بسيارته الى تلك السيطرة المستعصية عند جسر سحيلة على نهر دجلة. وقدمت العائلة من الجهة الاخرى فأقنعهم بالسماح لها. كان ذلك في اليوم الرابع من ايام عيد الفطر. وبعد يومين بدأت نكبة سنجار.

بعد سقوط الموصل أخذت سلطات الإقليم تشجع اليزيديين على البقاء في مناطقهم وعدم القدوم الى كردستان خلافاً لما جرت عليه العادة. أثار ذلك تساؤلاتنا التي توجهنا بها الى زملائنا من اليزيديين في المجلس فأخبرونا أن حكومة الإقليم تعتزم إجراء استفتاء في تلك المناطق (المتنازع عليها) لتحديد مصيرها وتريد الاستفادة من أصواتهم هناك([1]).

في الايام الاولى بعد سقوط الموصل حرص الطرفان، داعش والاكراد، على تجنب الاحتكاك بينهما. بعض المناطق يتداخل فيها تواجدهما، كمنطقة ربيعة التي اصبحت فعليا بيد داعش لكن طريق الاكراد الوحيد الى سنجار يمر من خلالها ولمسافة طويلة دون ان تبادر داعش بقطعه. فأيقن الناس أن ثمة اتفاقاً بينهما. وإعلامهما كليهما زاخر بروحية الانتصار. وجمع الغنائم من مخلفات الدولة العراقية يجري بلا هوادة، وفيما يشبه السباق. لقد خلفت الدولة المنهارة كميات من الاسلحة والآليات والاموال وحتى الاثاث تفوق التصور. وكلاهما يبحث عنها ليصادرها. فلما استوعبا الوجبة الاسطورية تلفّتا الى بعضهما، وهو ما لابد من وقوعه وفقاً لجميع المعطيات. وانكشف

([1]): كان موضوع الاستفاء المنصوص عليه في المادة 140 من الدستور يصطدم بخطوة الإحصاء السكاني السابقة له في الترتيب والتي نص على أنها من اختصاص السلطة الاتحادية . فامتنعت السلطة الاتحادية عن إجراء التعداد عشر سنين رغم الحاجة الماسة إليه كي لا تصل الى استحقاق الاستفاء . وكان الاكراد قد دسوا المادة 131 في الدستور كمدخل ثانٍ للإستفتاء لا يمر بمحطة الاحصاء ، وظنوا بعد سقوط الموصل وتداعياته أن الوقت قد حان لتفعيلها.

بوضوح ان الميزان العسكري يميل بشكل حاسم لصالح داعش. فمقاتلوها أشد بأساً وأكثر استعداداً للمواجهة وأعلى في الجانب المعنوي. وانتشارها متماسك من الحدود السورية الى الحدود الايرانية. بينما تواجد الاكراد في جيوب معزولة ستضربها داعش الضربة التي تزلزل بها الجبهات الاخرى، مثلما حصل انهيار الجانب الايسر في الموصل دون قتال بتأثير هزيمة الجانب الايمن.

يعرف كل ذي بصيرة ان سنجار ستتلقى الضربة الاولى والأشد إيلاما. فهي مطوقة تماما من جميع الجهات. وبقاء شريان حياتها مفتوحاً الى الاقليم لا يعني ان داعش عاجزة عن قطع ذلك الخيط الدقيق متى شاءت. ثم ان هناك ابناء الطائفة اليزيدية مما يعطي الدواعش دافعاً إضافياً لمهاجمتهم باعتبارهم (كفاراً) حسب التصنيفات الارهابية.

على الجانب الاخر وجد الاكراد أنفسهم غير قادرين على فعل شيء؛ كما لو انهم لم يتحسبوا لما بعد سقوط الموصل! ثم ان طول الجبهة من سنجار الى جلولاء والذي يناهز الـ 600 كيلومترا يحد من قدرتهم على المناورة. فكل الخطوط بحاجة الى تعزيزات والاعداد الفعلية للبيشمركة لا تكفي.

في سنجار لواءان من البيشمرگة مطلوب منهما الانتشار على دائرة مغلقة تحيط بها داعش كليا. والمتوقع ان الهجوم سيبدأ من الجهة الجنوبية لجبل سنجار على ناحية القحطانية ومجمعاتها الثلاثة المتاخمة للبعاج. فلداعش هناك عمق يمتد حتى الانبار ودير الزور في سوريا.

حفر اليزيديون الخنادق امام مجمعاتهم السكنية بإشراف البيشمرگة، وتجهزوا بالسلاح واستعدوا للقتال. وبدأ الهجوم في الساعة الثانية والنصف من فجر الثالث من آب على مجمع الجزيرة وقصبة القحطانية. وتصدى لهم المقاتلون اليزيديون والبيشمرگة. فلجأت داعش الى مناورتها المعروفة بالالتفاف والاندفاع الى الامام. وعندها صدرت الاوامر للبيشمركة بالانسحاب الى دهوك. فلما تبلج الصباح اكتشف اليزيديون انهم وحدهم في مواجهة الارهاب بكل جبروته، وان البيشمرگة انسحبت وتركتهم فريسة لأولئك المتوحشين، فشرعوا بالهروب شمالاً للإمساك بطرف الجبل على مبعدة 15 كيلومتر، حملوا أطفالهم وفروا وداعش تطاردهم تقتل وتنهب وتخطف. كان يوماً اسود في تاريخ البشرية جمعاء. انه محطة ستبقى من أقبح وأبشع ما فعله الانسان في تاريخه الطويل.

ذات الشيء حصل في سنجار، ولما كانت شبكات الهاتف ما تزال نشطة علم الجميع بما يحصل. وعلم الجميع انهم يقومون بخطف النساء. الذين وضعوا قدماً على سفح الجبل شعروا انهم قد سلموا. وهناك من تقطعت بهم السبل. الا ان داعش لم تكن الخطر الوحيد الذي يتهدد ارواح ذلك الشعب المنكوب. إنه أحر ايام السنة على الاطلاق. والعطش ارهابي آخر لا يقل بطشا. وتدخل اكراد سوريا الاشداء لتأمين طريق الانسحاب باتجاه ربيعة. وتدخل الشيخ حميدي الدهام شيخ قبيلة شمر في سوريا لنقل العوائل الى الجانب السوري ومن هناك الى دهوك([1]).

عند الضحى كان الدواعش يطبقون على السفوح الشمالية للجبل حيث تقع ناحية الشمال ومجمعاتها الست. وقبل ان يحل المساء لم يعد للبيشمركة أي وجود غرب دجلة. تلك الاصقاع الشاسعة من اقضية سنجار والبعاج وتلعفر كانوا يحكمونها منذ الاحتلال الامريكي قبل عشر سنوات هربوا منها بسرعة البرق تاركين الناس لمصيرهم المجهول. وتناثرت أشلاء البشر في كل مكان تنهشها الكلاب في الاودية وعلى الطرقات. وراح اولئك السفلة الاشرار من شذاذ الافاق يستبيحون كل المحرمات فاعلين ما لم يفعل في اشد الازمنة انحطاطا. وبيعت الفتيات بأبخس الاثمان او تهاداهن المجرمون. وانتفخت صدور البعض اعتزازاً بما ملكت أيمانهم. فذلك هو الدين الذي (تعطل) قروناً عن السبي وامتلاك الجواري. وانه لتفريط بالشرع الالهي سيعاد اليوم.

مجزرة كوچو

في الثالث من آب رحل اليزيديون من موطنهم سنجار الى دهوك تطاردهم عصابات داعش الارهابية. اكثر من 330 الف انسان رحلوا في يوم واحد، مخلفين وراءهم مئات الجثث واكثر من خمسة آلاف اسير بين رجل وامرأة وطفل، وبضعة آلاف استجاروا بالجبل وقاتلوا فيه وصمدوا حتى النهاية. قريتان فقط من هذا المكون لم يرحل اهلوهما: كوچو والحاتمية، على مسافة اكثر من عشرة كيلومترات الى الجنوب

([1]): لدى الشيخ حميدي ميليشيا قبلية في الجانب السوري متفاهمة مع الميليشيات الكردية هناك فسخرها لإنقاذ ما يمكن انقاذه من ارواح اليزيديين العراقيين في ذلك اليوم العصيب

الشرقي من سنجار. عندما افاقوا صباحا واكتشفوا ان البيشمركة قد انسحبت حاولوا الهرب ايضا باتجاه سنجار، واستطاع 450 شخصا من اهالي كوچو العبور. بينما أُسر 125 على الطريق الذي قطعته داعش وقتلت عند قنطرة (قني) بالقرب من سنجار اكثر من ثمانين شخصا بينهم ثمانية من اهل كوچو. فاضطر الباقون الى الرجوع وكفّوا عن محاولة الهرب، وسحبوا مقاتليهم من على اسوار القرية، وهم لا يدرون ماذا يفعلون!.

كوچو ابعد قرية يزيدية في ذلك الاتجاه تبدأ وراءها القرى العربية. بقي فيها (1200) شخص بعد ان هرب الذين هربوا وقتل الذين قتلوا. والحاتمية الصغيرة المجاورة. وعند العصر حضر الى القرية شخصان من داعش يعرفهما اهل القرية لأنهما من القرى العربية المجاورة. وابلغاهم برفع الاعلام البيضاء لمجيء الامير.

حضر (الامير) المدعو ابو حمزة، ومعه حارس وسائق، وطمأنهم بعدم وجود نوايا سيئة ضدهم، وان بإمكان الذين هربوا الى الجبل العودة. وامرهم بجمع السلاح، فسلموا بعض أسلحتهم واحتفظوا بكميات منها مخفية .

في اليوم السادس من آب حضر ابو حمزة ومعه احد الرعيان اليزيديين كان قد اختطف قبل الاحداث. أعاده الى القرية واعتذر عن اختطافه. غير انه قال في نفس الوقت: لن نقبل منكم الا ان تسلموا. وترك عندهم يزيديا اختفى منذ اعوام وتبين الان انه داعشي. تركه عندهم ليلقنهم تعاليم الصلاة. طلب منه شيخ القرية احمد الجاسو مهلة، فأمهلهم ثلاثة ايام الى التاسع من آب. فلما حان الموعد ابلغ الشيخ احمد الجاسو قومه بأن الهرب سيتم الليلة. المسافة التي تفصلهم عن طريق سنجار- الموصل اكثر من عشرة كيلومترات عليهم قطعها ليلا سيرا على الاقدام بأطفالهم وعجائزهم. وبعد ذلك الطريق يأخذ الجبل بالتشكل وتبدأ منطقة شبه آمنة. غير ان بعض الاشخاص من البعثيين السابقين هبطوا الهمم، فمكثت القرية ليلة اخرى هرب خلالها اهل الحاتمية. ولم يعلموا بأن (الحاتمية) هربت حتى وصلهم ابو حمزة صباحا ومعه بعض العجائز منها وقال ان اهل الحاتمية هربوا وسنلحقهم في دهوك. وطوقوا القرية بحراس ودوريات، بعدها جرت اتصالات اقتنع خلالها أهل القرية بأنهم لم يعودوا مكرهين على الإسلام.

في التاسعة والنصف من صباح الجمعة 15 آب دخل القرية شفل واغلق الطريق عند بيت الشيخ. وبعد ساعتين وصلت الى القرية اعداد كبيرة من الدواعش

مدججين بالأسلحة. وامر ابو حمزة اهل القرية بالتجمع في المدرسة وقد سرت بينهم شائعة ان الهدف ابعادهم الى الجبل.

صعدت النساء الى الطابق العلوي والرجال في الطابق الارضي. وشرعوا يجمعون الهواتف والنقود، والذهب من النساء. فامتلأت خيشة بالنقود وكذلك الذهب والهواتف. وقال لهم ابو حمزة اننا عرضنا عليكم الاسلام فلم تسلموا وبراحتكم. كان يلقي عليهم الحجة. الا انهم فهموا من كلامه انهم مخيرون فقالوا: بارك الله بك، والى جانبه شخص كردي يقوم بترجمة الكلام. وحضرت اربع سيارات (ثلاث كيات حمل وواحدة بيك أب) وتوقفت امام المدرسة. وامروا بالركوب، فتسابقوا الى السيارات. ما كانوا يشعرون انهم ذاهبون الى الموت. حتى استدارت السيارات شرقا باتجاه ناحية القيروان. وانزلوهم عند بئر زراعي مهجورة بالقرب من قرية بسكي جنوبي العربة التي لا تبعد عن قريتهم اكثر من كيلومترين وانزلوهم هناك. كانت الوجبة قرابة المئة رجل. اوقفوهم في صفوف ومن حولهم المسلحون في حالة تأهب. واطلق عليهم الرصاص من كل البنادق فتساقطوا فوق بعضهم وتدفقت نوافير الدماء في كل الاتجاهات. ثم سكن كل شيء عدا انين بعض من تأخر في لفظ انفاسه، او محاولة احد الاحياء اخراج رأسه من تحت الجثث ليلتقط الهواء. وسمع صوت طائرة في الجو فهرب الدواعش. وزحف اربعة اشخاص ما زالوا على قيد الحياة، زحفوا من بين الجثث الى غرفة مجاورة.

أباد الدواعش ست وجبات من الرجال في ذلك اليوم القائظ في نفس المكان. ودائما كان يبقى عدد قليل من الاحياء. بعضهم يموت لاحقاً متأثراً بجراحه والبعض الآخر يزحف متحاملا على جسده المتهالك فتكتب له النجاة.

جميع الذين لم يموتوا حاولوا الوصول الى قرية بسكي جنوبي طلباً للماء لكن اهل القرية كانوا في حالة رعب وخائفين من ردة فعل الدواعش. بينهم من حاول مساعدة اولئك المنكوبين سراً. وبينهم من طردهم. وفي الليل توجه الناجون شمالا متفرقين، ووصلوا الجبل ليرووا لنا تفاصيل تلك النكبة البشعة. لقد بحثت عنهم واستطعت مقابلة ثلاثة[1]

([1]): إلياس صالح قاسم
كجي عمي سلو
ادريس بشار سلو

وسمعت منهم التفاصيل. كما قابلت الشيخ نايف الجاسو شقيق احمد الجاسو الذي قتل بين من قتلوا في ذلك اليوم. نايف الجاسو كان في دهوك يوم المجزرة.

احصائيات

فيما يلي إحصائية صادرة عن مكتب شؤون المختطفين والمفقودين التابع لمكتب رئيس وزراء إقليم كردستان يغطي الفترة السابقة ليوم 2016/8/15

- ❖ كان عدد الايزيديين في العراق نحو 550.000 نسمة.
- ❖ عدد النازحين من جراء غزوة داعش نحو 360.000 نازح.
- ❖ عدد الشهداء 1293 شهيد.
- ❖ عدد الايتام التي افرزتها الغزوة كما يلي:
  - الايتام من الاب 1759.
  - الايتام من الام 407.
  - الايتام من الابوين 359.
  - الايتام الذين والدهم بيد داعش 220.
  - المجموع الكلي للايتام 2745.
- ❖ عدد المقابر الجماعية المكتشفة في سنجار حتى الآن:30 مقبرة جماعية.
- ❖ عدد المزارات والمراقد الدينية المفجرة من قبل داعش: 44 مزار ومرقد.
- ❖ عدد المخطوفين 6413 منهم: الاناث 3543. والذكور: 2870.

اما اعداد الناجيات والناجين من قبضة ارهابي داعش سيء الصيت كالآتي:

- ❖ المجموع: 2652 منهم:
  - النساء: 956.
  - الرجال: 328.
  - الاطفال الاناث: 678.
  - الاطفال الذكور: 690.
- ❖ عدد الباقين:
  - الاناث: 1909.

- الذكور: 1852.

كان آخر تحديث للاحصائيات في 2016/8/15.

وقفة لا بد منها عند موضوعة السبي

كل مكان لا يدخله النور يتعفن، وعندنا بؤرتان لم يدخلهما النور منذ ازمنة سحيقة، هما الدين والجنس، ان الاسئلة مصابيح مضيئة تتسلط على المجاهيل من اجل كشفها. ولم يُسمح للعربي ان يتساءل بحرية عن تلك المحظورات فضلا عن ان يجيب بحرية. ثمة رقيب ذاتي خلقته الظروف التاريخية لهذا الانسان فجلس على منصة العقل لقمع التساؤلات حتى تلك التي تُطرح في السر، حتى مناجاة الضمير. لكن التساؤلات بطبيعتها ليست عملا اراديا يقرر الانسان الإقدام عليه او الامتناع عنه، انها حركة تلقائية لا تتوقف عن طرق الوعي الانساني منذ ان يستيقظ الى ان ينام. وحتى في النوم تواصل تشبثاتها بأضغاث من الاحلام وتزداد إلحاحا كلما زاد عليها المنع. فكل ممنوع مرغوب كما هو معلوم. وانتجت لنا كتلا سوداء نراها تتجول في شوارعنا ونشير اليها على انها نساء. لم نتوصل الى هويتها بذكائنا او لأننا رأينا منها ما يدل على جنسها وانما فقط لعلمنا المسبق بأن تلك اللفائف السوداء امرأة. فيجنح بنا الخيال الى كل ما لا نراه منها. نطلق لخيالنا العنان ونغوص عميقا دون ان ندري بأننا نغذي العقدة التاريخية في نفوسنا.

الدين والجنس موضوعان مختلفان، والذي يعنينا في هذا المقال ليس اختلافهما بل تلاقيهما، ذلك التلاقي الذي خرج عن كل المألوفات في العلاقة بين مسألتين من مسائل الحياة. لقد اندمجا حتى بات الدين هو الجنس والجنس هو الدين.

نبغ في وعيي سؤال مبكر خلال ما كان معلم التاريخ يشرح لنا بفخر الفتوحات الاسلامية التي وصلت الى الصين واسبانيا مسبغا عليها هالة ناصعة من القدسية، متوقفا عند ما كان يغنمه الفاتحون من الجواري . فتلك لازمة لا يمكن تصور الفتوحات بدونها. قلت في سري لماذا لم يفتح العرب الحبشة ايضا وهي الاقرب من الصين واسبانيا ألف مرة؟!. أما يستحق ابناء عمومتنا الاحباش ان نخرجهم من ضلالهم ونهديهم الى طريق الجنة؟ ولم اجرؤ على التفوه بالسؤال رغم انه لم يبرح وعيي وظل يتحرك كلما فكرت بتلك الامور. فاحتجت عقودا من الزمن قبل التوصل الى ان

الجنس هو السبب. فمن حيث الدين لم يؤمر العرب بإيصال الرسالة الى قوم دون قوم. ومن ناحية الغنائم التي تغنم من الامم المغلوبة فإنها موجودة في الحبشة كما هي في كل مكان. ومن ناحية السهولة العسكرية فإن العبور من جزيرة العرب الى الحبشة أيسر بكثير من العبور الى اوربا. بقي سبب واحد يرجح اسبانيا على الحبشة، ركنت اليه لأنني لم أجد سواه وهو ان السبايا الاوربيات والآسيويات أحب الى الذوق العربي من الحبشيات. لا شك عندي في ان هذا الامر لم يناقش علنا بين الفاتحين وقادتهم. انما هو مستقر بثبات في اللاوعي محركا يخضع له الجميع دون ان يعلموا. وكان حريا بفرويد ان يتخذ من المجتمع العربي مختبر دراساته بدل الاوربي لتكون نظريته أكثر اقناعا.

السبي عند العرب عادة جاهلية اكتسبت حساسيتها المفرطة كوصمة عار بما تدل عليه من هزيمة حربية. فكان المهاجمون يفضلون اغتنام النساء كوسيلة لتأكيد الغلبة إمعانا في اذلال الخصم. فيجد الشعراء مادة أخصب في التغني عن نساء مستباحة من التغني بأنعام. من هنا كان ذوو السبايا يستميتون للحاق بالمهاجمين لاستنقاذهن. ولذلك كان السباة لا ينتظرون حتى الوصول الى ديارهم ليباشروا ما بأيديهم من نساء، وانما ينزلون عند أقرب مفازة وينكحونهن فلا يحتاجون مزيدا من القتال إذا لحقهم الصريخ باعتبار ان الهدف المعنوي قد تحقق. ولتعد النساء بسواد يلقينه على وجوه الرجال. بهذا الشكل تطورت المسألة اجتماعيا ونفسيا الى ما يشبه الورم المتضخم في وجدان الرجل العربي وأضحى تبشيره بولادة انثى تبشيرا بعار. (وإذا بُشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم) (النحل:58) وقد يعمد الى وأدها ليأمن عارا مستقبليا يطاله منها عندما تكبر.

حاول الاسلام تخليصهم من تلك الرواسب المتكلسة في النفوس، فأبوا ذلك. ولم يعترضوا في ايام الوحي الا على آية واحدة نزلت، تلك التي تقول: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) (النور: 4). جميع احكام الدين يجد الناس العاديون أنفسهم مقصرين عن الالتزام بها كما هو مطلوب الا واحدة يجدون فيها ان الدين قاصرا عما يريدون الالتزام به. انها موضوع المرأة. تحولت من انسان سوي عند العرب له ادوار في الوجود وبناء الحياة الى رمز للجنس ومجلبة للعار لا بد من تغليفها بالكامل ومراقبتها ومحاصرتها واحاطتها بالظنون. كلما بولغ في تقييدها كلما تضخمت شهوة النزوع اليها في نفس الرجل. تلك مسألة طبيعية وفقا

لمبدأ الفعل ورد الفعل. فانتهى الامر بالشهوات الجنسية عند العربي ان تصبح داء عضالا لا يشفى منه الرجل حتى لو اقام في مبغى. انها عقدة متأصلة.

في الواقع هدف الاسلام لإخراج العرب من ذلك المرض المزمن الى الوضع الصحيح المتوازن، فحصل العكس وهو ان العرب اخرجوا الاسلام من الوضع الصحيح واركسوه في مرضهم. وجعلوا من الاحكام المتعلقة بالمرأة، على قلتها في القرآن اساس العقيدة. واضافوا اشياء من عندهم ما انزل الله بها من سلطان. وانشأوا فقها واسعا نابعا من غرائزهم الجنسية يبيح لهم استلاب نساء العالمين واسترقاقهن جنسيا. وما زال الحديث عن الفتوحات يجذب العقل تلقائيا الى الجواري، فيتبادر الى ذهن السامع الجانب الجنسي من الموضوع. ولا يتطرق العربي للجانب المعاكس من الامر، وكأن الغزاة من الامم الاخرى لم يسبوا عربيات في حقب مختلفة من التاريخ ويفعلوا بهن ما يفعل العرب بالسبايا. لقد سبي العرب في ازمنة ضعفهم بمقدار ما سبوا ايام قوتهم، تلك سنة من سنن التاريخ. لكن العربي يتورع عن تخيل ذلك حتى مع نفسه.

ليس في كتب التاريخ ما يشير الى ان الرسول (ص) دأب على سبي النساء في معاركه . وإن حصل شيء من ذلك في احدى المعارك فهو استثناء من السياق الواضح كالشمس . لكن العرب من بعده جعلوا ذلك الاستثناء هو القاعدة ، مدفوعين بعقدتهم النفسية المتأصلة من زمن الجاهلية . وبات اغتنام النساء أهم اركان الحرب متجاوزين بذلك عورات الجاهلية بأشواط .

الذي حصل صبيحة الثالث من آب 2014 نفض الغبار عن تلك المومياءات في الروح العربية، فعادت للحياة بلمسة إصبع، وكان واهما من ظنها تلاشت في عصرنا. وما كان أحد يتوقع في ذلك الصباح الكالح ان تسبى النساء لمجرد ان تلك الافكار البهيمية متوارية خارج الوعي. وتبين انها قابعة في اللاوعي بكامل حيويتها وجهوزيتها كأنما عدنا ألف عام الى الوراء. فانقض اولئك الوحوش على الفتيات اليزيديات يخطفونهن من بين ذويهن وفقا لأمر مدبر. وبينهم من تحدوه تلك العقد المزمنة من الشهوات الحيوانية. كانت صدمة للإنسانية والتاريخ والعصر الحديث. ان يستيقظ ديناصور منقرض منذ ازمنة سحيقة ويبطش بلب الحضارة الجديدة تحت مسميات دينية بائدة لهو فجيعة لا حدود لها.

الفصل الثالث

النتائج

الحشد العشائري

هيمن على ابناء المناطق المحتلة إحساس قوي بأن عليهم المساهمة الفعالة في القتال لتحرير مناطقهم. كان كثير منهم يقاتلون بأسلوب فردي كعمليات ثأر لأعزائهم الذين فقدوهم على يد الارهاب. وبينهم من قاتل عن وعي وبدواع وطنية، بالتنسيق مع الاجهزة الامنية او بدونها. وجاء تشكيل الحشد الشعبي ليفتح أمامهم أفقاً واسعاً لهذا الاتجاه فتصاعدت المطالبات لتشكيل حشود محلية تقاتل الارهاب. وتقدمت شخصيات كثيرة الى الجهات المعنية في بغداد لاستحصال موافقات، الا ان جميع الطلبات رفضت عدا طلب واحد وهو طلب اثيل النجيفي. فحصل على الموافقة دون عقبات وتشكلت قوته من عدة الاف في منطقة زليكان بالقرب من بعشيقة تحت إشراف الاتراك الذين دخلوا المنطقة بطلب منه ودون موافقة الحكومة العراقية([1]). بل ان الحكومة العراقية غير مسموح لها بالوصول الى ذلك المكان، يمنعها الاكراد من زيارة المكان الا في حالة واحدة هي ان يكون الزائر حاملاً الرواتب لأفراد ذلك الحشد. في هذه الحالة يسمح له بالمرور لتسليم الرواتب فقط ويغادر. انها مفارقة مثيرة للاستغراب ان لا تعطى الفرصة لوجهاء وشيوخ عشائر فقدوا نصف أقاربهم على يد الارهاب ويخصوا اثيل وحده بهذا الشرف، ثم يأتي بالأتراك ويردد في كل يوم بمناسبة وبدون مناسبة أنه ضد الحكومة في بغداد!!

كنت شاهداً على محاورة لا تخلو من حدة بين فالح الفياض مستشار الأمن الوطني والنائب عبد الرحيم الشمري. فالفياض منزعج من تصريحات الشمري الاعلامية بخصوص هذا الرفض غير المبرر. وعندما تقابلا صدفة في مكتب لجنة الأمن والدفاع النيابية عاتبه الفياض على ذلك، وقال ان الاعتراض من كردستان وليس من الحكومة ومستشارية الأمن الوطني. استغرب عبد الرحيم الشمري تلك الحجة وتساءل عن علاقة الاقليم بالأمر! فقال الفياض: أين تشكلون حشدكم اذا لم يوافق اقليم

([1]): حصل جدل واسع بخصوص دخول القوة التركية عندما أثارت الحكومة العراقية الموضوع. فالاتراك تحدثوا عن طلب من محافظ نينوى والمحافظ ينفي قائلا ان هذا الامر ليس من اختصاصه دستوريا. وحكومة الإقليم متهمة ايضا لأن العبور تم عبر منطقتها

كردستان المسيطر هناك!. وأضاف أن الاقليم لم يوافق على تشكيل أي حشد سوى حشد النجيفي.

في خريف 2014 (تحررت) ناحية ربيعة على الحدود السورية بواسطة الامريكان والبيشمركة. فأضافها الاكراد الى اقليمهم على مبدأ مسعود البارزاني الشهير:(الحدود ترسم بالدم) واصبحت تدار من قبل البيشمركة والاسايش[1]. ربيعة منطقة عربية خالصة، لم تكن جزءاً من المناطق (المتنازع عليها). وبعدما انتزعها الاكراد من داعش اعتبروها جزءا من اقليم كردستان لا تختلف عن المناطق الكردية الا في ان ابناءها لا يعاملون بذات الاحترام الذي يعامل به الاكراد. لقد عوملت كمنطقة محتلة تماما. وجُعل عضو مجلسها الكردي الوحيد (حمود ميراني) رئيسا للمجلس يترأس عشرة اعضاء كلهم من العرب. ولم يسمح بأي مظهر من مظاهر الهوية العراقية فيها. فصاحب الدكان الذي يلصق على زجاج محله علماً عراقياً بحجم الاصبعين يهان ويزيل العلم[2]. وحين رأى الامريكان بطلب من بغداد ان يكون للشرطة العراقية وجود في المدينة تشكلت نواة للشرطة من بضعة افراد بدون سلاح. وآمرهم يرتدي ملابس البيشمركة!! هذا اقصى ما يسمح به من مظاهر الدولة الاتحادية. اما ان يتشكل حشد شعبي من ابناء المنطقة فمسألة لا تستحق النقاش.

انتهى النقاش بين الشمري والفياض الى ان الأمن الوطني لا يمانع في تشكيل حشد عشائري متى توفر المكان. وبعد مشاورات اقترح الشمري بعد يومين على الفياض انشاء الحشد في الجانب السوري حيث تمتد ذات العشيرة (شمر)، وحيث يسيطر اكراد سوريا المتفاهمون مع الحكومة العراقية في تلك الفترة. هكذا نشأ تشكيل (النوادر) في الجانب السوري من 800 مقاتل من قبيلة شمر بقيادة عبد الخالق

([1]) الأمن الكردي

([2]): اشتهر عنصر في الأسايش يدعى عمر الجرجري كان عندما يتسوق لا يركن سيارته على جانب الطريق وانما يوقفها في الوسط فيقطع الطريق ويضطر الناس على التوقف وراءه في رتل متزايد ولا يجرؤ أحد على مطالبته بإفساح الطريق وانما ينتظرون حتى ينهي عمله ويغادر من تلقاء نفسه . ولم يُنقل خارج ربيعة الا بعد أن دهس طفلاً وقتله

المطلك، وتقدموا الى قرية الفاو المهجورة في الجانب العراقي على السفوح الشمالية لجبل سنجار، خارج سلطة البيشمركة.

أغلب المتطوعين في هذا التشكيل من الشباب دون السن القانونية. لم يأتوا من اجل الراتب وانما يتبرعون برواتبهم لشراء الاسلحة والآليات. فالدولة العراقية غير متصلة جغرافياً مع تلك المنطقة. بينها وبينهم داعش والاكراد وكلاهما يضمر لهؤلاء المقاتلين عداءً ضارباً في العمق. وقد طُلب من الامريكان بما لديهم من طائرات إسقاط شحنات الاسلحة على تشكيل النوادر فرفضوا مراعاةً لاعتراض الاكراد كما قالوا.

وبالتنسيق مع الاكراد السوريين تقدم النوادر وصعدوا جبل سنجار ونزلوا الى الجهة الجنوبية منه وسيطروا على مجمع ام الذيبان الحدودي فاصبح لهم موطئ قدم في محافظة نينوى، وخاضوا ثلاث معارك مع داعش انتصروا فيها جميعا.

استماتت داعش لإزالة هذا الجيب المعزول. وعندما تتقدم لمهاجمته كنا نعلم بذلك مسبقا. فالأرتال المهاجمة تنطلق من البعاج (40 كيلومترا عن الحدود)، وسكان القرى على الطريق يوافوننا بالتفاصيل أولاً بأول. هناك تلة وحيدة تتوفر فوقها تغطية شبكة كورك للاتصالات([1])، فتراهم يتناوبون عليها لإبلاغنا بحركة القوة المتقدمة نحو النوادر. ونقضي تلك الليلة قلقين على اولئك الفتيان اليافعين وهم يتأهبون للنزال بأسلحتهم الخفيفة بينما يقوم العدو بتصفيح آلياته ويتفوق بأنواع السلاح. ومع انطلاق الرصاصة الاولى نكون قد علمنا بذلك. الطيران العراقي يتدخل في بعض الأحيان، فالإحداثيات تصله من جهة النوادر قبل بدء المعركة. أما الطيران الامريكي فيرفض تقديم الإسناد انصياعاً للموقف الكردي.

كتب النائب عبد الرحيم الشمري بياناً للإعلام ينتقد فيه رفض الامريكان دعم النوادر في المعركة. كنت هناك واعترضت على بيان كهذا لأنه رسالة للإرهابيين باننا مكشوفون. فالدواعش يجهلون هذه المعلومة، ولو علموا ان النوادر بلا غطاء امريكي لتغيرت خططهم ومعنوياتهم. وعدل عن اذاعة البيان.

([1]): يغذيها برج بقي عاملا في المنطقة الجبلية التي حافظ عليها اليزيديون

التحقيق في سقوط الموصل

تواصلت المعارك على كل الجبهات وفي كل مكان. من المستحيل ان يستكين العراق لهذا الارهاب الأعمى. حتى في عمق المناطق التي يسيطر عليها الارهاب على حدود سوريا وعلى بعد 500 كيلومتر عن اقرب نقطة للدولة العراقية كان هناك من يقاتل بإرادته الفردية لا يدري به احد. وهناك من يتواصل مع الاجهزة الامنية ينسق معها ويزودها بالمعلومات. وهناك من يبتدع الحيل لإنقاذ النساء اليزيديات ويوصلهن الى كردستان عبر طرق ملتوية ومحفوفة بالمخاطر فيقتل دون ان يدري به احد او يبلغ الهدف. فالشهيد علي عيد خلف الذي تحدى الارهاب ورفع العلم العراقي فوق برج الاتصالات ورموه بالرصاص ليسقط من أعلى البرج الشاهق والعلم بيده . والشهيد شايش البردويل الذي ضبط وهو يقوم بتهريب النساء اليزيديات فأعدم نحرا، ليسوا الا نماذج من حالات لا حصر لها من البطولة والفداء يسطرها أولئك الوطنيون الأبطال ويدفعون أرواحهم ثمناً لها .

اما في الجبهات العسكرية فالمعارك على اشدها. لقد تدخل الامريكان بكل قوة لإيقاف زحف الارهاب صوب دهوك واربيل وكركوك. ثم ساعدوا الاكراد على القيام بهجوم معاكس. اما باتجاه بغداد فالعراقيون وحدهم اوقفوا داعش على مداخل بغداد. وأقاموا خطاً دفاعياً من ديالى على الحدود الايرانية الى النخيب على الحدود السعودية مرورا بصلاح الدين. والامريكان يوجهون ضربات جوية تقع احيانا على قوات الحشد الشعبي فيقال انه بطريق الخطأ.

في هذه الاثناء كانت صيحات العراقيين تتعالى في كل مكان لمعرفة حقيقة ما حصل. فأن يسقط نصف البلد في غضون ايام بيد عصابات ارهابية هكذا لهو امر يستوجب التحقيق والمحاسبة والتصحيح. لا بد ان جريمة كبرى حصلت من قبل جهات في الدولة العراقية، سياسية او امنية او كليهما. والا لما كان الذي كان.

امام هذا الضغط الشعبي المتصاعد قرر البرلمان الجديد تشكيل لجنة تحقيق من أعضائه للوقوف على ما حصل ومعرفة المتسببين بالكارثة. وتهافت النواب لتسجيل

اسمائهم في اللجنة لدوافع مختلفة([1]). بينهم حزبيون جاءوا للدفاع عن ممثلي احزابهم في الحكومة والمؤسسة الامنية. نواب من دولة القانون شاركوا لمنع التعرض للمالكي بالإدانة. واكراد شاركوا لتبرئة الاقليم وامتداداته في الاجهزة الامنية الاتحادية من الجريمة. وهناك من دخل للذود عن النجيفي في مقابل من دخل لتجريم النجيفي. وطبعاً هناك من دخل بدوافع وطنية خالصة لكشف الحقيقة ووضع النقاط على الحروف. وترأس اللجنة حاكم الزاملي من الصدريين الذي يترأس ايضا لجنة الامن والدفاع النيابية. وشرعت اللجنة باستدعاء القيادات الامنية والتحقيق معهم. وبعضهم، اعني الذين اداروا معركة الموصل، لم يعودوا في مناصبهم عند مثولهم امام اللجنة.

كنت اشعر بالألم والمرارة كما يشعر غيري مما حصل. وفي داخلي كلام كثير يريد الخروج ليري نفسه من يرى، والسامعون قلائل. فالتنفيس عبر التواصل الاجتماعي يريح النفس لكنه لا يصل لمن بيدهم مصائر الناس. يقرأه موجوعون مثلنا ويعلقون بما يشبه التعازي بين افراد عائلة فقدت عزيزا. واللقاءات مع كبار المسؤولين لا مجال فيها للبوح. التقينا المالكي بعد الفاجعة ثم التقينا العبادي وفي كل تلك اللقاءات لا يسمح لنا بأكثر من تقديم الاوراق المكتوبة ويتحدث رئيس مجلسنا وعدد محدود من المداخلات. وباقي الوقت يشغله نواب المحافظة ووزراؤها الذين يصرون على المشاركة في زياراتنا فتكون لهم الاولوية لكونهم نواباً ووزراء.

لذا قررت ان اكتب إفادة اقدمها الى اللجنة التحقيقية تطوعا. فكتبتها وبعد اكمالها بفترة وجيزة قررت اللجنة استدعاءنا نحن اعضاء مجلس المحافظة. فأتت الامور من تلقاء نفسها.

كنت اتابع سير عمل اللجنة من خلال اصدقائي فيها. فرأيت بوضوح ان الامور لصالح الخط التآمري صاحب الدور الأخطر في كل ما جرى. فالمسألة من وجهة نظري، وكما بينت في الفصول السابقة من هذا الكتاب، ليست مسألة ضابط أخطأ هنا او قصّر هناك. وليست ناتجة عن تصرف وحدة عسكرية او دائرة مدنية انما هو مخطط سياسي كبير ومعلن وله ادوات سياسية وادارية في العراق عملت في وضح النهار

([1]): ارتفع عدد أعضائها الى اكثر من اربعين

لإنجاحه. انه مشروع التقسيم الذي تبنته دول خارجية بالتنسيق مع الاكراد. وتولى قيادته في الموصل اثيل النجيفي، وفي بغداد والانبار مجموعة رافع العيساوي وخميس الخنجر. والتناغم فيه مع الارهاب كالشمس في رابعة النهار الى حد التوحيد الحرفي للشعارات التي كانت تصدر من ساحات الاعتصام.

تلك هي المسألة التي حاول ممثلو ذلك الخط داخل لجنة التحقيق صرف الاضواء عنها من خلال اسلوب محكم يحصر الموضوع في الايام الخمسة السابقة للعاشر من حزيران. وفي هذه الحالة لا يرى الرائي سوى وحدات عسكرية تتقهقر وضباط يتخبطون وقيادة عليا مشلولة. التركيز على تلك الأيام يشبه التصوير بكامرة الهاتف داخل شارع مزدحم. يريك من الصورة غير ما ترى كامرة تصوير من سطح بناية. وقد يتناقض مدلول الصورتين.

ساعدهم في انجاح هذا المنهج ان جميع المستضافين الاوائل في التحقيق كانوا من الضباط، فحديثهم بطبيعة الحال عن الامور العسكرية. ثم انهم يدخلون الى اللجنة خائفين لأنهم قادوا قواتهم الى تلك الهزيمة المخزية. فلا يحاولون مواجهة اعضاء اللجنة بما يغضبهم، ويتحاشون الأبعاد السياسية إيثارا للسلامة. فسهلوا بذلك مهمة اعضاء اللجنة الآتين للدفاع عن هذا السياسي او ذاك.

ان الابعاد السياسية لا يمكن إغفالها مهما حاول المحاولون. فالشعب العراقي يشير بأصابع الاتهام الى رموز بعينها. والضباط رغم كل تحذرهم يفصحون عن نقاط اساسية من المشهد تتساقط كأنها من غير قصد ولن يجد صعوبة في جمعها من يريد البحث عن الحقيقة في وقت لاحق.

سافرنا الى بغداد للمثول أمام اللجنة في الثاني من شباط 2015، وفي عزمي ان أغير اتجاه التحقيق من عسكري الى سياسي ليأخذ دربه ومداه الصحيحين. لذلك طلبت ان اكون اول الداخلين من بين زملائي لأشجعهم على الاتجاه الذي اريده. فما زال في ذاكرتي مشهد الامتحان الشفوي ايام الدراسة الابتدائية حيث نهرع الى كل طفل يخرج من الامتحان لنسأله ماذا قالوا لك وماذا قلت؟ فليسمع مني كل زملائي ما قلت قبل ان يدخلوا ليتشجعوا ويسيروا في أثري .

دخلنا مجتمعين الى اللجنة. وشرح لنا رئيسها (الزاملي) آلية العمل. قال ان هذا الدخول الجماعي غرضه اخذ الصور وشرح الآلية ثم يبقى واحد منا فقط ويخرج

الآخرون ليدخلوا تباعا بشكل فردي. والشخص الذي يدخل يعطى عشر دقائق ليتحدث بما يريد ثم توجه إليه الاسئلة من جانب أعضاء اللجنة.

طلبت ان اكون أولهم فاعتذر رئيس اللجنة قائلاً ان الدخول حسب التسلسل الابجدي للأسماء. وبما اني اولهم ايضا في حروف الاسم بقيت وخرجوا.

إفادتي المعدة سلفا كانت في يدي، وفيها نقاط عديدة لا تتسع لشرحها الدقائق العشرة. فكرستها لنقطة واحدة اعتقدت انها الباب الى البعد السياسي في القضية، الا وهي دور محافظ نينوى اثيل النجيفي. وخلال الأسئلة التي توجهت لي قال النائب فارس السنجري : أراك ركزت على المحافظ فقط!. السنجري من المقربين للنجيفي([1]) لذلك قلت له : أنا قدمت للجنة ما أعرفه عن الموضوع فهل قدمت انت ما تعرفه ؟. قال : لا يحق لك ان تسألني. عندئذ تمنيت على الرئيس أن تؤخذ إفادات أعضاء اللجنة من أهالي الموصل ، فوافق.

([1]): لم يفز في الانتخابات وإنما صعد لاحقا كتعويض عن اسامة النجيفي الذي اصبح نائبا لرئيس الجمهورية

إفادتي امام لجنة التحقيق

فيما يلي نص إفادتي التحريرية للجنة التحقيق البرلمانية الخاصة بسقوط الموصل والتي تبين رؤيتي لأسباب السقوط:

بسم الله الرحمن الرحيم

انا إضحوي جفال محمد الصعيب عضو مجلس محافظة نينوى للدورة الحالية. اسجل امام اللجنة النيابية المكلفة بالتحقيق في اسباب سقوط الموصل ما يلي:

سقوط الموصل زلزال تاريخي هز العالم، وستبقى تداعياته فاعلة لزمن طويل في منطقتنا وخارجها. لذلك فمن غير المنطقي إرجاع قضية بهذا الحجم الى سبب واحد. ومن غير الإنصاف تحميلها شخصا واحدا مهما كان موقعه او صلاحياته. وفي المقابل ليس من الأمانة تشتيت المسؤوليات الى الدرجة التي يضيع معها المذنبون الحقيقيون.

ان الحقائق ستكشف مع الوقت ومع الجهود المثابرة في البحث عنها، وهذه القضايا لن تسقط بالتقادم مهما طال الزمن، لأنها لو خرجت من ذمة القضاء في يوم من الايام ستبقى حتما في ذمة التاريخ الذي له الحكم الأمضى.

لقد اجتهدت في تنظيم إفادتي هذي وفقا للمعلومات التي انا متأكد منها. ومع اني، وبسبب ظروف لجوئنا المعروفة، لا املك حاليا الوثائق المطلوبة لترصين الإفادة فإن التأكد من المعلومات الواردة لن يكون صعبا على لجنتكم الموقرة. وفي كل الاحوال انا مسؤول عما ادلي به. لقد اوصلتني تتبعي للأحداث اولاً بأول الى ثلاث ظواهر اساسية كان لها الأثر الرئيسي في ما حدث. والى جانب تلك الظواهر الثلاث هناك ثلاثة اطراف يتحملون مسؤولية سقوط الموصل بحكم مواقعهم. اولئك الاطراف يتداخلون مع الظواهر الثلاث في تشابك عميق، لذلك رمزت الى هذا الملف بالرمز: (3×3).

ولا بد لي هنا من التوقف عند مسألة انا مقتنع بها تمام الاقتناع، وهي ان اللغز لا يكمن في الايام القليلة التي سبقت سقوط الموصل كما يرغب البعض ان يصور او يتصور. فالظروف الموضوعية اخذت تسير صوب الكارثة منذ شهور طويلة، حتى باتت الكارثة حتمية الوقوع. ولا اقصد من قولي هذا غض البصر عن تقصير او

تخاذل او خيانة من ارتكب تلك الاشياء اثناء سقوط الموصل او قبلها بقليل. وانما اقصد ان السقوط اصبح تحصيل حاصل. فحتى لو لم يقصر احد من القادة في تلك الايام القليلة فإن مجرى الاحداث لن يتغير جوهريا. والسبب الحاسم موجود في الظواهر الثلاث التالية ومسؤولية الاطراف الرئيسية الثلاثة في التعامل معها.

اولا: ظاهرة الفساد

الفساد ظاهرة عامة تستشري في جميع مفاصل الدولة، وهي ليست خافية على احد لكي نقدم البراهين على وجودها. ووجودها في الاجهزة الامنية طبيعي كغيرها من المؤسسات. انما نركز البحث على جانب الاختلاف في الجيش عن القطاعات الاخرى. ففي الجيش والاجهزة الامنية الاخرى يعيش الضابط حالة حرب حقيقية مع الارهاب، ولديه هدف يتمثل بتحقيق الانتصار. ومن الطبيعي ان يشعر كثيرون بالحماس لبلوغ هذا الهدف. هنا تتجلى الميزة الاضافية للفساد في الاجهزة الامنية عن سواها من الدوائر. الفساد في الجيش يكبل الضابط المخلص ويقيد حركته. ثم يلقيه في نهاية الامر في بئر اليأس والاحباط. فالضابط المخلص عندما يلقي القبض على ارهابيين ويشعر بالظفر .. ما هو شعوره عندما يخرج اولئك الارهابيون العتاة من التوقيف بعد يوم او يومين؟ وما هو شعوره عندما يقتل الارهابيون المخبرين الذين يرفدونه بالمعلومات بسبب تسريب اسمائهم من داخل المؤسسة العسكرية الى الارهاب؟. بل واحيانا يجد المتعاونين معه من المواطنين قد اعتقلوا نتيجة خطة كيدية مدبرة بين الارهاب وبعض الضباط. مثل تلك الاشياء لا حصر لها، ونتيجتها الطبيعية ان يقول الضابط: (طز لهذه الدولة وهذا الوطن) ويتخلى عن مطامحه السابقة ويخوض كغيره في جمع المال. وقد يمارس نفس تلك الاشياء مقابل المال. هكذا يضيق الخناق على الضباط الذين يتمسكون بمبادئهم فيشعرون انهم محاصرون. وبالمناسبة فان جميع الضباط الذين ذاع صيتهم في محاربة الارهاب هم من ابناء المحافظة، واغلبهم استشهدوا لأن الارهاب رصد لتصفيتهم كل طاقاته.

الضباط الذين لم يحيدوا عن مبادئهم اعتبروا محاربة الارهاب ثأرا وتحديا شخصيا لهم ولعوائلهم. وصاروا يبذلون جهودا جبارة ضمن الواجب الرسمي وخارجه. فاصبحوا بامكانياتهم الذاتية دوائر استخبارات قائمة بذاتها. فوثق بهم الناس وتعاونوا

معهم وصاروا يلاحقون الارهابيين حتى خارج قواطعهم، فيقتلونهم او يقبضون عليهم. فلو تتبعنا سجل كل واحد من اولئك لوجدناه حافلا بالدعاوى القضائية والتقارير الملفقة ضدهم. فالإرهابيون والضباط الفاسدون لهم مصلحة مشتركة في اطفاء تلك الشموع المضيئة. ولقد انطفأت الواحدة تلو الاخرى... العقيد عيد النامس، والمقدم شامل عكلة، والمقدم مطلك شمال، والرائد غزاي... وتطول القائمة.

ان الفساد لا يؤدي فقط الى تقاعس او اهمال في الواجب وانما يقود حتما الى شكل من التواطؤ مع الارهاب. فالضابط يبدأ بمنع عبور الاشياء الاعتيادية كمواد البناء، تحت ذريعة الاجراءات الامنية. ويدفع له المضطرون فتعبر اشياؤهم. وبعد ان تتطور العلاقات بين الطرفين وتتسع شهية الضابط للمال يصبح عبور كل شيء ممكنا، ولكل شيء ثمن. فحتى الاسلحة والمتفجرات تصبح في مرحلة لاحقة قابلة للعبور امام مقادير اكبر من المال. ثم تتوسع الامور وتتشعب، وتصبح المفاوضات وجها لوجه (تجنبني واتجنبك). فيعرف الناس ان الآمر الفلاني او الفوج الفلاني (متفق). فلا تطلق عليه طلقة ولا يتعرض له احد.

ومع ان تلك الاشياء شائعة ومعروفة فان الحديث امام لجنة تحقيقية يحتاج الى أدلة او معلومات محددة. لذلك اضرب هذا المثال: الفوج الثاني من اللواء الحادي عشر في قضاء سنجار انتشر في المنطقة الصحراوية جنوب منطقة القيروان. وهي من اكثر المناطق سخونة. كان الارهابيون يهاجمون بشكل شبه يومي نقاط الشرطة في المنطقة بينما هو آمن. وقد حصلت حادثة ملفتة للنظر. فقد توجهت قوة من ذلك الفوج ليلا وداهمت منزل الشيخ (عنتر مرسال السوگي) عضو مجلس ناحية (تل عبطة) في قرية (حجف). لم يكن هناك مبرر لمداهمة المنزل لأن الشخص مسؤول حكومي ولأن القرية خارج مسؤولية الفوج (باعتراف آمره العقيد فتحي) من الناحية الاخرى. وان كانت هناك شكوك فبوسعهم القيام بالعمل نهارا. لم يسبق ان دوهم ذلك البيت، لذلك أخذ أهله حذرهم الى ان تأكدوا من هوية القوة. وفي الليلة التالية داهم الارهابيون نفس البيت بنفس الطريقة واقتادوا الشيخ عنتر وقتلوه.

قد يقول قائل ان الجيش كان يؤدي واجبه واستفاد الارهابيون من ذلك واعقبوه بنفس الطريقة. هذا وارد لولا ان آمر الفوج انكر بادئ الامر قيام فوجه بالعمل ثم عاد واعترف زاعما انه لم يكن على علم بذلك([1]).

والحقيقة ان ما لا يقل عن نصف عمليات الاختطاف التي يقوم بها الارهابيون لأعدائهم كانت تتم بزي الأجهزة الامنية. ومع اننا سنعود الى هذه النقطة لاحقا نقول كان بوسع الضباط وخاصة الآمرين منع هذه الظاهرة بأساليب عديدة أولها إدامة التواصل مع الناس. وهو ما لم يفعلوه او يكترثوا له. ومن مظاهر الفساد الشائعة في مديرية شرطة نينوى هي نقل المراتب مقابل ثمن. من الطبيعي ان يحاول كل منتسب الانتقال الى الوحدة القريبة من مسكنه. ومن الطبيعي ان تتشدد المديرية في ذلك بحجة (النقص في الموجود). ذلك ان جميع المنتسبين هم من الاطراف، وقلما تجد شرطيا من اهل الموصل. فلو نقلوا جميعا، كما يريدون، لبقيت الموصل دون شرطة. وقد ابتكرت المديرية اسلوبا (مثاليا) تنقل به العشرات كل شهر من الاطراف الى الموصل، ثم يعاد نقل نفس العدد الى الخارج مقابل ثمن. لقد وصل الثمن الى اكثر من (2000) دولار لنقل الشرطي. والمتهم الرئيسي دائما هو مدير الشرطة وليس سواه لأن أي نقل لا يتم الا بتوقيعه.

ولما كان النقص في المنتسبين هو العذر الدائم لرفض التنقلات كان مجلس المحافظة يقدم حلولا بديلة لجميع المدراء الذين تعاقبوا على المديرية، وهي النقل ببديل. فمثلا يوجد منتسبون في البعاج من اهل القيارة، وفي القيارة من اهل البعاج. أي ان مبادلة اولئك بهؤلاء لا تؤثر على الموجود. لكن المديرية لا تأخذ بذلك حتى ولو وافقت شكليا، لأنه يحرمها من مئات آلاف الدولارات في كل عام. والنتيجة ان يترك الخدمة كثيرون من هؤلاء واولئك، فيتناقص الموجود دونما توقف.

([1]): أخطر ما كان يقوم به الجيش هو مصادرة أسلحة المواطنين . فكلما داهموا بيتاً أو قرية جردوها من السلاح وكأنهم يمهدون الطريق للإرهابيين الذين يأتون بعد الجيش ويستبيحون الأهالي . عملية جمع الأسلحة من المواطنين لم تتوقف منذ ميلاد ذلك الجيش حتى وفاته في العاشر من حزيران 2014

وفي تلك الازمة الخانقة من نقص المنتسبين نشعر في احيان كثيرة ان بعض الضباط راغبون في هذا النقص، بل يريدون مفاقمته اكثر لأسباب لا نعرفها. فعلى سبيل المثال استحصلت اللجنة الامنية في مجلس محافظة نينوى([1]) عام 2012 موافقة القائد العام للقوات المسلحة على اعادة المفصولين من الشرطة والحدود. كانت الموافقة تعني اعادة اكثر من عشرة الاف منتسب. وهو رقم كبير كان سيحل المشكلة الى درجة لا يستهان بها. وكنا نتوقع ان تفرح تلك الجهات بذلك. لكن الذي حصل هو العكس تماما. فلا مديرية الشرطة ولا لواء الحدود السادس تعاونوا مع المجلس في هذا المجال. واذكر ان معاون آمر لواء الحدود، وبناء على طلب المجلس، قدم قائمة بأسماء المفصولين من لوائه لتتم اعادتهم. حيث كان الآمر (العميد صلاح الجار الله) مجازا. وعندما إلتحق غضب وحصلت مشادة بينه وبين معاونه. ثم قدم قائمة جديدة محذوف منها نصف الاسماء.

اما الضجة الكبرى التي حصلت هذه الايام بخصوص (الفضائيين) فإنها لم تثر استغراب احد في نينوى. فتلك الظاهرة موجودة عندنا على نطاق واسع. وسنشير اليها في سياقها.

ولما كان الضباط الفاعلون غير جديين في محاربة الارهاب صاروا يطاردون من هو ليس ارهابيا لإبتزازه. اما غرب الموصل وصولا الى الحدود السورية فإن الهدف اصبح المهربون. فهم مسالمون من جهة لا يشكلون خطرا على مطاردهم، ودفّاعون من الجهة الاخرى يملكون المال الوفير. لكن الذي حصل هو ان الارهاب دخل الى الاجهزة الامنية من خلال المهربين. فظاهرة (الفتوح) التي تعني فتح ثغرات في الحدود لعبور المهربين مقابل اموال اصبحت المنفذ الذي يعبر منه الارهابيون ذهابا وايابا بدون علم الضباط المعنيين او بعلمهم. فالأمر سيان. كانت تلك مرحلة اصبح بعدها الارهابيون يجتازون الحدود بقوة السلاح منذ منتصف عام 2012. ثم انقلبت الآية وصارت الوحدات العسكرية هي التي تقدم الفدية للارهابيين مقابل عدم التعرض لها. ولو كنا في غير هذا الوضع الاستثنائي لأجلست امامكم مجموعة من المهربين ليحدثوكم بالعجائب عما كان يجري من تنسيقات مع الاجهزة الامنية. فكانت الاسلحة المتطورة

([1]): رئيسها عبد الرحيم الشمري الذي اصبح بعد ذلك عضوا في مجلس النواب

الجديدة تنقل في قوافل الشاحنات من انحاء كركوك وصولا الى سوريا ومرورا بقواطع عشرات الوحدات العسكرية دون ان يعترضها معترض. فضباط الاستخبارات والآمرون باتوا هم المنسقين والضامنين لتلك القوافل.

لقد تطورت منظومة الفساد مع الوقت والممارسة المحمومة حتى نضجت وتكاملت. فما عاد الفاسدون مضطرين للتستر. بل صاروا يعملون في وضح النهار. فالناس، وهم يعرفون كل شيء، غير قادرين على التأثير والمحاسبة. اما الذين يستطيعون التأثير فقد اصبحوا جميعا جزءا من منظومة الفساد بشكل او آخر. وحتى الارهاب دخل في العملية صراحة او ضمنا. فهو القادر على تصفية كل من يستعصي على المنظومة ويزيله من الطريق. فالضابط او القاضي الذي يأبى عليه شرفه ان يبيع ضميره بالمال يتولى الارهابيون القضاء عليه. انها المصلحة المشتركة.

ثانيا: ظاهرة تعدد القيادات والولاءات

بما ان الدستور ينص على وجود قائد عام للقوات المسلحة يفترض ان تكون هناك مرجعية واحدة لجميع حاملي السلاح ويعرف كل عسكري حدود عمله وصلاحياته. فلا يحصل تعارض او تدافع بين الوحدات المختلفة. لكن الواقع غير ذلك، فهناك جيش وشرطة يؤديان نفس الواجبات ولا يملكان نفس الصلاحيات. ان افواج الشرطة تقاتل الارهاب كالجيش ولكنها وضعت في مرتبة دون الجيش والشرطة الاتحادية، انها توضع تحت إمرة الجيش. وفي كثير من الاحيان تنشر على شكل حجابات للجيش دون ان تزود بالأسلحة التي يزود بها الجيش. ان السبب الحقيقي هو اعتبارها وحدات لا تحظى بالثقة الكاملة. ووجود معدات كالهمرات لديها قد يؤدي الى استيلاء الارهابيين على تلك المعدات. ومن المفارقات ان الارهابيين بدأوا بالاستيلاء على الهمرات من الجيش والشرطة الاتحادية قبل سقوط الموصل بأشهر. لقد قال لي آمر فوج الطوارئ الرابع (العقيد ذياب) انه لو حصل على اربعة همرات فقط لأمّن قاطعه الذي هو اخطر قواطع الموصل اطلاقا (17 تموز). ومع ذلك لم يزود بها هو او غيره.

والنتيجة ان الشرطة يقدمون كضحايا للارهاب. فعندما يهاجمون لا ينجدهم الجيش الا بعد انتهاء الهجوم. وعندما نجد ضابط شرطة في احدى السيطرات والى جانبه جندي من الجيش نلمس بوضوح ان الأمر بيد الجندي وليس بيد ضابط

الشرطة الذي قد يكون برتبة مقدم او رائد. ومن الظواهر المألوفة ان يهين الجنود نظراءهم الشرطة ويأخذون اسلحتهم. او ان يعتقل الانضباط العسكري شرطيا من داخل وحدته دون ان يستطيع ضباط الشرطة التدخل لنجدة منتسبهم رغم تصريحهم بأنه غير مذنب([1]).

ومع كل ذلك قاتلت وحدات الشرطة ببسالة وقدمت من التضحيات ما لم تقدمه أية تشكيلات اخرى. اما الإشكال الآخر فهو العلاقة مع قوات البيشمركة. فالبيشمركة وكما هو معلوم تأتمر بأوامر وزارة اخرى في الاقليم. وعلاقتها مع الجيش والشرطة علاقة تنسيق. وفي بعض الاحيان ينعدم حتى التنسيق مما يخلق مشكلة. والامثلة كثيرة: ففي احدى المرات عام 2010 ارسل قائد القوة البرية (الفريق علي غيدان) لينشر قوة من الجيش في سد الموصل. لكن البيشمركة تصدت له. ثم ابرم الطرفان اتفاقا مكتوبا فيه الكثير من التفاصيل المعقدة والتي يخرج بعضها عن الاختصاص العسكري. وفي عام 2013 ارسل (الفريق حسن كريم خضير) على رأس قوة لنشرها على الحدود. فمنعته البيشمركة ايضا. وتقابل الطرفان في قرية القاهرة شمال ربيعة وحفرا الخنادق وكأنهما سيقتتلان.

والاغرب من كل ذلك هو وجود وحدات عسكرية متنازع عليها اسوة بالمناطق المتنازع عليها. ولن اتوسع في هذا الموضوع كثيرا واكتفي بالقول أن هناك قادة عسكريين صدرت لهم اوامر نقل فرفضوا الالتزام بها وبقوا على رأس وحداتهم([2]). فرضخت القيادة العامة للأمر الواقع. وهناك وحدات صدرت لها اوامر حركة فرفضت ان تتحرك وبقيت في مواقعها([3]).

([1]): تفاقمت ظاهرة تسلط الجيش على الشرطة في عهد اللواء ناصر الغنام قائد الفرقة الثانية في ايسر الموصل.

([2]): رفض العميد حسن آمر اللواء الحادي عشر قرار نقله وبقي في موقعه فترة من الزمن

([3]): صدرت اوامر لوحدات من اللواء الخامس بالتحرك الى الحبانية فتمرد بعضها واحتمى بإقليم كردستان

ثالثا: ظاهرة الاعتصامات

نستطيع القول وبثقة ان الموصل سقطت منذ ان انطلقت الاعتصامات مطلع عام 2013. تلك المظاهرات كانت لتنظيم القاعدة بامتياز. وما المغالطات التي يسوقها البعض الا تبرير لمشاركتهم فيها. فالمواطنون العاديون الذين شاركوا فيها بادئ الامر وكانوا يعتقدون انها احتجاج طبيعي للحصول على وظائف او تحسين خدمات لم يستمروا فيها الا اياما ثم تركوها. والسياسيون الذين ركبوا موجتها لم يكونوا يتوقعون ان تصل الامور الى ما وصلت اليه. كانت اهدافهم الضغط بتلك المظاهرات للحصول على صفقات سياسية. فكانوا يدعمونها رغم رفعها الصريح لشعارات تطالب بنسف العملية السياسية كلها. كانت ملامح القاعدة واضحة في الشخوص والشعارات والاسلوب. وكان الشحن الطائفي يتصاعد بصورة محمومة ويتجه سريعا صوب الانفجار. لم يكن امام الشبان السذج الذين يتعرضون لتلك الدرجة العالية من الشحن الطائفي الا خيار واحد يستثمرون فيه احقادهم الطائفية: ذلك هو الانخراط في القاعدة. ومعروف ان من يدخل القاعدة لا يستطيع التراجع حتى لو تغيرت قناعاته. لذلك تضاعف حجم القاعدة في نينوى خلال شهور المظاهرات اضعافا مضاعفة. وقد اكتسحت الشارع والمشاعر اكتساحا.

لم تكن هناك مطالب محدودة لتلك الاعتصامات. حتى ليشعر المتابع ان التظاهر اصبح غاية بحد ذاته. لقد طولب بسحب الجيش. وطولب بإلغاء الدستور. وطولب بإطلاق جميع السجناء. وطولب بإلغاء المخبر السري .. الخ. وجميع تلك الطلبات غير منطقية. فلنأخذ مثلا قضية المخبر السري التي كثر الحديث عنها. ونتساءل: هل المقصود امتناع الاجهزة الامنية عن تلقي المعلومات من مصادرها؟ اذن كيف تعمل؟ وهل توجد اجهزة امنية في مكان من العالم لا تحصل على المعلومات من مخبرين؟ كانت الشعارات المطروحة ان جميع المخبرين كاذبون، وجميع السجناء ابرياء. وقد اثبت سقوط الموصل وسقوط الاقنعة عن اوجه الارهابيين ان الاغلبية الساحقة ممن كانوا يعتقلون لم يكونوا ابرياء. وكان بعضهم يعتقل مرارا ويخرج. وفي الواقع ان تلك المطالب وما شاكلها هي مطالب القاعدة.

لو كان لتلك المظاهرات مطالب مشروعة فعلا لحاولوا التفاوض مع السلطات المعنية على تلبيتها. الذي حصل ان وفودا كانت تأتي من الحكومة فيرفض القائمون

على المظاهرات لقاءها ويخوّنون كل من يقابل تلك الوفود، ويعلنون انه لا يمثلهم. ويعلم اهل نينوى ان الاوامر كانت تصدر من الارهابيين الى وجهاء وشيوخ وشخصيات بالتواجد في ساحات الاعتصام. وامروا بتقديم الولائم للمعتصمين. وكان هناك من يذهب الى اماكن وقوف العمال فيدفع لهم اجرة عمل يوم مقابل تواجدهم في ساحة الاعتصام.

من الطبيعي ان لا يعترف السياسيون الداعمون لتلك المظاهرات بأنها كانت للقاعدة. لأن الاعتراف يمثل ادانة لهم. ولأن الاشخاص الذين كانوا يديرونها لم يعودوا خائفين على احد بعدما انتصرت داعش. فهم الآن قياديون هناك.

لقد وصل وفد حكومي برئاسة نائب رئيس الوزراء (السيد حسين الشهرستاني) الى الموصل لبحث الامر. فارتفعت عاليا شعارات رفض اللقاء به. وهذا بحد ذاته دليل قاطع على ان محركي المظاهرات لا يريدون حلا. فالتصعيد الطائفي يدر عليهم مكاسب هائلة يجب ان لا تتوقف. فمن خلال تلك الاجواء تم ارساء القطيعة التامة بين الجيش والشعب في نينوى وخاصة شريحة الشباب. اذ تحول الجيش في نظرهم الى قوة احتلال لا غير. وما عادوا يتهافتون للتطوع الذي كانوا يدفعون من اجله المال. وحتى من تضطره الحاجة المعيشية الى السعي للتجنيد يفعل ذلك سرا كمن ينخرط مع اجانب.

ومن خلال تلكم الظواهر الثلاث طورت داعش قدرتها بشكل رهيب وانضجت ادواتها في:

- ارهاب الناس بشكل مرعب.
- فرض الاتاوات على الجميع الى مستوى اصحاب الاكشاك والرعيان والباعة المتجولين. فاصبح تحت اليد مورد مالي لا تحده حدود.
- الانتشار الى كل مكان. لم تعد هناك منطقة خالية منهم في كل محافظة نينوى. ومن يتصور ان الاقليم كان نظيفا من تواجدهم كان متوهما. كانوا يتواجدون هناك بأشكال غير مسلحة. ومن هناك يديرون كثيرا من الاعمال بأمان. فعلى سبيل المثال كان اعلام (الانتفاضة) كما يسمونها يصدر بشكل رئيسي من اربيل. لقد صفوا عددا من خصومهم في المناطق التي يسيطر عليها، كتصفيتهم (عراك الغيز) الذي آذاهم كثيرا ولجأ الى كردستان ليحتمي بها، فاستطاعوا قتله هناك في نيسان 2013.
- ايصال معنويات الجنود العراقيين الى ادنى مستوياتها.

- تطوير المهارة القتالية والرقي بالتخطيط العسكري من الفردية والعمليات المحدودة الى المستوى الاستراتيجي.

لقد طبقوا في هجومهم على الموصل خطة رئيس الاركان الامريكي (رامسفيلد) في احتلال العراق. وحققوا فيها نجاحا لا يقل او ربما يفوق نجاح الامريكيين. فمن المعروف في التعبئة العسكرية ان المهاجم لا بد ان يكون له ضعف قوة المدافع على الاقل، وكانت خطة (رامسفيلد) تتجاهل ذلك المبدأ تماما وتقوم على مهاجمة بغداد بقوة صغيرة ومتطورة وسريعة الحركة. فإسقاط مقرات الحكومة في بغداد سيؤدي الى سقوط تلقائي للأطراف، وهو ما حصل بالفعل. وطبقت داعش تلك الخطة دون تغيير، وانقضت على مركز الموصل بقوة صغيرة وسريعة ومدربة جيدا، فكان سقوط الموصل ايذانا بسقوط تلقائي لما حولها.

اما الاطراف الثلاثة التي لا بد ان يقع عليها الجزء الرئيسي من المسؤولية فهي:

اولا: القادة الأمنيون

فالواجب الرئيسي الوحيد للقادة الامنيين هو تطبيق الخطط الامنية على الارض. والتي يفترض انهم يرسمونها عمليا، او هكذا اعتقد انا. فالقائد العام للقوات المسلحة يرى الامور العسكرية من خلالهم باعتبارهم المشرفين المباشرين عليها وبين ايديهم كل المعلومات والموارد والصلاحيات بهذا الخصوص. فإذا كان القائد العام يستجيب لأفكارهم هم ويدعم طلباتهم لا بد ان يتحملوا المسؤولية كاملة في هذه الحالة. فالعدو لم يكن حالة مفاجئة ظهرت من خارج الحسابات، وانما عصابات بدأت ضئيلة ومتفرقة، وتنامت امام أعينهم عبر سنين طويلة. فانتظروها حتى تطورت واشتد عودها وانتزعت منهم زمام المبادرة وهزمتهم بذلك الشكل المهين. انهم في هذه الحالة خونة للعراق لا بد من محاكمتهم كمجرمين. اما اذا كان القائد العام لا يستجيب لهم والامور خارجة عن ايديهم فلن يكونوا ناجين من المسؤولية. اذ لا بد ان تكون الاستقالة المسببة أهون عليهم من انهيار البلد وهم ينظرون. فالقائد العسكري او أي قائد آخر عليه ان يفعل كل ما بوسعه لتجنب الفشل وتجنيب من هم بذمته الكارثة. فان لم يكن امامه من سبيل الا مواجهة قدره كان معذورا. اما اذا كانت هناك بدائل لتفادي الكارثة وهناك من يعيق او يمنع خطة الانقاذ بات لزاما عليه الخروج من

المسؤولية بالاستقالة لتبرئة ذمته امام ضميره وشعبه والتاريخ. لقد استضفنا في آذار الماضي اللواء خالد الحمداني مدير الشرطة، في مجلس المحافظة بعد هجوم داعش على الحضر واحتلالها لساعات. فقدم لنا عرضا عن الوضع اختتمه بالقول: (ان الموصل ستحل بها كارثة ان بقيت الاوضاع هكذا). فهل كتب الى مراجعه مثل هذا الكلام؟. اضرب ذلك مثلا رغم علمي بأن مدير الشرطة لا يملك من الامر شيئا. ان عليه مآخذ كثيرة لكن الامر العسكري ليس بيده. ومع ذلك كان عليه ان يستقيل حين لم يجد الاستجابة المطلوبة. فهل قال القادة الآخرون في الجيش والشرطة الاتحادية لمراجعهم كما قال الحمداني لنا؟. وماذا كان رد تلك المراجع؟. ام انهم ضربوا على صدورهم متعهدين بالقضاء على الارهاب؟. يبقى احتمال ان القادة لا يتوقعون ان يحدث الذي حدث. وتلك مصيبة اكبر لا يجوز تبريرها او التغاضي عنها. وهنا اعيد ما قلته في مستهل هذه الافادة من ان القضية لم تكن ولا يجب ان تختزل في احداث حزيران الماضي. فأحداث حزيران ليست الا تتويجا لمأساة كبرى ظلت تتصاعد منذ سنوات دون ان تلقى علاجا. وفي كل الاحوال لا يمكن اعتبار القادة الكبار المعنيين ابرياء.

ثانيا: القائد العام للقوات المسلحة

هو المسؤول الاول رسميا عن كل ما تفعله القوات المسلحة وما لم تفعله في مجال اختصاصها وواجباتها. وعندما سقطت الموصل كان قد امضى ثماني سنوات كوامل في هذا الموقع الخطير. أي انه لا عذر له ولا حجة في أي موضوع بهذا المجال. لقد غادر الامريكان العراق عام 2010 والارهاب في اضعف حالاته، يتخفى بعيدا عن الانظار. وكان يفترض ان تلاحقه الاجهزة الامنية في كل مكان ولا تعطيه فرصة لإلتقاط الانفاس. لكن هذا لم يحدث، لأن القادة والآمرين ينقسمون الى قسمين: قسم غير مخلص لعمله اصلا وهو ما تحدثنا عنه سابقا. اما القسم المخلص فانه بحاجة الى مدد مستمر وتجهيزات ليطارد الارهاب. فلم يحصل على ذلك لان آمره او آمر آمره من النوع الآخر. وفي كل تلك الاحوال تقع المسؤولية على القائد العام للقوات المسلحة. كنا نسأل آمري افواج الشرطة عن المشاكل التي تمنعهم من تأمين قواطعهم، فيجيبون جميعا بانها المشكلة العددية. فلو اضيف الى الفوج مئتا منتسب اضافي لضبط قاطعه

تماما. في نفس الوقت كان الشباب العاطلون عن العمل يدفعون اربعة آلاف دولار او اكثر لمن يستطيع تجنيدهم في الشرطة. فينجحون في ذلك مرة، وعشر مرات يقعون فريسة للنصابين. كان تجنيد كل شاب من اهالي نينوى يعني نقل عشرات او مئات الاشخاص من خندق اللامبالاة الى خندق الدولة والاجهزة الامنية. ويعني تحريم ارض اضافية على حركة الارهابيين. لكن الامر عومل باستهانة واستخفاف من قبل الجهات التي بيدها الامر وعلى رأسها القائد العام للقوات المسلحة. فلما اصبح الشهيد لا يعوض بعنصر جديد بات على رفاقه في النقطة العسكرية ان يبقوا في الواجب ساعات مضاعفة. وعندها يترك احدهم الخدمة فتسقط النقطة او تلغى. وبغيابها تهدد النقاط المجاورة. وهكذا اخذت الوحدات تتراجع، والارض الخاضعة للإرهاب تتسع. وانتقل زمام المبادرة الى ايدي الارهابيين. فزادت سطوتهم في المجتمع والمعنويات وجباية الاموال. هكذا اخذوا يتحركون في المناطق نهارا وعلنا، ويمرون بالقرب من النقاط العسكرية دون خوف. ثم ومع الوقت صاروا يتحركون على شكل ارتال. المشكلة الثانية ان اسلحة الارهابيين اكثر تطورا من اسلحة الاجهزة الامنية وابعد مدى. ومن غير المنطقي ان تطلب من جيش ان يهاجم قوات تتفوق عليه بالتسليح. خصوصا وان الدولة العراقية لم تكن عاجزة عن توفير السلاح المطلوب. وهنا لا بد من وضع علامات استفهام كبيرة. ومن المفارقات ان ذلك السلاح الذي يتفوق به الارهابيون ولا تمتلكه الاجهزة الامنية متوفر في السوق المحلية عند المهربين. وهو يجتاز قواطع عشرات الوحدات العسكرية من كركوك الى الحدود السورية حيث يتم تهريبه. فلو ان تلك الوحدات صادرت 10% من تلك الشحنات (كما تفعل داعش) لتسلحت افضل تسليح. لكن الضابط (المتفاهم) مع المهربين انما يتفاهم لنفسه وليس لوحدته العسكرية. لأنه لو تفاهم لصالح جنوده وصادر الاسلحة المهربة لتسليحهم لأدخل نفسه في نفق مظلم لا حدود له. وسبق لضباط ان دخلوا ذلك النفق ولم يخرجوا منه، نذكر منهم (العميد شعلان ذياب) آمر لواء الحدود.

لم يكن الارهابيون متفوقين في مدى السلاح وحسب، وانما في مدى الصلاحيات ايضا. فهم عندما يهاجمون هدفا يمطرونه بكثافة نارية هائلة تلحق به اكبر قدر من الارهاب فضلا عن الخسائر. بينما يحصي الجانب الحكومي على افراده عدد الاطلاقات التي اطلقوها في المواجهة ليغرمهم اثمانها. هل هذا معقول؟. قد يقول قائل: ان هذا الاجراء ضروري للحد من سرقة العتاد التي يمارسها المنتسبون تحت غطاء

صرفيات المواجهات. فنقول: ومن يضمن ان لا يتلاعب الضباط بالمواقف العسكرية ليضعوا تلك الغرامات في جيوبهم؟. من المؤكد ان ذلك يحدث. والاجراء ذاك ليس صحيحا في كل الاحوال ان لم يكن مشبوها. والاغرب من ذلك ان كتابا ورد الى قوات الحدود (نقلا عن السيد علي البرغوث عضو البرلمان العراقي الحالي خلال لقاء لي معه صيف عام 2008 عندما كان آمرا لفوج الحدود الخامس)، جاء فيه ان المنتسب الذي يقتل في مواجهة مع المهربين لا يعتبر شهيدا!!. فكيف يدافع منتسب الحدود عن الحدود اذا كان مصير اسرته الضياع في حال استشهاده؟ والادهى من ذلك ان الدولة تتخلى عن مسؤوليتها عندما يحدث العكس، أي عندما يكون المهرب هو المقتول، ويبدأ ذووه بملاحقة الشرطي المتهم بالقتل. في هذه الحالة تقف الدولة واجهزتها موقف المتفرج. وكنت شاهدا على اكثر من حالة لجأ فيها اهل المهرب المقتول الى المحكمة واستصدروا امرا بإلقاء القبض على شرطي كان في النقطة ليلة المصادمة. اصبح الشرطي يتجنب السيطرات عند سفره للالتحاق بوحدته مخافة الاعتقال، ويمارس اخوته واجبات الحراسة في بيتهم مخافة الثأر. وعادة تحل مثل هذه القضايا بدية يدفعها الشرطي لذوي المقتول تعادل رواتبه لعشر سنين. اني وانا اتحدث عن شؤون التهريب لا اخرج عن الموضوع الامني الخاص بالإرهاب. فالإرهاب والتهريب تداخلا بشكل عضوي حتى تحولا الى شيء واحد لا يمكن فصله. تلك القضايا الشائكة تحتاج حلولا على اعلى المستويات. لكنها تركت للقيادات المحلية الفاسدة والمتعددة الولاءات. المشكلة الثالثة هي مشكلة الحصول على المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب. الارهابيون يعرفون كل شيء لحظة بلحظة، بينما هناك كنوز من المعلومات لا تصل الى الاجهزة الامنية ليس لعدم وجود اناس يرغبون في ابلاغ الاجهزة الامنية بما لديهم. الراغبون في التعاون مع الدولة واجهزتها كثيرون، وكثيرون جدا. لكنهم لا يثقون بتلك الاجهزة. فكلما ابلغوا عن ارهابي وجرى اعتقاله خرج بعد ايام من الاعتقال وقد علم بمن اخبر عنه، فيجري الانتقام من المخبرين بطرق بشعة. ومع ذلك ظل بعض الناس يخبرون. فسقوط الموصل في نهاية الامر لا علاقة له بنقص المعلومات ابدا. بحلول عام 2013 دخلت القوات العراقية في الموصل المرحلة المتجهة نحو الهاوية المحتومة. فالجندي او الشرطي يقف في الواجب وهو متأكد من انه سيقتل خلال الساعات القادمة. ويقتل بالفعل فيحل محله آخر. وهكذا بات الجميع بلا امل، فالموت مصيرهم المحتوم. لم يكن لدى القيادات العسكرية في كل مستوياتها أي حل سوى التفرج على

الجنود وهم يموتون تباعا. وكانت المعنويات تتجه نحو الصفر. وعندما تنزل الى الصفر لا بد ان يكون الانهيار متوقعا بل حتميا. ومن المؤكد ان القائد العام للقوات المسلحة كان يرى ما يجري ولا يفعل شيئا. تلك هي القضية التي لا بد من مساءلته عليها. ربما كان يعتقد ان مزيدا من التدهور الامني يضر بخصمه النجيفي، فلا بأس وفقا لهذه النظرية من التدهور. وهنا ندخل تلقائيا الى المشكلة الرابعة. المشكلة الرابعة: الصراع بين المالكي والنجيفي. سنبحث اسباب هذا الصراع لاحقا ونناقش نتائجه الآن. عندما احتدم الصراع بين المالكي والنجيفي كانت الاجهزة الامنية هي يد المالكي في الموصل. فكأنما كان ذلك ايذانا بإطلاق يدها في كل شيء بالحق وبالباطل.

لقد نشأ وضع شاذ وغريب من العداء بين الجيش وعموم الناس في الموصل. كما لو ان الجيش قد جاء لمهمة واحدة هي قمع الناس والتضييق عليهم. كان الضباط يتصرفون بطريقة الآمن من أي حساب، ولم يبق مسؤول كبير او صغير في الموصل الا وتعرض للإهانة على ايديهم. رئيس مجلس المحافظة (جبر العبد ربه) اهين في السيطرات اكثر من مرة. اعضاء مجلس المحافظة اهينوا جميعا ومرارا. المدراء جميعا. الوحيد الذي لم يتعرض شخصيا للإهانة هو المحافظ السيد (اثيل النجيفي) وذلك لأنه يتحرك بمواكب كبيرة وفخمة لا تقف عند السيطرات ولا تترك للعسكريين الا خيارين اثنين: اما تركها تمضي او فتح النار عليها. فكانوا يتركونها تمضي. لقد تعطلت الحياة والتجارة وحركة الناس بسبب هذه الاجراءات. وكان كبار الضباط يتبارون في عمليات الإساءة لاعتقادهم انها تنال رضى القائد العام باعتبارها ضغطا على النجيفي ما دام النجيفي هو المشتكي الاول في الاعلام من تلك التصرفات. واذا اردنا دليلا فان الترقيات والصلاحيات الهائلة التي حظي بها كل من اللواء مهدي الغراوي والفريق حسن كريم خضير دليل. فهما بلا شك اسوأ ضابطين عملا في الموصل. يقول السيد (اسامة النجيفي) خلال لقائنا معه في رمضان الماضي ان شخصيات عشائرية من الجنوب قدمت شكوى على الفريق حسن كريم خضير يتهمونه فيها بقتل ابنائهم خلال الانتفاضة الشعبانية . وعندما نقل اسامة النجيفي تلك الشكوى الي السيد المالكي كان جوابه: (هذا هو المطلوب.. فمن توجد عليه مثل هذه التهم يكون طوع ايدينا). لقد عين الفريق حسن كريم خضير قائدا لعمليات الجزيرة والبادية بالنظر لمعرفته اوضاع نينوى منذ ان كان قائدا لعملياتها. كانت المهمة المنوطة به هي ضبط الحدود مع سوريا. واعطي صلاحيات مطلقة. وأُلحقت بإمرته جميع الوحدات القريبة من خط الحدود.

فبدأ بدفع اللواء 37 للانتشار على الحدود. لكن البيشمركة وقفوا في وجهه ومنعوه من التقدم شمال ربيعة. فاتجه الى سنجار ليجعل مقره في معسكرها (الذي يقع ضمن الحدود الادارية لقضاء البعاج) فمنعوه ايضا. وانقلب غولا على العرب ضباطهم وجنودهم والناس العاديين. كان يتنقل بطائرته ويعتقل كل من يصادفه، فامتلأت سجونه بالضباط ومعظمهم لا يدرون لماذا اعتقلوا. واصدر امرا ان لا يطلق صراح أي معتقل الا بعد صدور موافقة من (المقر المسيطر) العائد له في الانبار. حتى من يعتقل لمخالفة مرورية عليه ان ينتظر شهورا لتجيء تلك الموافقة او لا تجيء. فاكتظت السجون بالناس. ولم اسمع طوال تلك الفترة انه اعتقل ارهابيا خطيرا. ولم يحد من النشاط المتسارع للإرهاب. بل تحول الارهابيون في تلك الفترة الى جيش نظامي له معسكرات في البادية والجزيرة ويتقدم علنا في كل المناطق وتسقط امامه الفصائل والسرايا في وضح النهار. وكان الغراوي عندما يخرج على رأس قوة الى البادية يقبض على الرعاة فيعصب عيونهم ويضع اسلحة الجنود الى جانبهم ليصورهم بصفتهم ارهابيين ويرسل الصور والاخبار الى الاعلام. ثم يتحرك الوسطاء والسماسرة لإطلاق صراح المعتقلين مقابل اموال. فاصبح المواطنون يدفعون الاموال للطرفين (داعش والجيش) فلم يعد الامر يطاق وكان لا بد ان يتغير الحال، وهكذا كان.

من بديهيات المعرفة العسكرية ان يكون هناك احتياط يستعان به عند الضرورة. وقد تبين ان العراق هذا البلد الذي فيه مليون عسكري لا يملك احتياطا البتة. لقد اجلت انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة في نينوى والانبار بسبب تدهور الأمن وعدم وجود قوات كافية. اذ طلبت اللجنة الامنية في مفوضية الانتخابات فرقة اضافية على الاقل لإنجاح الانتخابات في نينوى . ونظرا لعدم وجود احتياط تم تأجيل الانتخابات شهرين. وبعد الشهرين ايضا لم تتمكن الدولة من استقدام اية قوات اضافية. فأجريت الانتخابات في ظروف بالغة الصعوبة، واستشهد الكثير من المرشحين وموظفي الاقتراع والمدنيين علاوة على العسكريين. عدم وجود الاحتياط جعل الاجهزة الامنية ومنذ شهور طويلة تلجأ الى الحلول الترقيعية. فعندما تصلها معلومات عن نية الارهاب تنفيذ عملية كبيرة في منطقة ما تقوم بتحريك بضعة منتسبين من كل وحدة لتعزيز المنطقة المستهدفة مؤقتا، ثم يعودون الى وحداتهم. وذلك منتهى الفشل والعجز. كان لنا لقاء مع السيد المالكي قبل اربعة اشهر من سقوط الموصل. وقال لنا في ذلك اللقاء ان لديه معلومات بأن الموصل هي المستهدفة اصلا وليس الانبار. الا ان ظروفا

معينة، كما قال، جعلت الارهابيين يغيرون خطتهم الى الانبار. فماذا اعد السيد القائد العام للقوات المسلحة للمواجهة ما دام يعلم قبل اشهر عديدة انها ستقع؟. ان غياب الاحتياط جريمة كبرى يتحملها القائد العام للقوات المسلحة بلا شريك.

ثالثا: محافظ نينوى

قبل الحديث عن دور محافظ نينوى السيد اثيل النجيفي في الاحداث الاخيرة لا بد من عرض سريع لشخصيته. فالتعرف على طبيعة هذا الرجل يلقي اضواء كاشفة على مجريات الاحداث فيما بعد. في الاربع سنوات الاولى من الاحتلال الامريكي للعراق لم يعرف للنجيفي أي موقف مضاد للمكونين الرئيسيين (الشيعي والكردي). كان محسوبا على الخط القريب من الامريكان. وكان اخوه السيد اسامة وزيرا من قبل الشيخ غازي الياور، ومن ثم ترشح وفاز عن ذلك الخط. لكن منذ اواخر عام 2006 تحول النجيفي بشكل فجائي الى معاداة الاكراد. كان الرأي العام في الموصل مناوئا لهم بحدة. فقد كانوا مهيمنين على الامن والادارة في المدينة. وكان الناس ساخطين اصلا على الاحتلال، فصاروا يرون في الاكراد واجهة الاحتلال. هنا تقدم النجيفي لحمل الراية القومية، فاندفع الناس وراءه بقوة هائلة. كانت حملاته الاعلامية العنيفة ضد الاكراد شبه يومية. وهو لا يتورع عن اتهامهم بكل ما يحصل في الموصل من مشاكل، وكانت النتيجة حصوله على اكثر من ربع مليون صوت في انتخابات 2009 لمجالس المحافظات. وحصلت قائمته (الحدباء) على 19 مقعدا من مجموع مقاعد المحافظة السبعة والثلاثين. أي انها حققت وحدها اغلبية مطلقة. وهو ما لم تحققه أية قائمة في جميع محافظات العراق. وقد تصرف مع القائمة الكردستانية ذات الاثني عشر مقعدا بطريقة اقصائية. مما دفع الاخيرة الى الانسحاب والمقاطعة. وتربع هو على عرش المحافظة واصبح المجلس مغلقا له. ولكن بعد اشهر حصل الانقلاب الكبير بتحالفه مع الاكراد، ورفعه الشعارات الطائفية بنفس الحدة التي كان يرفع بها الشعارات القومية. وشن حملة شعواء على الاجهزة الامنية معتبرا اياها قوات طائفية ومتهما اياها بكل ما يخطر على البال من سيئات. لم يدع النجيفي مجالا لأي شكل من اشكال التفاهم مع الجيش والشرطة الاتحادية. وطبيعي ان تتخذ تلك الاجهزة بالمقابل موقفا يخلو من التعاون. وكان الناس هم من يدفعون ثمن هذا التنازع يوميا وفي كل مكان. وأخذ

الصراع شكلا طائفيا خطيرا. وكان النجيفي ينفخ في النار الطائفية بلا هوادة. الى جانب ذلك كان النجيفي متفاهما بشكل ما مع الارهاب والبعثيين او من كان يسمهم بالمقاومة. وهو ما يفسر اجراء انتخابات 2009 بهدوء تام ودون اطلاق طلقة واحدة. ادري ان مثل هذا الاتهام يحتاج دليلا. وهناك أدلة وقرائن كثيرة ... اذكر منها ان ارهابيا سعودي الجنسية تم اعتقاله واعترف بأن النجيفي قد بايعهم مقابل عدم التعرض لموكبه وممتلكاته. ومن ذلك انه حارب الضباط الاشداء على الارهاب. ومنهم العقيد خالد جارو، واللواء ناصر الغنام، وحاول إبعادهم عن المحافظة بكل الوسائل. ومنها انه لم يلفظ كلمة (ارهاب) على لسانه منذ ان اصبح محافظا الى ما قبل سقوط الموصل بفترة وجيزة. ومنها انه كان يطالب صراحة وبإلحاح بإخراج الجيش والشرطة الاتحادية من الموصل. ولا يشك حتى الاطفال بأن المدينة ستنهار بيد القاعدة بمجرد تحرك الجيش للخروج. وقد سأله الصحفيون في آذار 2013 عمن يحل محل الجيش لو خرج. فأجاب على الفور: (ابناء العشائر). ولا شك كان يقصد القاعدة. فالموصل مدينة حضرية لا عشائر فيها ولا هم يحزنون. ولم يعترف النجيفي أبدا بأن اهل الموصل يدفعون الاموال للارهابيين غصبا، بل كان ينكر ذلك تماما. وفي الواقع ان الارهابيين عشعشوا في الدوائر منذ ان اصبح محافظا. وصاروا يشرفون مباشرة على العقود والمقاولات والامور المالية ويأخذون ما يريدون منها. ولم تعد تنفذ أي مقاولة مالم يأخذوا منها النسبة التي يحددونها. وقد توسط النجيفي عام 2012 لدى سلطات اقليم كردستان لإطلاق صراح (18) ارهابيا. فأخرجهم واستقبلهم بالمحافظة وكرمهم وارسلهم الى ذويهم. وهم فضلا عن كونهم ارهابيين مطلوبون في دعاوى شخصية. بينهم الارهابي المعروف (سعود فياض الطوري) الذي عاد فورا لممارسة الارهاب حتى تم قتله على يد الاجهزة الامنية في (تل عبطة) عام 2013. ومن الغرائب ان بيت النجيفي في (الدندان) كان بلا حراسة، بينما لا يستطيع الشرطي البسيط ان يكون آمنا في بيته. والناس يمرون امام بيته وتمر السيارات دون ان يعترضها معترض حتى بداية عام 2014 عندما تغيرت قواعد اللعبة فوضع حرس وبوابة على الفرع المؤدي اليه. ولم يحصل قط ان ترحم النجيفي على شهيد من الاجهزة الامنية او أدان الهجمات الارهابية التي كانت تستهدفهم كل يوم. بينما يملأ الاعلام ضجيجا كلما فعلت الاجهزة الامنية شيئا بصرف النظر عن صحة ذلك الشيء من عدمها. وعندما انطلقت مظاهرات القاعدة مطلع عام 2013 اندفع اليها النجيفي بهوس. وحاول ان يتبناها كليا. كان يزور ساحة الاعتصامات

باستمرار ويفتحها امام المتظاهرين كلما أغلقها الجيش. واذكر ان حضر وفد من المتظاهرين الى مجلس المحافظة في اواخر كانون الثاني 2013 والتقوا برئيس المجلس السيد جبر العبد ربه وبعض الاعضاء. وخلال الاجتماع تلقى العبد ربه اتصالا من رئاسة الوزراء يدعوه للحضور الى بغداد للتداول بشأن المظاهرات وإيجاد الحلول لها. لقد شعرنا انها فرصة ثمينة لإيجاد حل. وسارع العبد ربه الى بغداد. وحين علم اثيل النجيفي ضغط عليه وأجبره على الرجوع من اطراف بغداد. رغم كل ذلك حصل الخلاف بين الارهابيين والنجيفي اواسط عام 2013. وفي اعتقادي ان الارهابيين هم الذين تسببوا في ذلك الخلاف رغم كل ما كان يقدمه لهم من خدمات.

فقد ادركوا اثناء تلك المظاهرات انهم باتوا على درجة من القوة تسمح بتغيير علاقاتهم مع الاطراف الاخرى نحو فرض المزيد من الشروط. يحملني على هذا الاعتقاد ان النجيفي وبعدما اخذت القاعدة تقتنص المقربين منه واحدا بعد الاخر والمرشحين على قائمته لم يغير شيئا من نهجه السابق في الادارة او الاعلام. وحتى عندما استهدفوه شخصيا في نقابة المهندسين في 13 حزيران سنة 2013 لم يعترف ان القاعدة هي من استهدفته، محاولا التلميح على الشاشات ان جهات حكومية تقف وراء العملية. هذا مع ان هوية القاعدة في العملية كانت واضحة كالشمس من خلال وجود الانتحاريين.

كنا ندرك خطورة استمرار العداء والتوتر بين المحافظ والاجهزة الامنية على مصالح المواطنين ومستقبل المحافظة. ونعلم ان العلاقة الطيبة بين الطرفين من شأنها ان تحل الكثير من المشاكل والمعاناة اليومية للناس. وكلف السيد محمد ابراهيم (رئيس اللجنة الامنية في مجلس المحافظة) بالسعي لتحقيق هذا الغرض. لكن جهوده لم تفلح بسبب مراوغة المحافظ. كان اثيل يعد ولا يفي، الى ان جرت انتخابات البرلمان الاخيرة، عندها قال صراحة: (كنا نماشيهم من اجل الانتخابات والآن حققنا غايتنا فسوقوا عليهم). وعندما استضفنا اللواء الحمداني بعد احداث الحضر وقال ان كارثة ستحل ان بقيت الامور على حالها، عقَّب النجيفي الذي كان حاضرا واكد ان الامور مسيطر عليها ولا تدعو الى القلق. فلما وقعت الواقعة ولجأنا الى دهوك وعقدنا اجتماعا يوم 6/28/ 2014 حضره النجيفي فوجئنا به يعترض على زيارتنا المزمعة الى بغداد ويقول: (علينا ان نقطع جميع اتصالاتنا مع بغداد ونتفاوض مع المسلحين الذين يحتلون الموصل)، فوجئنا بهذا الطرح وتساءلنا. كيف نتفاوض مع الارهابيين! فأجاب: (الارهابيون هم داعش فقط. واغلب المسلحين المسيطرين على الموصل الآن ليسوا من

داعش وانما هم من فصائل اخرى نستطيع التفاهم معها). واضاف انه قد شرع فعلا بالتفاوض مع تلك الفصائل وقطع شوطا. وعندما سألناه كيف نحقق للناس شيئا دون التواصل مع بغداد؟ اجاب: اننا سنشرع باستثمارات نفطية ومن عائدات النفط نحرك الاقتصاد ومعيشة الناس. وعندما انعقد في عمان مؤتمر المعارضين العراقيين في تموز الماضي والذي لم يشترك فيه احد من المشاركين في العملية السياسية لأنه يرفض العملية برمتها، سارع اثيل لحضوره، لكن المؤتمرين طردوه.

ان التتبع الموضوعي لشخصية النجيفي يكشف بوضوح انها شخصية عدائية ولديها الاستعداد للانقلاب من النقيض الى النقيض عندما تقتضي المصلحة. ولا تستطيع العمل دون اعداء. فان لم يكن هناك اعداء موضوعيون تم اختلاقهم، وهي تتقن ركوب الامواج. عندما اتفقت الحكومتان العراقية والامريكية على انسحاب الجيش الامريكي من العراق، ووضع لذلك جدول زمني واقترب الموعد ولم يبق لإتمام الانسحاب الا اسابيع فتح السيد النجيفي سجلا لجمع مليون توقيع يطالبون بانسحاب الامريكان !!! وملأ الاعلام صخبا بهذا الخصوص. هذا مع ان علاقته بالامريكان جيدة في جميع المراحل. وبعد سقوط الموصل وشعوره ان الورقة الطائفية انتهت ولا بد من رميها والتفاهم مع بغداد شرع بالتهجم على العشائر العربية والتركمانية متهما اياها بالارهاب. واخرج من الادراج مصطلح (اهل الموصل الاقحاح). ولقد حذرناه في مجلس المحافظة ولعدة مرات من عواقب هذه اللعبة الجديدة. ان الصراع المرير بين النجيفي والمالكي والذي دفعنا ودفع العراق ثمنا باهظا له كان من تدبير النجيفي وليس المالكي. فالمالكي كان داعما للنجيفي بوضوح خلال حملته المستعرة ضد الاكراد. وبعد انتخابات 2009 ومقاطعة الاكراد للحكومة المحلية استمر المالكي في دعم حكومة الحدباء التي شكلها النجيفي في نينوى. ولكن النجيفي هو من قرر ان شعارات القومية انتهى دورها وجاء الدور للشعارات الطائفية. فقد نقل ثقات عنه قوله: (القادمة ما راح تنلعب عرب واكراد وانما سنة وشيعة). أي ان الموقف الطائفي التحريضي لم يكن رد فعل على تصرفات معينة كما يحاول القول دائما وانما هو قرار متخذ لحسابات اخرى. ومن يظن ان اهل الموصل ونينوى عموما راضون عن تلك المغامرات المدمرة واهم. والارقام هي من تجيب. لقد حصل السيد اثيل النجيفي شخصيا في انتخابات 2009 على (260) الف صوت. حصل على ذلك الرقم الخيالي من غير سلطة يستغلها، فقد كانت الادارة بيد خصومه. ومن غير اعلام يوظفه، فلم يكن لديه ابواق كما هو الآن. ومن غير اموال

يشتري بها الذمم، فلم تكن امواله يومذاك تعادل 1% من امواله اليوم. لقد بايعه الناس عن قناعة وهم يظنونه مدافعا حقيقيا عن مصالحهم. وبعد اربع سنوات ومن خلال ثلاث فضائيات يتحكم بها وجيش من المزورين وصرف اموال مفتوح حصل على اربعين الفا. وذات الحال ينطبق على ممثلي الناس في مجلس المحافظة. فبعد ان كان المجلس مغلقا لصالحه اصبح المجلس اليوم مغلقا ضده. فالعرب في المجلس الحالي مجمعون على انه لم يعد صالحا لإدارة المحافظة بل يشكل خطرا جديا على مستقبلها. ويؤيدهم في هذا الموقف الاعضاء التركمان وبالاجماع ايضا. وكذلك اليزيديون والاكراد غير المنتظمين في القائمة الكردستانية. ولولا اعتراض حكومة الاقليم التي نحن ضيوف لديها لأقيل محافظ نينوى بإجماع اعضاء المجلس ودون ان يشذ عن ذلك واحد.

يتشكل مجلس محافظة نينوى الحالي من (39) عضوا، بينهم (3) يمثلون الاقليات، بواقع ممثل واحد لكل من اليزيديين والمسيحيين والشبك.

كتلة النهضة هي الكتلة الاكبر في المجلس ولديها اغلبية مطلقة من (23) عضوا. بينهم جميع العرب الذين عددهم (16) عضوا وبضمنهم ممثلو الحزب الاسلامي الثلاثة. وتضم كتلة النهضة جميع الاعضاء التركمان، وهم خمسة بينهم نائب رئيس المجلس السيد نور الدين قبلان. كما تضم النهضة ايضا ممثل المجلس الاعلى (المكون الشيعي) السيد محمد ابراهيم البياتي، وممثل الكوتا اليزيدية السيد خديدا خلف عيدو من (الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم). في المرتبة الثانية تأتي كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني (8) اعضاء بينهم رئيس المجلس السيد بشار الكيكي، يضاف اليهم عضوان آخران متحالفان معهم هما ممثل كوتا المسيحيين السيد انور هداية وممثل كوتا الشبك السيد غزوان الشبكي.

وتأتي بعدهم كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني ولها (3) ثلاثة اعضاء يتخذون موقف المعارضة منذ البداية، وهم الآن على وفاق مع النهضة.

واخيرا هناك (3) اعضاء مستقلون هم: السيد دلدار الزيباري نائب رئيس المجلس السابق والسيدة هيام الهام والسيدة بلقيس.

في ما يخص المحافظ السيد اثيل النجيفي لا يوجد عضو واحد في المجلس لديه قناعة ببقائه على رأس المحافظة. الجميع يعتقدون ان استمراره سيقود الى مزيد من المشاكل والتوترات. لكن ممثلي الديمقراطي الكردستاني ملتزمون من الناحية العملية بتأييد بقائه بناء على مصالح مرجعياتهم السياسية. ومن الطبيعي ان يتبعهم

في هذا الموقف حليفاهم ممثلا الشبك والمسيحيين، ومن المحتمل ان تنجر معهم السيدة المستقلة هيام. ليكون العدد (11) عضوا في مواجهة (28) عضوا من النهضة وحلفائها.

لكن وجود اعضاء المجلس في كردستان بصفة لاجئين وفي الجزء الخاضع للديمقراطي الكردستاني تحديدا يفرض عليهم ضغوطات كبيرة لمنعهم من اتخاذ القرارات التي هم مقتنعون بها. وقد ابلغوا رسميا من قبل وزير داخلية الاقليم السيد شنگالي بهذا المنع.

اضحوي جفال الصعيب
عضو مجلس محافظة نينوى
2015/2/1

إفادة السيد أثيل النجيفي محافظ نينوى

جمهورية العراق
مجلس النواب العراقي
اللجنة التحقيقية النيابية الخاصة
بسقوط مدينة الموصل

كۆماری عیراق
نه نجومه نی نوینه رانی عیراق
لیژنه ی لیکولینه وه ی تاییه ت به
که وتنی شاری موصل

عمليات بثلاث قيادات عمليات في محافظة نينوى، الاولى لها علاقة بمحافظة نينوى واثنان ليس لها اي علاقة بمحافظة نينوى، (قيادة عمليات نينوى، قيادة عمليات تلعفر، وقيادة عمليات البادية والجزيرة) قيادة عمليات البادية والجزيرة هي التي تأخذ من القاطع الحدودي بأتجاه الحدود السورية وترتبط مع محافظة الانبار وبالتالي فأن محافظة نينوى ليس لها اي ارتباط او سلطة مع قيادة عمليات البادية والجزيرة من الناحية العملية لكونها موجودة في محافظتين، التنسيق بين قيادات العمليات الثلاث كان تنسيق ضعيف جداً وكان دائما هناك نهايات سائبة وكل قيادة تحاول الحفاظ على فقط مسؤوليتها القانونية وليس للحماية الحقيقية والتخلص من المسؤولية تجاه المراجع الاعلى ورمي المسؤولية على الجهة الاخرى، ولك اوضح في الخارطة لانها خارج الموضوع، ولكن هذه النقطة ومهمة جدا او مؤشرة لكونها حددت وفق الاتفاقية الامنية الرسمية الموقعة بين السيدين المالكي وليرزاني عام ٢٠١٠، واستبعدت محافظة نينوى ان تكون طرفا في تلك الاتفاقية ويمكن ملاحظة هذه النقطة واستبعاد محافظة نينوى ان تكون ضمن الملف الامني في الاتفاقية الامنية المشتركة سنلاحظ اهمية ذلك عند طلب دخول البيشمركة، الخارطة الثانية تشير الى محاور للدفاع داعش الى اطراف مدينة الموصل خلال السنة الاخيرة، وجميع هذه المحاور تنطلق من الحدود السورية في مرحلتها الاولى الى الاراضي العراقية ثم هناك تهيئ في معسكر تدريب الدروع الواقع بين الانبار وصلاح الدين وتابع الى قاطع عمليات الجزيرة والبادية وهذا يعتبر المعسكر الرئيس لتنظيم داعش في داخل العراق وهناك منطقة تسمى بالبعاج ومركب الطير وتعرف لدى الاستخبارات بانها بورصة الانتحاريين وضمن قاطع عمليات الجزيرة والبادية واهمية تحديد موقع دخول القوات في توصيف ماهية حرب داعش هل هي اضطراب امني داخلي ام هو اعتداء خارجي؟ وهذا مهم ايضاً في تحديد المسؤوليات، المحاور: تندفع تلك التجمعات الاساسية الى مدينة الموصل في ثلاث مناطق وهي اطراف بادوش ومرتفعات السحاجي بين ناحيتين المحلبيتو الشورى وبين المنطقة ناحيتي الشورى والقيارة، هذه الثلاث مناطف الرئيسية هي مناطق معروفة لدى المدنيين في الموصل قبل العسكريين هي مناطق اضطراب مستمرة وتواجد لداعش وهناك تجمعات لداعش كبيرة هناك وهذا كله قاطع الشرطة الاتحادية ومعظم العمليات التي قامت به الشرطة الاتحادية هي عبارة عن تمثيليات يقومون بها بالتصوير والاخراج ورفع مواقف وهمية للمسؤولين في بغداد وقد اشار الى ذلك مقدم ريان في التحقيق الذي اجريته انا كمحافظ نينوى مع الجهات الامنية وبالامكان تزويد اللجنة بنسخة كاملة للتسجيل التحقيق، ويعترفون كل الضباط الذين شاركوا الشرطة الاتحادية ببعض العمليات بان كان هناك مسرحيات وعمليات وهمية واغراضها للاعلام والدعاية وبدون ان يكون هناك مطاردة حقيقية للارهابيين والمجرمين، في يوم ٥ حزيران سمعنا بهجوم على سامراء وطلب مني قائد العمليات عدم معارضته في اعلان منع للتجوال في مدينة الموصل واخبرني بانه

ضابط جيد في التحقيق والامور الادارية ولهذا اتصلت مباشرة بالسيد وزير الداخلية وكالة عدنان الاسدي وطلبت منه تكليف اللواء خالد الحمداني بمسؤولية امرية افواج الطوارئ وبقى خالد العكيدي مدير الشرطة ولكن يكون خالد الحمداني امر افواج الطوارئ لكي يستطيع ادارة المعركة مع الجيش. كما قلت لعدنان الاسدي عن خطورة الموقف وعرفته منه اولا بان المعلومات التي وصلته في بادئ الامر كانت غير دقيقة وكانت تخفي قرب داعش من المدينة، وبعد ان عرف الحقيقة اكد لي بان هناك قوة اضافية سوف تصل الى الموصل. واتصلت بالغراوي يوم ٢٠١٤/٦/٦ عندما كنت في فندق الموصل وطلبت منه معالجة الموقف وبدى لي بانه عاجز عن فعل اي شيء وطلبت ارسال مصفحات للتعامل مع قناصين داعش وقال لي بأن المصفحات لدي غير مناسبة وقدم اعذار غير واقعية، وطلبت منه ارسال طائرة لمعالجة بعض الاهداف في منطقة المشيرفة فقال لي بان الطائرة لا تستطيع الطيران في هذا الجو، ولكن قال لي بانه سوف يعالج الموقف بطريقة اخرى. في يوم ٦ حزيران ايضا بعد عودتي من فندق الموصل طلب الغراوي مقدم ريان امر قوة سوات وامره بالانسحاب من الجسر على الوادي الى فندق الموصل، وكما موضح في هذه الخريطة التي امامكم، قال مقدم ريان للغراوي اذا انسحبت سوف يندفعون الارهابين الى هذا المنطقة، فضرب الغراوي على كتف مقدم ريان وقال له (عفيد ريان انسحب الى الخلف في فندق الموصل وانا سوف اعمل خط صد وغدا سوف نهجم على داعش وناخذ كل المنطقة) في اشارة الى انه سوف يعطيه رتبه اضافية، وكما مبين في عرض الفديو التالي. انصبت الشرطة من الجسر وسلمت منطقة الرفاعي والنجار بيد داعش ناميك عن فتح المجال امام داعش بعد ان كان محصور في منطقة معينة.

النائب نايف الشمري:

متى سيطر داعش على منطقة النجار؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

يوم ٦ حزيران بدأ داعش بالتقدم والسيطرة على المناطق قبل الظهر كان حي النجار بيد سوات، ما عدا قناص واحد تسلل في جامع بهاء، ولكن شرطة سوات كانت في شرطة ام الربيعين، من يوم ٦ حزيران انسحبت سيطرة داعش على حي النجار، من الملاحظ في خريطة الهجوم واضحة محاور الهجوم على الموصل الهجوم الاساسي كان على الموصل موضح في الخارطة، والذي تحدثنا عنه الهجوم الذي اخترق الشرطة الاتحادية وبنفس اليوم كان هجوم من داعش بسيارة واحدة فقط وكانت تتحرك من منطقة البيروك الى تل الرمان خارج مدينة الموصل وتتحرك بمناطق متعددة للمشاغلة فقط ولم يكن هجوم حقيقي، الشرطة الاتحادية كان قاطعها بالكامل التي ماسكته. يوم ٧ حزيران الغراوي بدل ان يشن هجوم اقام خط صد باتجاهين، الاتجاه الاول (كما موضح بالخارطة) يمتد من الجسر الثالث الى مجسر البيروك وهذه تحت

ونحن مستعدين تقديم الاستشارة للجيش اذا يرغبون لانهم يناقضون مبادئ العلم العسكري، فقلت ذلك الى الفريق عبود قنبر فأجابني بكل لطف لا داعي للقلق ونحن مسيطرين على الوضع وهؤلاء الضباط هم استاذتنا ولكن لا داعي للقلق. يوم ٨ حزيران صباحا وردتنا معلومات بان هناك هلع وخوف كبير في الاقسام الداخلية للبنات في جامعة الموصل، ولكون كان هناك حظر للتجوال فقد قمنا بأستدعاء باصات ديوان المحافظة وكلفت نائبين المحافظ بالاشراف على نقل الطالبات من جامعة الموصل الى تل كيف، وايضا في الطريق تعرضوا للنار من قوات الجيش واصيب احد سائقين المحافظة باطلاقة من الجيش، ولكن الحمد لله استطعنا ان نكمل هذه المهمة، ومباشرة بعد ان اكملنا ذلك ذهبت انا الى اربيل والتقيت في اربيل مع مساعد وزير الخارجية الامريكي في ٨ حزيران وابلغته بخطورة الوضع بالموصل، ذهبت الى اربيل الظهر ورجعت الى الموصل بعد العصر، وابلغته بخطورة الوضع بالموصل وان الموصل سوف تسقط بيد داعش واذا توجد اي جهة ممكن ان تأخذ اي اجراء لصد هجوم داعش فلتقدم اي جهة مساعدة لنا لصد هجوم داعش، فقال لي سوف انقل الصورة للمالي وابلغه بذلك، مع ثقتة مساعد وزير الخارجية الامريكي بأسلوب المالكي ومعالجته للوضع، الحقيقة انا عدت من اربيل بذلك اليوم وانا يأست تماما واحباط شديد وقلت ان الموصل لم يبقى لها احد.

<u>نائب رئيس اللجنة التحقيقية احمد الجبوري:</u>

كيف علمت بوجود مساعد وزير الخارجية الامريكي في اربيل؟

<u>اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :</u>

عن طريق القنصلية والسفارة الامريكية، وبعد عودتي للموصل قبل المغرب وجدت المعنويات منهارة جداً لهذا تعمدت ان اقوم بجولة ليلية سيراً على الاقدام في داخل مدينة الموصل قرب المحافظة في محاولة لتشجيع القوات الامنية، وكما مبين في عرض الفديو امامكم، وقمت بجولة في مدينة الموصل القديمة وخصوصا المناطق التي يشعر اهلها بالقلق وزرت الكنسية السريانية الكاثوليك في داخل قروع مدينة الموصل ولم ارى اي احد هناك سوى حارس واحد. والتقيت ببعض الناس الموجودين ومن ثم ذهبت الى مستشفى الجمهوري ولاحظت كان هناك المعارك قريبة جدا من المستشفى الجمهوري (ابن سينا) في فندق الموصل، وكان المستشفى شبه خالي والجيش العراقي من الفرقة الثانية احتل احد طوابق المستشفى وجلسوا فيه واصبح المستشفى شبه خالي ورأيت عدد من المرضى وقمت بنقلهم بسيارتي الخاصة الى مستشفى السلام في الجانب الايسر من الموصل، في الساعة الواحدة ظهرا من يوم ٩ حزيران قام الغراوي بسحب خط الصد على شارع بغداد مع كل قطعات الشرطة الاتحادية الى مقر الفرقة في الغزلاني وهو بذلك قد ترك الساحل الايمن بدون اي قوات وفتح الطريق لوصول الصهريج المفخخ الى قوة سوات المتمركزة في فندق الموصل، وكما موضح في

الفديو الذي امامكم والذي اجريت تحقيق مع اللواء خالد قائد الشرطة. وهنا في هذا الموضوع الذي يهمنا هو انه يوم ٩ حزيران ظهراً انسحب خط الصد واصبح الطريق مفتوح لداعش في المحور الذي ذكرته قبل قليل وقلت كانت هناك مشاغلة وليس معركة اساسية في يوم ٦ حزيران وهذلك المحور هو الذي اندفع الى داخل مدينة الموصل بعد سحب خط الصد للشرطة الاتحادية الذي كان في شارع بغداد، الصهريج المفخخ الذي وصل الى الشرطة المحلية وسوات في فندق الموصل وصل من شارع كان ماسكين جزء منه الشرطة الاتحادية وبعد انسحابهم انفتح الطريق لوصول الصهريج في الساعة الرابعة عصراً الى فندق الموصل، بينما انسحاب الشرطة الاتحادية الساعة ٢ ظهرا وموجود ايضا في شهادة الضباط التي سوف تسمعوها في الفديو الموجود وفيه يقول ذلك مقدم ريان، اندفعت قوة داعش الى داخل المدينة يوم ٩ حزيران عصراً وليس ليلاً وعندما ذهبنا الى مقر العمليات ليلا كان الجانب الايمن سقط بيد داعش، وفي تلك الفترة الفرقة الاتحادية كان لديها ١٠ افواج في هذه المنطقة وبعض الافواج لم تدخل القتال ابدا وكان منهم لواء المواصل (٣ افواج) ولواء صولة الفرسان ولواء حزام نينوى، وكان لديهم في مقر الفرقة الثالثة فوج الي مدرع وفيه ٢٧ مدرعة ومن نوع asb وكل مدرعة تحمل رشاشتين ثقيلة وتضرب قذائف هاون من داخل المدرعة ولكن هذا الفوج لم يشترك بالمعركة، وبعد عودتي بائساً من مقابلة (بيك ميكرت) مساعد وزير الخارجية الامريكي حاولت اللجوء الى الخيارات الاخرى المتاحة وهو الاول اعادة الاتصال مع السيد عدنان الاسدي والمطالبة بدعم البيشمركة مرة اخرى، والمحاولة الثانية هي ان اقنع قيادة العمليات بتسليح اهالي الموصل من خلال لجان محلية في احياء الموصل فطلبت من اهالي الموصل الدفاع عن مدينتهم ضد داعش رغم اني اني تلقيت ردود ايجابية من المواطنين ولكني استندمت بعقبتين الاولى: هو قرار منع للتجوال ولا يستطيع المواطنين الخروج من بيوتهم والجيش لا يسمح لهم بالخروج، والعقبة الثانية: هي ان ليس لدى الجيش اي سلاح، واتصلت بقيادة العمليات وبالشرطة وذكرت ان عندهم اسلحة بالمخازن وطلبت تسليم هذه الاسلحة لي شخصيا وعلى مسؤوليتي وعهدتي لتسليمها للمواطن للدفاع عن المدينة ولكن رفضوا ذلك وبقيت الاسلحة بالمخازن حتى استلمتها داعش، يوم ٩ حزيران بين الساعة السابعة والثامنة كنت في قيادة العمليات وكان معي السيد الوزير الفاع الحالي والتقينا بالسيد عبود قنبر والسيد علي غيدان وكان يجلس معهم اكثر من ضباط ركن برتب لواء وفريق، وكان وزير الدفاع الحالي ليس له منصب ولكن كان تم انتخابه كعضو مجلس نواب وكان متواصل مع قيادة العمليات وله علاقة طيبة معهم منذ ترشيحه كوزير دفاع بالفترة السابقة لذلك وجوده كان كعسكرس يضفي نوع من الاهمية. وتحدثنا حول الخطورة واكدوا لنا انه لديهم خطة وستنفذ خلال ساعة ولم يبلغونا مهية الخطة وستحل المشاكل خلال ساعة، في الساعة ٩ والنصف انا كنت في مقابلة على قناة البغدادية برنامج ستوديو التاسعة وكان عندي في البيت نائب المحافظ

ووصلنا صباحا الساعة ٨ صباحا تقريبا ورأيت خالد الحمداني هناك وفكرنا في كيفية المحافظة على فوج الحمدانية واثناء كلامنا وصلنا خبر انهيار فوج الحمدانية ولم يبقى امامنا باستطاعتنا ان ندافع عنه ورأيت اهالي الحمدانية خائفين جدا ويشعرون انه بقائي بينهم سوف يكونون هدف لداعش لذلك فضلت ان اخرج من الحمدانية الى اربيل.

النائب عبد الرحمن اللويزي:

عندي مداخلة، انت ذكرت انك اتصلت بالسيد فؤاد حسين لغرض تجهيز السلاح، والمفروض تذهب للحمدانية لاستلام السلاح، اين كلامك من استلام السلاح؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

في الحقيقة لم احب ان اذكر كل التفاصيل، انا ذرت احاول ان احصل على سلاح بأي طريقة للدفاع عن المدينة، اثناء بقائي في الدار انا كنت اريد ان اموت في تلك اللحظة لاني كنت يائس، ويمكنكم ان تسألوا غيري وتتأكدون من كلامي، وانا لا اعتقد ان هناك امل بوجود جهة تنفع الموصل بأي شيء وهذا شعوري انذاك، بمعنى كل الجهات تقول يا اهل الموصل انتم تصرفوا وليس لنا اي علاقة بكم، هذا شعوري انا في تلك اللحظة اليائسة. اتصلوا بي من مكتب السيد نيجرفان بارزاني وطلبوا مني المغادرة وانا رفضت، وعدد من الاتصالات تطلب مني المغادرة من الساحل الايمن الى منطقة امنة خارج الموصل فترة ٩ حزيران، في تلك الاثناء اتصل بي دكتور فؤاد حسين بخصوص تجهيزنا بالسلاح، واتصلت بالسيد عصمت مسؤول فرع ١٤ من الحزب الديمقراطي، واتصل بي فؤاد حسين وقال كم تحتاج من السلاح فقلت له ٣٠٠٠ قطعة فقال غدا نصف الكمية تستلمها واتت حدد المنطقة التسليم، فقلت له استلمها في الحمدانية، وكان هذا الكلام الساعة ١١، وعندما ذهبنا الى الحمدانية لم يكن لنا اي قدرة للبقاء في الموصل ولك يكن اي جدوى لهذا السلاح لفوات الاوان وانهيار القطعات العسكرية، لذلك هذا السلاح لا يعنى شيء ولهذا تركنا موضوع السلاح من الاكراد.

خلاصة الاسباب المباشرة لسقوط الموصل:

اولاً: عدم وجود خطة امنية للدفاع عن مدينة الموصل، وانا اتحدى كل القيادات العسكرية اذا كان لديهم اي خطة امنية للدفاع عن الموصل ولطالما طلبنا الخطة الامنية في مجلس المحافظة والمحافظة ولكن كانوا يتعذرون ونحن نتصور الاعذار هي فقط لانهم لا يأتمنوننا على الخطة ولكن الحقيقة هي ليست لديهم خطة اصلاً، ولا توجد خطة للدفاع عن المدينة وهم في داخل المدينة، والمتعارف عليه هو الدفاع عن الموصل يكون من خارج مدينة الموصل وليس من داخلها.

فيها وقيادة العمليات ثم سحبت السيارات الى مقر الفرقة الثالثة شرطة اتحادية وتم تفريغ الشحنات فيها وخرجت السيارات بدون نفط وبالتالي اختفى الدليل على انه هذه السيارات ستهرب النفط الخام، وتم القاء القبض على احد مهربين النفط وتم الافراج عنهم، لذلك ان الجيش والشرطة الاتحادية مشتركين بالتهريب، وهذه عمليات التهريب قبل سنة تقريباً، وكل هذه التهريب هي لصالح داعش والمهرب الذي يظهر بالصورة هو اسمه يوسف الجوري اخو خالد الجوري احد الارهابيين المعروفين في داعش وهما تم القاء القبض عليهم وتم اطلاق سراحهم مقابل مبالغ مالية. وهناك الكثير من القضايا الاخرى التي تتعلق بالفساد سوف اذكرها لكم لاحقاً.

- اعتقال الابرياء وعدم اطلاق سراحهم حتى بعد صدور اوامر القضائية بالافراج وعندنا حوداث كثيرة للخط الاول من داعش والافراج عنهم قبل عرضهم على القضاء مثل:

- **رضوان الحمدون** وهو اول والي على الموصل من قبل داعش وسبق ان قام مهدي الغراوي بأعتقاله قبل شهرين من الحادثة واطلق سراحه مقابل مبلغ ٧٠ الف دولار.

- **عزيز المنديل** مسؤول المالية يعمل مع رضوان الحمدون وسبق وان قام عميد ركن اسماعيل مدير الاستخبارات بأعتقاله واطلق سراحه مقابل ٤٠ الف دولار.

- **خالد الجوري** وهو من قادة الدواعش وسبق ان تم اعتقاله في شهر الثالث ٢٠١٤ واطلق سراحه من قبل الغراوي وقتل بعد شهر في مقابلة مع الجيش اثناء قيامه بتهريب النفط في منطقة عين الجحش.

- **يوسف الجوري** شقيق خالد الجوري وهو سبق ان تم اعتقاله من الشرطة الاتحادية واطلق سراحه.

- **حسن سعود والملقب ابو طالوت** وكان من الدواعش في جنوب الموصل وقد سبق ان تم اعتقاله من قبل قيادة العمليات واستخبارات العمليات واطلق سراحه مقابل مبلغ مالي وايضا اصبح لاحقا من قيادات داعش ووالي على الموصل.

- **غسان غانم مجيد الملقب سلمان** وكان مسؤول الاغتيالات والقي القبض من قبل استخبارات الفرقة الثانية ومعه كواتم الصوت وتم ترحيله الى مكافحة الارهاب ولكن تم اخفاء الكواتم والاسلحة واخفاء المبرز الجرمي.

- **خلف سليمان الجبوري** وهو من داعش وكان سجين في بوكة وقام الغراوي بأعتقاله في بداية عام ٢٠١٤ واطلق سراحه مقابل اتفاق مالي على مرحلتين الدفعة الاولى عندما كان قيد الاعتقال والدفعة الثانية بعد اطلاق سراحه وبعد مقتل حسن سعود اصبح خلف سليمان والي الموصل من داعش، في يوم تحرير الشورى في شهر الثاني ٢٠١٤ قام

اللويزي لا زال موجود في تل عبطة وهذه المعلومات التي لدي وعلاقته جيده هناك. ونفس الشيء ينطبق على السيد عبد الرحيم الشمري فهل هناك علاقة لابن اخية السيد العقيد المتقاعد زيد خلف الجاسم بأعداد هذه القوائم لنقل الشرطة والسيد زيد لا زال موجود في منطقة البعاج ويحتفظ بكل املاكه علما انه كل املاك ال النجيفي تصادرت في الموصل من قبل داعش، ولكن السيد زيد لم يصادر اي من املاكه ولم تفجر وما زالت موجودة.

٢- **اما الاسباب الغير المباشرة التي تتعلق بالوضع السياسي:** كانت في سياسية السيد المالكي تجاه محافظة نينوى واثرت كثيرا على المحافظة بشكل كبير حيث سعى السيد المالكي الى اضعاف منظومة الدولة في مختلف مؤسساتها كما منع سبل احتواء الجماهير الغاضبة واول شيء استهدفته تلك السياسة كان القضاء، ففي عام ٢٠٠٩ اطلق الملازم الاول جزاع النار على القاضي ابراهيم الهسنياني في داخل قاعة المحكمة وانا اتصلت مباشرة بالسيد المالكي وحصلت منه على موافقة على احالة الضابط الى القضاء ولكن بعد يومين كان الضابط في نقطة سيطرة ويهدد القاضي مرة اخرى وتم ترقية هذا الضابط ولم يقدم الى المحكمة، وهذا الضابط الان هو ضابط استخبارات في بغداد رغم انه قام بجريمة اطلاق نار على قاضي في داخل قاعة المحكمة، كما ان قائد العمليات الاسبق حسن كريم قام باقتحام بناية المحكمة وكسر الابواب واخذ ٣٣ دعوة قضائية للمتهمين كانت دعاويهم قد اعيدت من مجلس القضاء الاعلى في بغداد للافراج عنهم وقام القاضي برفع دعوة على قائد العمليات الا ان السيد المالكي رفض عرضه على القضاء كما اصدرت قيادة العمليات اوامر بعدم الافراج عن اي متهم حتى ولو حصل على افراج قضائي الا بعد استحصال موافقة ما يسمى بخلية الازمة التي يتحكم فيها ضباط الاستخبارات وغالبا ما يتأخر الافراج عدة اشهر ولا يتم الا بعد دفع مبالغ بالاضافة الى اتهام القضاة بموالاة الارهاب ولطالما طلبت شخصيا من السيد المالكي طرد او محاسبة اي قاضي توجد عليه مؤشرات ولكن يجب الاستعانة بالاشراف القضائي لتقييم القضاة وعملهم وليس ضباط الاستخبارات الذين يقيمون عمل القضاة. المرحلة الثانية هي كانت اضعاف الحكومة المحلية في نينوى واتهام اي شخص يتواصل مع المحافظ بتهمة الخيانة وتهديد كل الضباط وتحذيرهم من الاتصال بالمحافظ حتى اولئك المرتبطين بي اداريا او من خلال اللجنة الامنية وغالبا ما كانوا يبعثون ضباط برتب متدنية ، ومدير الجنسية ارسلوه الى بغداد للتحقيق معه لمدة شهر لكونه يتصل بي، فقالوا له لماذا تتصل بالمحافظ ولماذا بنى لك بناية لدائرة الجنسية جديدة ولو انه علاقتك به غير جيدة لما كان بنى لك دائرة، وهذه الاجواء السياسية كان يتاجر بها بعض السياسيين، وعلى الرغم اني كنت اراجع بالتقرب من قيادة العمليات الا انهم كانوا يفضلون في الاعلام بأننا على وفاق خوفا من غضب المالكي او المحيطين به، وعلى الرغم من هذه الاجواء تم ضبط تواصل مؤسساتي مع قيادة العمليات وتم انشاء مركز عمليات البنية التحتية والتي يقوم بالتنسيق مع

قسم الشؤون العسكرية المدنية وتم اختيار اشخاص كحلقات اتصال دائم مع العمليات من الذين لديهم علاقات طيبة بالعمليات، وتم انشاء مكتب شكاوى المواطنين وهو مكتب مشترك يضم ضابط من كل فرقة مع الممثل القانوني لقيادة العمليات ومدير شؤون المواطنين في المحافظة لمتابعة شكاوى المواطنين، وهذا يعني ان علاقتنا المؤسساتية كانت جيدة ومتطورة، اما العلاقات الشخصية كانت تختلف من شخص لاخر حسب درجة خوفي من غضب الحكومة الاتحادية. ضبط جميع منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع بقيادة العمليات، وسحب الصلاحيات من المحافظ بما في ذلك الشرطة المحلية والشؤون الداخلية والمرور والجنسية، ولان قيادة العمليات تشكيل خارج عن الهيكلية الرسمية للدولة فأن نظام العمل بين قيادة العمليات والفرق من جهة ومع بقي دوائر وزارة الداخلية كان يعتمد على العلاقات الشخصية فقط وليس على قدرة المسؤول بالاتصال برئيس الوزراء بشكل مباشر او مكتبه وخارج السياقات القانوني، فاتحت السيد الماكلي حول الارباك في العمل وتنازع الصلاحيات وخصوصا الامنية وتحديد مهام رئيس اللجنة الامنية ولكن الاجابة جاءت بكتاب رسمي من كلمتين فقط (الامن مسؤوليتنا)، واعتقد ان السيد عبد الرحيم الشمري كان رئيس لجنة الامن والدفاع في محافظة نينوى ويتذكر هذا الكتاب ويمكن الحصول عليه من قيادة القوات البرية. طرحت مع السيد المالكي لعدة مرات تجاوز ضباط على القانون وكانت الاجابات تسويفية. اقام المواطنين عشرات الدعاوى القضائية ضد الضباط المسيئين ولم تحصل الموافقة على محاكمة اي ضابط مهما كانت تهمته ما عدا حالة اغتصاب الفتاة القاصر . بعد انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠١٣ قمت شخصياً بأختيار محمد ابراهيم ممثل المجلس الاعلى واعطائة لجنة الامن والدفاع في مجلس محافظة نينوى بهدف تكليفه بمهمة تقريب وتسهيل التواصل بين قيادة العمليات وبين الحكومة المحلية، واختاريت ممثل المجلس الاعلى لكي يثقون به، كما قمت بتكليف السيد النائب الاول لمحافظ نينوى عبد القادر سنجاري بمهام الامن والاعمار وبعد فترة قصيرة ابلغني بعدم قدرته بالتواصل والعمل مع الجهات الامنية ولهذا قمت بمتابعة انا وقمت بتشكيل الهيئة الامنية العليا والتي تضم المحافظ ونائبيه ورئيس مجلس المحافظة ونائبه لمتابعة الملف الامني كقيادة مشتركة للمحافظة ومع كل هذه المحاولات بقيت قيادة العمليات تقول بان الامن هو مسؤولية عسكرية معتمدين على نص المادة ٣١ عاشرا من قانون مجالس المحافظات الذي ينص على عدم وجود سلطة للمحافظ على الجيش والقطعات العسكرية، وبما انه كل اجهزة الدولة من الداخلية والدفاع هي تحت أمرة قيادة العمليات المرتبطة بقيادة القوات البرية ، فهذا يعني عمليا انه لا توجد سلطة للمحافظ على تلك الاجهزة، ولطالما اعترضنا على هذا الارباك وعدم وجود تعبير محدد لمهام رئيس اللجنة الامنية، ودعمنا توجه رئيس مجلس النواب على تعديل قانون مجالس المحافظات الا انه التعديل تم تجميده بالاعتراض على القانون. اما مهامي التي نص عليها القانون بهذا الشأن فهي ما ورد بالمادة ٣١

علاقتيمعكم تبقى طيبة فيما بيننا، لكي يوصل صورة لرئيس الوزراء بانهم على عداء مع المحافظ ويحرصون على هذه الصورة ان تبقى لانهم يتصورون اذا حدث تقارب مع المحافظ سيخسرون مناصبهم. وصحيح حدثت مشكلة مع ناصر الغنام نتيجة للتجاوزات التي كان يقوم بها ومخالفات قانونية. اما حسن كريم خضير الذي استشهد يعني بالحقيقة هو من الضباط اللامعين ولا نستطيع انكار ذلك ولكن عنده قضية لكونه كان متسبب في قتل اشخاص بالانتفاضة الشعبانية بالعمارة وقتلهم بيده وعليه امر القاء قبض من المحكمة الجنائية العاليا ومصيره متعلق بموافقة السيد المالكي على احالته الى المحكمة وبالتالي رغم انه من الضباط اللامعين لكنه يتصرف احيانا تصرفات مخالفة للقانون كما ذكرت لكم سابقا باقتحام المحكمة وكسر ابواب المحكمة واخذ عدد من الدعاوي لمتهمين مفرج عنهم، وقضية اخرى قام بها وهي اقتحام المحافظة وحرق المحافظة، فالصورة مع قيادة العمليات يمكن ان نعرضها لكم من عدة فديوات موجودة حول الخطابات المشتركة مع قيادة العمليات ولقاءاتي معهم وهي مسجلة ويمكن ان نعرضها لكم الان اذا ترغبون.

رئيس اللجنة التحقيقية :

السؤال الثاني هل فعلا كانت علاقة مصاهرة بين جنابك وبين القنصل التركي؟ وما هو دور القنصل التركي في احداث الموصل؟ وهذه المعلومات جاءت وفق بيانات وافادات من خلال القيادات الامنية الذين التقينا بهم.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

لا توجد مصاهرة وهذه مجرد اشاعة على القنصل التركي السابق احمد يلدز وبالمناسبة عمر ابنته خمس سنوات، وهم جاءوا مرة واحدة دعيتهم الى المزرعة عندي هو وابنته وطلعت الاشاعة على ابنته التي لا تتجاوز الخمس سنوات، وانا ملتزم بالسياقات الرسمية القانونية مع الجهات الدبلوماسية ومثل ان السفير الايراني عندما زار الموصل ورغم العلاقة المتشنجة ولكني استقبلته ودعيته للمزرعة عندي لاني انا لا امثل شخصي وانما امثل دولة عراقية ويوجد سياق يجب ان اتبعه للتساوي علاقتي مع جميع الدبلوماسيين، ووضعه ليس اكثر من قنصل في القنصلية ولا يتدخل الا في الاعمال القنصلية، فكان يسهل بعض المهام مثل تسهيل نقل الجرحى والمصابين الى تركيا للعلاج.

النائب عبد الرحمن اللويزي:

نرحب بالسيد المحافظ وانا عندي مادة اود ان اعرضها وأسمحولي بعرضها وهي فيها فائدة بالتحقيق ويمكن للسيد المحافظ ان يدون الاجوبة من خلال المادة ويجيب عنها بنهاية العرض، توجد مسألة وردت باحد الافادات لاعضاء مجلس المحافظة أرخ سقوط الموصل قبل سقوط ١٠ حزيران، فقد أرخ احد اعضاء مجلس المحافظة بأن سقوط الموصل منذ المظاهرات ٢٠١٢/١٢/٢٥ التي تدهورت الاوضاع الامنية والتي انتهت بسقوط المدينة، وانا عندي مادة بتحشيد

نحن نريد ان نصل للحقائق وليس بالضرورة ان نقتنع بعرض النائب او الضيف وانما نحن نسمع كل شيء وبعدها نقيم المعلومات. ولكن اطلب من اللويزي ان يعرض ما يخص الاسئلة لكي يجاوب المحافظ عليها ولكن الامور التي فيها ادانة يجب ان تعرضها في اللجنة فيما بعد عندما نريد ان نتخذ قرار الادانة النهائي.

النائب عبد الرحمن اللويزي:

السيد المحافظ بعد حضوره الى مجلس المحافظة واحرج اعضاء مجلس المحافظة بان يلتزموا بقرارهم بفتح الساحات للتظاهر وحتى ذهب الى الساحات وفتحها عنوة واصتدم بالجيش، وكما مبين بالفديو الذي سأعرضه الان.

النائب عز الدين الدولة:

انا اريد ان اقول ان الاستاذ عبد الرحمن اللويزي تم طلبه للشهادة لذلك عندما يأتي للشهادة فليعرض الذي بحوزته.

رئيس اللجنة التحقيقية :

استمر استاذ عبد الرحمن اللويزي.

النائب عبد الرحمن اللويزي:

سأعرض لكم الفديو الثالث وسيتبين لكم ماذا يقولون في المظاهرات من شعارات بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨ وفي يوم ٢٠١٣/٤/٢٣ حدثت جريمة الحويجة، وفي نفس اليوم يمكن ان عرض السيد المحافظ باستدعاء كتل سياسية في مؤتمر، وللعلم ان مستشار المحافظ لشؤون العشائر في موجود عند داعش وهو عبد الله احمد عواد وهو يتكلم في هذا الفديو الذي سأعرضه لكم الآن، هذا يوم ٢٠١٣/٤/٢٤ تكلم مستشار المحافظ في مؤتمر كما في الفديو، وفي نفس اليوم ليلاً تم الهجوم من مسلحين على حي ١٧ تموز، وفي اليوم الاخر خرج المحافظ يوم ٢٠١٣/٤/٢٥ بخطاب يقول فيه (ان جريمة الاجهزة الامنية التي قتلت عمدا متظاهرين الحويجة ولذلك قامت مظاهرات واشتباكات في الموصل انتصارا لاخوانهم في الحويجة وهذا مؤشر عن الارتباك وعدم وجود خطط فعالة للقوات الامنية لمعالجة الاحداث وهذا ما قلناه سابقا بأن بعض الاجهزة الامنية متشغلة بالاجندات السياسية وقياداتهم في بغداد وهم منشغلون بتنفيذ تلك الاجندات السياسية اكثر من تنفيذ أمن المواطن، ان قرار مجلس المحافظة المرقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٣ بخروج الشرطة الاتحادية والجيش من مدينة الموصل واوكل تنفيذ ذلك الى محافظ نينوى وانني اقول بان الوقت قد حان لتنفيذ ذلك القرار واطلب من قوات الشرطة الاتحادية والجيش الانسحاب من شوارع مدينة الموصل الى ثكناتهم وترك الملف الامني بيد الشرطة المحلية حصرا واطلب من المواطنين التعاون فيما بينهم وتشكيل لجان شعبية في المساجد والاحياء). هذا ما قاله المحافظ علما ان حي ١٧ تموز محتل ويطالب الاجهزة الامنية باخراج الجيش والشرطة الاتحادية من المحافظات. انا

مظاهرات عام ٢٠١١ وليس الى مظاهرات ٢٠١٣ فهذا تزوير متعمد للادلة وتقديمه الى جهة رسمية وهي جريمة يحاسب عليها القانون.

رئيس اللجنة التحقيقية :

سوف نحقق بهذه الفديوات وتاريخها التي قدمها السيد النائب عبد الرحمن اللويزي.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

والان سوف اجيب على الاسئلة. موضوع اغتصاب الفتاة القاصر في الموصل هي قضية هزت الرأي العام ولا يمكن السكوت عليها باي حال من الاحوال ولا يمكن ان يطالبني السيد النائب او غيره بان اتهاون باعراض الناس بهذه الطريقة . وثانيا انا عندما طالبت فأني طالبت بان يحاسب الضابط المسيء ولم اطالب بأن يحاسب الجيش ولم اعمم ان الجيش كله يغتصب النساء.

ثالثا: ان حادثة الاغتصاب اعقبها قرار لمجلس محافظة نينوى والقرار هو ملزم بالنسبة لي واذا كان السيد النائب يعتقد انني يجب ان اواجه مجلس المحافظة عندما يصدر قرار، والتسجيل واضح بان مجلس المحافظة قرر وترك الكرة في ملعبي لكي أخذ دوري كمحافظ، فما الذي اقوم به كمحافظ في رأيك؟. اما المظاهرات والاعتصامات فهي حق مشروع لكل عراقي بنص الدستور ولا يحق لي ولا يحق للسيد النائب ولا لاي شخص في العراق ان يعترض على متظاهرين ومن يعترض على المتظاهرين طالما انها مظاهرة سلمية هي ضمن المسؤولية القانونية وانا اطبق القانون والنظام.

رابعاً: ما حدث في يوم الحويجة هو بالتأكيد كان عمل هز كثير من الناس وليس انا فقط واعتقد قضية ليست سهلة ولا يمكن ان نقبل بان تبرر بهذه الطريقة ولا زلت اقول لحد الان اننا عندما نقول يجب ان نحقق هذا لا يعني ان نقتل او نحكم وانما عندما نقول يجب ان نحقق فهو يعني ان القضاء هو الذي يقول كلمته فأذا كانوا ابرياء او غير ابرياء فان القانون هو الذي يقتص منهم.

خامساً: هناك فرق كبير جدا بين ما تحدثت به في توصيف الحالة وبين رؤيتي انا للحالة، فأنا في هذه المؤتمرات الصحفية اوصف حالة حقيقية، انا لا اريد ان اقول مثل ما يقول البعض بان يكون الامر لداعش فقط، وانما انا اريد ان اوصف الحقيقة التي حدثت في الموصل، داعش عندما سقط الساحل الايسر من الموصل لم تعبر ولا سيارة من داعش الى الساحل الايسر وانما الجيش هو الذي فر من الساحر الايسر بدون قتال، وعندما هرب الجيش بدون قتال من الجانب الايسر للموصل ظهر كثير من الناس وكما يعلم اهالي الموصل جيدا انهم قد يخرجون لحماية مساكنهم في الاحياء، وهناك بعض الخلايا النائمة التي كانت من الفترة السابقة من فترة بداية الاحتلال ولم تقم بأي نشاط وهنا بدأت

تتجمع عندما رأت انه لا يوجد اي سلطة في المحافظة. وهذا كله توصيف للحالة ولا يعني انني اقول أؤيد هذه الجهة او تلك وانما اصف الحالة واضعها امام العراقيين ولهم الحق في معرفة الحقائق كما هي، وانا اعمل التشويهات للحقائق كما يفعل الاخرين.

سادساً: ان ما تحدث به بعض اعضاء مجلس المحافظة، كما ذكر السيد النائب عبد الرحمن اللويزي، فأن الخلاف مع اعضاء مجلس المحافظة هو غير هذا الذي ذكره وانما الخلاف يتعلق بثلاث نقاط. النقطة الاولى هي انه كانت هناك جهات تريد ان تعطي رشوى بيت لكل شخص لأقالتي، وكما ان هناك احد الاشخاص منحهم كل شخص من اعضاء مجلس محافظة نينوى مبلغ ٥٠٠٠ دولار في اربيل لغرض اقالة المحافظ واتصور ان السيد النائب عبد الرحمن اللويزي يعرف ذلك. النقطة الثانية هو انني طلبت او قلت وصرحت علناً ان بعد تحرير الموصل من الافضل ان تكون انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات حتى نستطيع ان نكون امام وضع سياسي جديد لكي لا نعود لنفس الوجوه السابقة مرة اخرى، وهذه النقطة اثارت مجلس المحافظة بشكل كبير لان الانتخابات المبكرة معناها لا فرصة اخرى للفوز او الاستمرار في عضوية مجلس المحافظة. النقطة الثالثة للخلاف مع اعضاء مجلس المحافظة هي انني طالبت من جهتان من اعضاء مجلس المحافظة اعلان موقفهم الصريح من داعش، بمعنى لا يمكن ان يكون اخ نائب رئيس مجلس المحافظة يذهب في داخل الموصل ولم يحدث له اي شيء، لذلك انا طالبت من جهتين ان يبينوا موقفهم الصريح وبالتحديد (الجبهة التركمانية والحزب الاسلامي) ولا يخفى بان الحزب الاسلامي خلاياهم وكوادرهم غير ملاحقة في الموصل لذلك لا يسعني الا ان اطلب موقفهم الصريح من داعش. لذلك تلك القضايا الثلاثة تسببت بهجمة كبيرة من مجلس المحافظة وبدأت هذه الهجمة بالانتهاء.

اما موضوع المفاوضات الذي تحدث عنه النائب عبد الرحمن اللويزي فالحقيقة ليست كما يتصورها النائب او اعضاء مجلس المحافظة ولكنهم لم يسألوا لكي يعرف. ولقد اتصل بي السيد محمد النجار من الامم المتحدة بعد احداث الموصل وقال بأن لديهم مشروع يدخل في موضوع المصالحة الوطنية وانهم يريدون استيعاب كل الجهات ضد داعش، فذكرت له من الصعب تحقيق ذلك مع الحكومة وهناك رفض في بعض الجهات فقال لدينا تخويل من المرجعية بذلك. وعلى هذا الاساس عندما تحدثت وقلت ان هناك تفاوض، لم اقصد بان انا الذي يتفاوض، وانما من معرفتي السياسية باني اعرف ان هناك تفاوض يجري لاستيعاب اكبر قدر ممكن وتجهيزهم ضد داعش. وفي التسجيل الذي ذكره السيد عبد الرحمن اللويزي، انا كنت واضح وقلت باننا نستوعب كل جهة تؤمن بالعراق وتقبل بالسيادة العراقية وتقبل بالوضع العراقي ضد جهة خارجية تريد ان تستقطع اجزاء من العراق ولكن كل هذه الذي اقوله هو كلام كيفية معالجة الازمة ما بعد الاحتلال

داعش، ولكن الضغط الكثير عليها غلق امامها ابواب التي كنا نريد ان نفتحها بسحبهم الى العمل السياسي وترك السلاح ودفعهم بهذا أتجاه.

النائب عز الدين الدولة:

نقطة نظام، المطلوب من السيد المحافظ ان يجاوب على السؤال فقط ودون الاسهاب بالتفاصيل.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

وبالنسبة لقيادة عمليات تلعفر وقيادة عمليات البادية والجزيرة فانها لم تتصل بنا ابداً بالفترة السابقة، والوكالات الاستخبارية فقط اعرف عددها واحياناً اعرف من هم مدرائها ولا يتصلون بنا وليس لهم اي ارتباط بالمحافظة ولا يقدمون اي معلومات للمحافظة بما فيها استخبارات شرطة نينوى وفي اليوم الاخير عندما قدمت معلومات لم تطلع المحافظ عليها وانما اعطت المعلومات الى بعض اعضاء مجلس المحافظة، وبالنسبة للقادة العسكرين انا الذي حضرت اليهم وبدون ان يرسلوا الي ولم يرسلي لي وانا اعتراضي عندما تحدث عبد الرحمن اللويزي بان عبود قنبر البلغني، عبود قنبر لم يبلغني ولم التقي معه الا مرة واحدة، وعلي عيدان في كل زياراته للموصل لم يلتقي بي ولا مرة، وفي الزيارة الاخيرة انا ذهبت بنفسي لان الوضع لا يتحمل مثل هذا التعامل، وتم سحب خط الصد نعم انا القول تم سحب خط الصد ، والقضية ليست فقط قضية عدد وانما التجهيزات والتسليح لدى الشرطة الاتحادية وانا في الحقيقة لدي اوراق سأودكم بها لجميع أمري الالوية والافواج في الشرطة الاتحادية كما ذكرت توجد ١١ فوج للشرطة الاتحادية في الساحل الايمن من مدينة الموصل، وكثير منها لم تقاتل وانسحبت بدون قتال، اما عدد افراد الشرطة المحلية في الافواج الاربعة كل فوج لا يتعدى ٢٠٠ الى ٢٥٠ فرد المتبقي منها، والمديريات العاملة تحت امرة الشرطة المحلية هي مديرية شرطة الحدباء (ليس جميعها) فقط منطقة ما بعد المستشفى (المأمون والمنصور) كلها تابعة لقيادة عمليات الشرطة الاتحادية، وجزء من مديرية شرطة ام الربيعين وهم فقط في منطقة ١٧ تموز، اي عدد الموجودين سواء من مراكز الشرطة او في افواج الطوارئ التابعين للشرطة المحلية لا يتجاوزن ١٥٠٠ مقاتل.

النائب فارس السنجري:

من خلال بعض الافادات كان هناك مشادة كلامية بينك وبين السيد عبد الرحمن ابو ريغيف نائب قائد عمليات نينوى وايضا بينك وبين عميد اسماعيل ضابط استخبارات قيادة العمليات؟ من خلال بعض الافادات هنا في هذه اللجنة ذكروا انك ذهبت الى الاردن لحضور المؤتمر وهذا المؤتمر كان معترض عليه الحكومة العراقية وانت حضرت المؤتمر؟ من خلال الافادات الموجودة ذهابك الى قطر؟ فارجو توضيح ما علاقتك بقطر؟ والسؤال الاخير هو عندما دخل الجيش الى

مقر محافظة نينوى خلال ٢٥ شباط ٢٠١١ على متن الهمرات فكان ايضاً لجنة تحقيقية وثبتت ذلك وتعرض في مجلس النواب وحرق المحافظة وبعدها دخل السيد اللواء محمد صبري واخلى السيد اسامة النجيفي رئيس مجلس النواب، قبل هذا وصلوا المتظاهرين الى غرفة المحافظ والسيد رئيس مجلس النواب موجود فكان اتصال هاتفي بين السيد المالكي والسيد اسامة النجيفي، فما الذي دار في هذا الاتصال؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

بالنسبة لموضوع المشادة الكلامية بيني وبين السيد عبد الرحمن ابو رغيف وعميد اسماعيل في الحقيقة انا لم اريد التطرق اليها لاني اعتبرها نوعا ما قضية شخصية، السيد عبد الرحمن ابو رغيف هو من الشخصيات التي احترمها ورغم حدثت مشكلة اعتبرها شخصية وهي قتل ابن عمي طفل عمره ١٠ سنوات قاموا باطلاق النار عليه مجموعة من الفرقة الذهبية وحدثت الحادثة امام بيتي تحديدا واشبك معهم افراد حمايتي ومسكوهم والقوا القبض عليهم وكان المفروض يقدمون الى المحكمة بتهمة الجريمة المباشرة لانها جريمة مشهودة ولا تحتاج استاذان حتى من القائد العام للقوات المسلحة، جاء بنفسه بقوة وقام بتخليصهم وعدم تسليمهم للشرطة للتحقيق معاهم وتم بعد ذلك ارسال مسدسات مختلفة غير المسدسات التي قاموا باطلاق النار منها وبالتالي تسويف القضية بطريقة غير صحيحة، فعندما كان لقاءي مع عميد اسماعيل وعبد الرحمن ابو رغيف كان بعد الحادثة باربع ايام تقريبا وفي الحقيقة رفضت ان اسلم على عميد اسماعيل وقلت له (انت حميت القاتلين) وعبد الرحمن ابو رغيف انتصر لضابطه اسماعيل فحدثت مشادة كلامية بهذا الخصوص، اما مؤتمر الاردن انا جاءت لي دعوة لحضور مؤتمر الاردن ولكن قبل حضور المؤتمر وردتني معلومات عن المؤتمر بأن ان يرجح محاربة داعش كما كنت اتصور، فكانت فكرتي عن المؤتمر أن هناك مؤتمر لجمع القيادات السنية لمحاربة داعش، ولكن وردتني معلومات بأن هناك رفض من بعض الجهات في محاربة داعش لذلك لم احضر المؤتمر ولم احضر اي جلسة من جلساته وانما انا كنت في عمان والتقيت مع بعض الشخصيات العراقية وسألتهم عن توجه المؤتمر فقالوا متوجهين الى البقاء (بين بين) بمعنى متأرجحين، اما ذهابي الى قطر نعم انا زرت قطر مرة في دعوة من مؤتمر المدن العربية المنعقد في قطر وكان في عام ٢٠١٣ اتصور، وكان معي رئيس بلدية الموصل وفي زيارة رسمية وكان معي من بغدا ومن كركوك وبعض المدن العراقية الاخرى، ولم التقي مع اي مسؤول قطري رسمي لحد الان ولو اني لا علاقة للموضوع، وحتى لو التقيت بمسؤول قطري فأنا اعرف انها ليست جريمة. مظاهرات عام ٢٠١١ وحرق المحافظة هذه قضية اعتقد ان التحقيق في مجلس النواب لم يكتمل وفعلا قائد العمليات اركب المتظاهرين وهم يحملون العلم العراقي القديم فوق سيارته الهمر الشخصية واقتحم بناية المحافظة ثم قام بكسر ابواب المحافظة بيده

لقيادة العمليات في نينوى من خلال لقائي معهم وهم يعطون كل التطمينات بتماسك الوضع وقوتهم وبالتالي نحن نستمع الى ارائهم لانهم هم المسؤولون عن هذه القضية، ويمكن ما اصدره الغراوي بالتسجيل الذي عرضته لكم حول الغراوي يوم ٥ حزيران وهو يتكلم عن التماسك والقدرة على صد هجوم داعش.

النائب عبد الرحيم الشمري:

عندي مجموعة اسئلة وهي كالتالي، ذكروا اعضاء مجلس محافظة نينوى وهم كل من (ضحوي، خالدة، حسام الدين، نوفل، خلف الحديدي، شيخ عمر الياسر، عبد الرحمن الوكاع، نور الدين قبلان) بأنك يوم ٢٩ حزيران طلبت منهم تخويل في التفاوض مع مجاميع الموجودة بالموصل، وعندما رفضوا قلت انا قطعت شوط كبير بعملية المفاوضات، وتطور الحديث الى انه من يتصل ببغداد ليس معي نقطع علاقتنا ببغداد وحتى قالوا لك ببعض التفاصيل الادارية وانت اجبت عليهم، ولكن هل هذا الشيء حصل وانت ذكرت بان الامم المتحدة طلبت منك هذا الموضوع، اذا انت تقول قطعت شوط بالمفاوضات فمن هي تلك المجاميع التي تفاوضت معهم؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

ضحوي وخالدة والاخرين هؤلاء بيني وبينهم خصومة حول موضوع معين وانا ذكرت سبب الخصومة وهو ما حدث نتيجة لحادثتين وقسم منهم الى الان لم يصدر منهم اي تصريح حول داعش، ولكن يظهر انهم بدأو بطريقة اما انهم لم يفهمومها او لا اعرف، فأنا لم اقل انا اتفاوض وانما قلت هناك تفاوض، فالتفاوض تقوم به الامم المتحدة ولا نحتاج الى تخويل، ولا التفاوض يحتاج الى تخويل من مجلس المحافظة فهذه قضية سياسية ولا يوجد لها صلة بمجلس المحافظة فهي قضية سياسية تحسم ضمن المصالحة الوطنية، وكل الذي ذكرته هو انه هناك تفاوض، وبالنسبة لقطع العلاقات مع بغداد، هذا ليس صحيح قطعا، ولكن هل كانوا يقصدون العلاقة مع السيد المالكي؟ او مع مؤسسات الدولة في بغداد؟ اذا كانوا يفهمون بان بغداد هي فقط السيد المالكي او الجهة المحيطة بالسيد المالكي فهذا خطأ لان بغداد اوسع من ذلك، وانا كنت دائما مصر واحث على الالتقاء مع مؤسسات الدولة العراقية ولكن في عملية تحرير نينوى في ذلك الوقت الذي لم يكن هناك استجابة حقيقة من بغداد كنت اقول بان الاتصال مع السيد المالكي غير مجدي ولا اعتقد ان سيأتي بنتجة لانه لم يناقش القضية فهذا كان رأيي الشخصي، لكن كأتصال وادامة علاقات فنحن لم نتوقف ابدا عن الاتصال مع بغداد في اي ظرف من الضروف.

نائب رئيس اللجنة التحقيقية احمد الجبوري:

سأذكر نقطة لكي تثبت في المحضر، السيد المحافظ انت جنابك لم تقول (انا قطعت شوط بالتفاوض)؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

انا قلت بان هناك تفاوض وانا لا اتذكر نص كلامي ولكن انا قلت ان هناك تفاوض ولم يسألوني اعضاء مجلس المحافظة عن من يتفاوض او مع من يتم التفاوض، فأنا قلت ان هناك تفاوض يجري حول المصالحة الوطنية للتحشيد الناس ومعظم الجهات ضد داعش.

النائب عبد الرحيم الشمري:

في الشهر العاشر وايضاً في مجلس محافظة نينوى، ونفس الاعضاء الذين ذكرتهم قبل قليل، قالوا لك بأنك في ٢٦ حزيران انت قلت هناك تفاوض مع مجاميع في داخل الموصل فقالوا لك (اين وصلت هذه المفاوضات ومع من؟) ولكن انت لم تجيب على السؤال واعادوا عليك السؤال ثلاث مرات وفي المرة الثالثة قلت بان بعض الجهات النقشبندية والبعثية، فهل هذا صحيح؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

كما قلت قبل قليل بان التفاوض كان من قبل الامم المتحدة مع بعض الجهات وهذه التفاوض في تقديري انا في بادئ الامر، وانا سأتكلم كلام سياسي لانكم انت تسألون اسئلة سياسية، في بادئ الامر سقوط الموصل كان لهذه الجهات امكانية وداعش لم تكن مسيطرة على الموصل بصورة كاملة وبعد ثلاث اسابيع تقريبا من سقوط الموصل بدأ داعش بتغير سياستها وبدأت تفرض نفسها على البقية وتسحب سلاح البقية فبالتالي اذا كان هناك امكانية في اول الايام واول اسبوع لتحريض تلك الجهات ضد داعش فهذه الامكانية انتهت بعد شهر ونصف او شهرين من سقوط الموصل، وهذه المواقف السياسية بتقديري انا، وانا لم اعرف بالتفاوض الا من قبل الجهات الرسمية في الامم المتحدة.

النائب عبد الرحيم الشمري:

انت قلت اكثر من مرة بأنك تطبق قرارات مجلس المحافظة وتحترم القانون، لماذا لم تقل بان الامم المتحدة هي التي تفاوض؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

هذا النقاش لم يحدث لانه لم يسألني احد عن الموضوع ولاانني اعرف ان كل هذه الجهات الموجودة في مجلس المحافظة هي لها مرجعيات سياسية اخرى وهي التي تتولى هذه القضايا السياسية، بمعنى عندما اتحدث مع عضو من التحالف الكوردستاني فانا اعرف ان هناك قيادة كردية تهتم بهذا الموضوع السياسي، وعندما اتحدث مع عضو من الحزب

انا لا اعرف سعود الفياض شخصياً، فقد ابلغوني حكومة الاقليم بان هناك عدد من المعتقلين تم التحقيق معهم وانتهى التحقيق وسوف يطلقون سراحهم وكانوا بحدود ١٠٠ معتقل من اهالي نينوى، واستلمناهم من اربيل وجئنا بهم للموصل واطلقنا سراحهم واخرجناهم بالتلفاز واعطيت لكل واحد منهم ٢٠٠ الف دينار كهدية، واذا كان فيما بينهم الارهابي سعود الفياض فلا اعلم بذلك.

النائب عبد الرحيم الشمري:

يوم ١/٢٤ انت ذكرت لكتلة النهضة سيناريو لسقوط الموصل وحتى المحاور وحتى قلت الشرطة الاتحادية سوف تنسحب؟ انت ذكرت على تلفزيون سما الموصل انت قلت اذا الجيش لا يقدر ان يدافع عن المدينة فنحن نستطيع ان ندافع عن المدينة؟ انت ذكرت مرة واحدة ذهبت لفطر، بمعنى انك لم تذهب لفطور يوم ٥/٢٥ لمدة يوم واحد فقط ورجعت؟ المؤتمر الذي انعقد في عمان هل دعيت اعضاء مجلس المحافظة ورفضوا ان يذهبوا معاك ومنهم استاذ عويد؟ انا اريد رأيك عن النقشبندية والبعثية هل هم ارهابيين ام ماذا؟ وعند دخول النقشبندية الى حي ١٧ تموز انت ذكرت بأن هؤلاء مواطنين وطلبت التحقيق في ٤/٢٥ ماذا تعرف عن عضو المجلس هدى زكي؟ وهل ثبت عنك بانها تنظم مع داعش؟ وبعدها لماذا بدأت تتنقل بسيارتك؟ انا اعتقد ان المظاهرات بدأت بداية صحيحة ولكن سيست لاحقاً، لذلك يوجد بعض المسؤولين ذهبوا الى المظاهرات وتم طردهم ومنهم زهير الاعرجي، وانت تظهر اكثر من مرة ليلا مع المتظاهرين؟ هل انك ذكرت في الاعلام او امام مسؤولين بان هذا الجيش هو (جيش المالكي او جيش صفوي)؟ عندما ذهبت الى عبود قنبر وعلي غيدان، هل طلبت منهم همرات لحماية المحافظة؟ وطلبت منهم ان تسلح المدنين فمن هم هؤلاء المدنين الذين تريد ان تسلحهم؟ انت ذكرت في كل المرات بأنك تريد الشرطة ان تسمك زمام الامور، علماً اني خلال الاربع سنوات التي عملنا بها معاً لم ارى منك اشادة بالشرطة بل على العكس انت كنت تحاربهم مثل الضابط خالد جارو؟ وبعض الضباط الاخرين، وحتى لم تترحم عليهم عند استشهادهم مثل عبد الناس وشامل؟ وانت ذكرت لاعضاء مجلس محافظة نينوى بان الحمداني عند ذهابه لمنطقة الشورى ووجد سرداب ويوجد فيه ناس غير عراقيين والحمداني اتصل بالغراوي والغراوي جاء بسيارات سوداء وهربهم، ما هو تفسيرك لذلك؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

بالنسبة لسؤالك بخصوص ما في يوم ١/٢٤ انا قلت بان الشرطة الاتحادية ستهرب وعندي خطة ثانية، في الحقيقة ان المعلومات التي كانت تصل عن الشرطة الاتحادية بانها ليس لها خطة للدفاع عن المدينة ولكن لديهم خطة كيفية الانسحاب، وقال الغراوي ذلك في قناة البغدادية قال عندما اتصلت مع قائد الشرطة الاتحادية فقال له كيف أتي الى

الشريط الحدودي واسحب كل الفرقة للشرطة الاتحادية، وهذه موجودة بالتسجيل في البغدادية، ونحن جميعا نعرف بأن الشرطة الاتحادية بانها لا تريد ان تقاتل في المدينة، وبالنسبة للخطة البديلة التي كنت اتحدث عنها هي انا كنت دائما اقول بان هناك اربع خطوط دفاعية لمدينة الموصل وهي الخط الاول هو الشرطة والجيش الموجودين، انا هؤلاء انهارو لا سامح الله كنا نقول سوف نعتمد على الشرطة المحلية، واذا انهارت الشرطة المحلية سوف نعتمد على البيشمركة، واذا البيشمركة لم تأتي او انهارت، لم يبقى لنا الا الخط الاخير وهو تشجيع اهالي مدينة نينوى في الدفاع عن مدينتهم، وهذه هي الخطة البديلة وكنت اصرح بها ولا اعتقد انها فيها مشكلة، فأذا انهارت كل الحلول لم يبقى سوى الاستنجاد بأهل المحافظة. اما ذهابي لدولة قطر ليوم واحد، فانا لم اذهب لقطر لمدة يوم واحد، وانما انا ذكرت سابقا بانني ذهبت الى قطر في كل حياتي مرتين فقط، الاولى ذهبت لقطر لحضور مؤتمر علمي وامام الاعلام وهو مؤتمر فكري علمي ولا اتذكر متى، والمرة الثانية ذهبت الى قطر هو حضوري مؤتمر المدن العربية، وغير هذه المرتين لم اذهب ابدأ ولم التقي في اي زيارة بأي مسؤول قطري، ولكن للدقة استقبلنا في المطار امين عاصمة الدوحة فقط. اما بالنسبة للسؤال هل دعيت اعضاء مجلس المحافظة لمؤتمر عمان وانت ذكرت بالاخص عويد الجحيشي، انا لم ادعي عويد الجحيشي لمؤتمر عمان، وانما كان حاضر في مؤتمر عمان احد افراد نفس الكتلة التي ينتمي اليها عويد وهو عبد الله احمد عواد والذين ينتموت الى كتلة عشائر ام الربيعين، فأنا لم ازكي عويد وانما سألوني هل يوجد دعوات ولكن انا لا ادعي احد ولا امنع احد من الحضور. للتحقيق في ١٧ تموز عام ٢٠١٣، نعم بعد ان حدثت في ١٧ تموز عام ٢٠١٣ ايضا سيطروا جماعة على المنطقة وهجمت القوات الامنية ولهذا ان خالد الحمداني كان يتكلم ويقول ان عندنا خبرة في السيطرة على الهجوم على نفس المنطقة، الذي حدث في ذلك اليوم انه تم نشر صور لخمس او ست اشخاص بالملابس المدنية مقتولين ويوجد بقربهم بنادق وعلى ان هؤلاء ارهابيين وتم قتلهم من قبل الشرطة الاتحادية، الملاحظة التي كانت موجودة ان الخمس اشخاص البنادق كانت بدون مخازن والاشاعة التي بين الناس انهم هذه عملية مفبركة وقاموا بقتل اشخاص مدنيين وهم عمال بناء وخرجوا لعملهم صباحا فقتلوهم ورموا بجانبهم بنادق ولم ينتبهوا للبنادق بدون مخازن، وهذه الشائعة كانت بين الناس وانا واجبي كمحافظ ان اطلب التحقيق في هذه القضية وانا ذكرت ان كان هناك شيء فاطلب من ذوي الضحايا التقدم بالشكوى لكي نحقق في هذه القضية. اما هدى زكي عضو مجلس محافظة نينوى هي تأخرت الى الالتحاق لفترة ثم التحقت الان وهي تداوم مع اعضاء مجلس محافظة نينوى وهي لم تتنقل بسياراتي وانما دخلت لدهوك بسيارة رئيس مجلس محافظة نينوى وهي موجودة فاذا عليها اي مؤشر فهي موجودة وبامكانكم ان تسألوها. بعض

نقطة نظام: عبود قنبر هو قال بأنه ارسل همرات الى المحافظة.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

لا اعرف بذلك ولم يبلغني بهذا الشيء. ولكن انا ايضاً المفروض ان اقول ان قبل عدة اشهر عندما بدأت المشاكل في تل عبطة واصبح هناك هجوم واعتراض الشرطة بانه ليس لديهم سلاح ثقيل، لديهم فقط رشاشات خفيفة، ولذلك اتصلت مع السيد عدنان الاسدي وطلبت منه تسليح الشرطة سلاح ثقيل، ولا افهم ما هي خطتكم بان الجيش والشرطة الاتحادية وهم تسليحهم بسلاح ثقيل وهم موجودين في داخل المدينة، والشرطة المحلية الذين لديهم اسلحة خفيفة ارسلتوهم الى خارج المدينة، ويهجم الارهابي على الشرطة المحلية ويقتلهم من مسافة بعيدة اكثر من ٥ الى ٦ كيلومترات والشرطة المحلية مدى سلاحهم ٨٠٠ متر، ولماذا لا تجعلون الشرطة الاتحادية والجيش يسكون اطراف المدينة وخارج المدينة وتجعلون الشرطة المحلية الذين يمتلكون اسلحة خفيفة هم من يسكو داخل المدينة؟ او تسلحون الشرطة المحلية بسلاح ثقيل وتتركوهم خارج المدينة لكي يتمكنوا من الارهابيين، فكان جواب السيد عدنان الاسدي هو لا يوجد سلاح ثقيل وننتظر يصلنا سلاح ثقيل وعند وصول السلاح سوف نخصص لكم سلاح ثقيل، اما بالنسبة لمن طلبت السلاح، انا قلت نحن لدينا خيار الاخير هو الاعتماد على اهل المدينة لان اهل المدينة تم سحب السلاح منهم منذ سنين طويلة وانا اعلنت بانني طلبت من اهالي الموصل بان يتجمعون ويسموا مدينتهم الى مناطق واحياء وهذا اعلان رسمي في التلفاز لكي يتجمعوا ويدافعوا عن مدينتهم ونحاول ان نوفر لهم السلاح قدر الامكان. اما بالنسبة لسؤالك عن محاربتي الشرطة مثل خالد جارو وشامل وعبد الناصر، حقيقة انا لم احارب الشرطة وانما انا احارب من يتجاوز القانون، المقدم شامل يمكن السيد احمد الجبوري كان يعرف جيدا بان شامل كان قريب مني وعلاقتي به طيبه وحتى قبل ان اكون محافظ ولكن ان ملزم ان التزم بالقانون وعندما اسمع بأن المقدم شامل قتل شخص في المستشفى فمن واجبي ان اقدمه للمحكمة وعندما اسمع بان خالد جارو مات بيده شخص بسبب تعذيبه فمن واجبي تقديمه للقضاء، اما عبد الناصر كان اعتبره من الاشخاص المقربين كثير مني ولا توجد معه اي مشكلة، فكان المشكلة فقط مع خالد جارو وشامل لتجاوزهم القانون ومخالفتهم للقانون وطلبت محاسبتهم. اما موضوع الشورى والحمداني فهذه معلومات استخبارية جاءتنا وكلام نسمعه في المجالس الخاصة ولم يكن كلام رسمي، ونحن نتداول المعلومات في جلسات خاصة وليس في اعلام او تصريح رسمي، فقلت وردتني معلومات ولم يؤكدها احد بعد ذلك.

النائب عبد الرحيم الشمري:

هل خالد الحمداني ابلغك بذلك؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

كلا لم يبلغني بذلك، وانما في جلسة اصدقاء سمعت الاخبار عن هذه. وحتى السيد عدنان الاسدي أشار في التلفاز عن بيت سري، وفيه مخبئ سري ويفتح بطرق خاصة. وفي موقف الظاهرات يمكن القديو الذي عرضته واضح فيه موقف السيد عبد الرحيم الشمري فيه.

النائب عباس الخزاعي:

عند وصول الفريق عبود قنبر وعلي غيدان وحضرتك المحافظ والتقيت معهم مرتين، حسب رأيك من كان يدير العمليات ميدانياً مهدي الغراوي ام عبود قنبر وعلي غيدان؟ وبالنسبة لموضوع المئة معتقل في اقليم كوردستان الم يكن من المفروض ان يعرضوا على دوائركم الامنية من مكافحة الارهاب وغيرها فهذا سياق قانوني في كل المحافظات عندما يأتون بمتهمين الى المحافظة فالمفروض ان تتأكدوا منهم وخاصة بينهم مجرم ارهابي ومحترف؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

بالنسبة لوصول قنبر وغيدان ومن يدير العمليات، هذه من القضايا التي لحد الان لا افهمها، فالواضح ان وجود قيادة مثل عبود قنبر فهو المتحدث الاول في العمليات، اما مهدي الغراوي فلا يستطيع ان يتحدث امام قنبر، وعندما سألت على السياقات العسكرية حول هذا الموضوع قالوا لي ان المفروض ان يصدر امر عبود قنبر بأن يستبدل القيادة، ولكن عبود قنبر هو المتصدر للمشهد والغراوي لم يتكلم بأي كلمة عندما حضر عبود قنبر. وبالنسبة لاطلاق سراح المعتقلين، في الحقيقة لم يسلموا الينا رسميا بكتب او دعاوي او على ذمة قضايا او يتم الافراج عنهم، وانما كانوا يمكنهم ان يطلقوا سراحهم من داخل اقليم كوردستان، ولكن نوع من اعادة العلاقة بيننا وبين الاكراد وخاصة ان بعض اعضاء مجلس المحافظة يتهمونا بان الاقليم مسيطر على الموصل او الاقليم لا يتعاون معنا، لذلك من باب التقدير قام السيد وزير الداخلية في كوردستان اتصل بي وقال لي انا اقدر او اوصل المفرج عنهم الى منطقة الكلك واتركهم ولكن من الافضل ان تأتي انت بنفسك وتستلمهم لتحسين العلاقة بين العرب والاكراد، وفعلا ذهبت الى الاقليم واجمعت مع وزير داخلية الاقليم وقالوا كلام طيب وذو علاقة طيبة وتتجاوز الخلافات واطلق سراحهم، وكان دورنا فقط ان نوصلهم الى الموصل، وطلعنا بالتلفزيون وعلنا فأذا كان بينهم مجرم كان بالامكان ان تعتقلهم القوات الامنية.

نائب رئيس اللجنة التحقيقية شاخةوان عبدالله :

نرحب المحافظ وصراحته في سرد الموضوع، انا عندي عدد من الاسئلة، انت قلت ان حوالي ١١٠ سيارة من الشرطة الاتحادية خرجت، هل كانت السيارات عسكرية ام مدنية؟ واذا كانت مدنية من اين حصلوا عليها؟ وذكرت بان هناك

استجابة من قوات البيشمركة للدخول للموصل ولكن حكومة المركز رفضت ذلك، بقناعتك ما هو السبب؟ وخاصة ان الموصل على حافة السقوط؟ هل كانت خطة من الحكومة لتسليم الموصل الى داعش؟ ام كانت هناك خطة اخرى؟ هناك طلب تم رفضه لتسليح العشائر الرفض كان من عبود قنبر ام الغراوي؟ وما هو سبب وجود قوات العسكرية داخل المدينة؟ علما ان الموصل هي المحافظة الوحيدة التي يتواجد فيه العسكر داخل المدينة؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

بالنسبة للسيارات ١١٠ هو كلها من نوع بيك اب وتحمل رشاة احادية. ونتيجة الاسترسال بالكلام نسيت ان اقول بان هذه السيارات تجمعت قبل دخولها للموصل في منطقة الهرمات (المفالح)، ومقدم ريان في شهادته قال: (انه اتصل بالغراوي وقال له هؤلاء الارهابيين مجتمعين الان ومعهم ١١٠ سيارة ومتحضرين للهجوم وحصل المقدم ريان على هذه المعلومة من احد المصادر المزروع في داخل الارهابيين، فأبعث طائرة واحدة لتقضي عليهم، فقال الغراوي لا توجد لدينا طائرات) وهذا الكلام في شهادة ريان، اما الارهابيين الذين اقتحموا وهجموا على الشرطة الاتحادية ووصلوا للشرطة المحلية كانوا في سيارات همرات عسكرية وتم الحصول عليها من اللواء السادس، فهجم الارهابيين بالبداية على اللواء السادس جيش عراقي وكان اللواء السادس تحت أمرة الشرطة الاتحادية، واخذوا الهمرات ولبس الارهابيين ملابس عسكرية وتقدموا الى الشرطة المحلية، ولم تقوم الشرطة الاتحادية بالابلاغ عن هذا الخرق ولم يبلغوا احد بأن الارهابيين قد استولوا على همرات اللواء السادس، لذلك تفاجئت الشرطة المحلية بقدوم سيارات نوع همر وفيها اشخاص يرتدون زي عسكري فحاولوا الشرطة المحلية ان يوقفوا ولكن عند وصول الارهابيين المتنكرين بالزي العسكري قاموا بقتل الشرطة المحلية واخذوا قسم منهم أسرى. اما بالنسبة لرفض الحكومة الاتحادية لدخول البيشمركة، انا اعتقد ان الحكومة الاتحادية كانت تتردد في دخول البيشمركة الى مدينة الموصل تحت اي ظرف ولا يمكن التنسيق معهم ابد، بالنسبة للجانب الايمن عندي قناعة مطلقة ولا تقبل الشك بأن الجانب الايمن تم تسليمه للارهابيين على شكل مراحل وخلال ثلاثة ايام، تم تسليم الجانب الايمن لمدينة الموصل الى داعش دون ان يتم حتى رفع موقف بذلك، انهيار الجيش في الساحل الايسر كان مفاجئ، البيشمركة بقي السيد الماكلي الى اخر ساعة وانقطع الاتصال بيني وبين السيد عدنان الاسدي، وانا الذي اخبرته به من قبل مسؤول الفرع ١٤ من الحزب الديمقراطي الكوردستاني بان لديهم لواء موجود في الشلالات وهو مستعد للاندفاع الى الموصل عند صدور الامر بذلك وهذا ما اخبرته به رسمياً ولهذا عندما اتصلت مع عدنان الاسدي ابلغته بان هناك قوة

جاهزة وقابلة للاندفاع خلال دقائق وانا قلت لهم اندفعوا اذا ممكن ان تأخذوا امر مني ففالوا لا نستطيع الاندفاع الا من خلال التنسيق مع القائد العام للقوات المسلحة السيد المالكي وحسب الاتفاقية الامنية التي بيننا، اما الغراوي رفض تسليح المواطنين وحتى كان هناك ٣ الاف قطعة سلاح في داخل شرطة نينوى، فحاولت ان احصل عليها بأي طريقة ولكن رفضوا ايضا اعطائي هذا السلاح وليس رفض مباشر وانما بالتسويف، دائما يقولون سوف نتصل بالداخلية او انتظر لكي نحصل على الموافقات وهكذا الى ان انهارت مدينة الموصل، وبقيت الى آخر عشرة دقائق اتصلت بالسيد خالد الحمداني وقلت له ستسقط المدينة وهذه ٣ الاف قطعة السلاح لماذا تتركوها لداعش، فقال اذا عندك احد من الحماية فليأتي لتحميل السلاح معي لان لم يبقى معي احد وانا لوحدي موجود، وفعلاً جاءو داعش واستلموا السلاح. سبب وجود القوات العسكرية داخل الموصل، المفروض لحماية الموصل، والحقيقة هي في كل الاعراف العسكرية هو من يحمي شيء المفروض ان يحميه من الخارج وليس من الداخل، ومع ذلك كانت القوات العسكرية كانت في الداخل وتحتك بالمواطنين وانا في تقديري كان هناك شيء اخر وهو فرض الارادة وليس الحماية المدنيين والمدينة من الناحية المهنية، حماية المدينة من الناحية المهنية كان يجب ان يكون هناك طوق من خارج المدينة لتحمي مدينة الموصل والشرطة في داخل مدينة الموصل هي التي تحمي الموصل من الداخل، بمعنى الجيش يطوق المدينة من الخارج والشرطة المحلية هي التي تتعامل المدينة من التهديدات في الدخل مع وجود بعض القطعات للطوارئ والتدخل السريع اذا كان هناك اضطراب امني اكثر من اعتيادي تتدخل هذه القوات، ولكن هذه المقترحات لم تكن تلقى اي قبول.

<u>النائب صباح الساعدي:</u>

انت ذكرت في سياق كلامك بأن (حسن خضير) لديه قضية قتل مواطنين في الاتتفاضة في العمارة، فهل هذا كلامك وفق معلومات دقيقة؟ لان هذا الضابط شهيد ولا نريد ان نظلمه وخصوصا انا من محافظة العمارة. قرار مجلس المحافظة بخروج الجيش هل كان صحيح برأيك؟ وانت ذكرت ان عدد من اعضاء مجلس المحافظة تم اعطائهم رشوى ٥ الاف دولار فهل يمكنك ان تخبرنا من اعطى الرشوة؟ وانت ذكرت انه اعضاء الجبهة التركمانية والحزب الاسلامي بانه انت طلبت منهم يثبرون من داعش ويعلنون موقفهم ولكن لم يستجيبوا، هل بأمكانك ان تخبرنا من هم اعضاء الجبهة التركمانية والحزب الاسلامي؟ من خلال السياق لكلامك نستنتج بأنك مستهدف من قبل رئيس الوزراء السابق السيد المالكي، برأيك ما هو السبب وهل لديك توضيح ان يكون هناك شيء شخصي او استهداف لك؟ كل اعضاء مجلس المحافظة ذكروا بالاجماع بانهم حاولوا ان يقربوا بينك وبين القوات الامنية الموجودة ولكن الرفض اعليه من جانك وانت كنت ترفض؟ الجواب على اللقاء الذي اظهره الفديو وجوابك على استاذ فلاح زيدان بان المحافظة غير مهددة وهذا

الكلام غير مبني على معلومات دقيقة، ولكن الذي حدث خلاف ذلك فهل يمكنك الجواب عليه؟ واتمنى سؤالي التالي لا يكون فيه احراج واتمنى ان تجيب بنعم او لا، هل تعتقد ان الجيش كان طائفي ام لا؟ وهل كان هناك اتصال تعلم به مع الجهات غير داعش؟ وانت في سياق كلامك ذكرت بانه انت ذهبت للقيادة العمليات عند حضور القنبر وعبيدان ولكن هم ذكروا في الافادات هم الذين ارسلوا اليك لكونك رئيس اللجنة الامنية العليا في المحافظة؟ في المؤتمرات الصحفية يوجد عدة لقاءات انت طالبت خروج الجيش والشرطة وانت مستعد لحماية المحافظة وبسياق كلامك انت قلت بأن سيطرتك على الشرطة هي صفر، ولا توجد عندك اي قدرة ان تقود الشرطة لانهم غير ملتزمين بك، فلماذا تتعهد انت بحماية المدينة وانت لا توجد لديك قدرة على قيادة الشرطة؟ واذا كان عندك القدرة على قيادة الشرطة لماذا لم يقوم السيد المحافظ بحماية المدينة عندما سقطت المدينة بهذه الطريقة؟ وتوجد قضية تداولها الغراوي وغيره وهو تبديل قائد الشرطة فما هو دور السيد المحافظ في عملية استبدال قائد الشرطة وخصوصا في يوم واحد استبدال قائد الشرطة قبل يوم من المعركة فما هو دورك كرئيس لجنة الامنية في هذا الامر؟ ظهر بالفيسبوك واليوتيوب بانه داعش سيطرت على اموال في بيت استاذ اثيل النجيفي فما حقيقة هذه الاموال الكثيرة؟ تم ذكر في التحقيق بأنه القضاء كان غير معتدل في نينوى قبل السقوط وهذا سبب من اسباب سقوط المحافظة لان هناك مشكلة عند وجود قضاء غير معتدل فأنت برأيك كمحافظ ما هو دور القضاء في سقوط المحافظة؟ قضية نقل الاموال من المصارف، نحن وصلتنا معلومات بان الاموال بقت في المصارف ولم تنقل؟

<u>اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :</u>

بالنسبة لموضوع المرحوم حسن كريم خضير، قام ذوي الشهيد الذي قتل في الانتفاضة الشعبانية بالاتصال بي وارسل لي أمر القاء قبض ولائحة من المحكمة الجنائية العليا بخصوص حادثة كانت في الانتفاضة الشعبانية، فقد قام السيد (حسن كريم) هو كان مقدم ركن قام بالقاء القبض على مجموعة من المنتفضين وقيدوهم ثم جاء (حسن كريم خضير) وأمر احد الجنود الذين معه بأطلاق النار على المنتفضين وهذا الجندي يحمل رشاش نوع (بي كي سي)، ولكن الجندي رفض فقام (حسن كريم) بأخذ الرشاش بيده واطلق النار على اثنان من المنتفضين وهم (أب وأبنه)، والذي قدم الشكوى هو اخوهم والذي كان حاضر هذه الحادثة، وعندما وصلتنا هذه المعلومة ارسلتها بكتاب رسمي الى مكتب القائد العام للقوات المسلحة ومجلس القضاء الأعلى، ولكن اجابوني بان الامر يتعلق بموافقة السيد القائد العام للقوات المسلحة على احالة السيد حسن كريم الى المحكمة، اما بالنسبة لقرار بخروج الجيش، في الحقيقة ليس فقط مجلس المحافظة السابق وانما حتى مجلس المحافظة الحالي كان هناك عدة قرارات فكلما حدثت مشكلة في داخل المدينة كان يكون اعادة لهذه

القضية، وسوف اربطها مع سؤالك بخصوص خروج الجيش واستلام الشرطة المحلية، في الحقيقة عندما نقول خروج الجيش خارج المدينة هذا لا يعني انه خلال ليلة وضحاها يخرج الجيش، ولكن الشرطة المحلية كان لديها ١١ فوج طوارئ ومقسمة في مناطق بعيدة عن مدينة الموصل مثل افواج الطوارئ في مناطق البعاج وسنجار وتلعفر وربيعة وجنوب الموصل والحمدانية، علماً ان هذه افواج الطوارئ هي بسلاح خفيف، كنا نقول دائماً بأن المفروض تأتوب بأفواج الطوارئ وهي شرطة محلية الى داخل مدينة الموصل ويخرج الجيش والشرطة الاتحادية بدلها، بمعنى هي عملية تبديل، والجيش والشرطة الاتحادية هم الاقدر على القتال في المناطق المفتوحة، والشرطة المحلية هي من تهتم بأستتباب الامن في داخل المدينة، لذلك لا احد يتكلم عن خروج مفاجئ للجيش او انهيار مفاجئ كما حدث لاحقاً، وانما نتحدث عن خطة استبدال، وعندما طلبنا من قائد شرطة نينوى او مدير شرطة نينوى طلبنا خطة عن هذه الموضوع فقال الخطة متوقفة على طلب تجهيزي من قبل وزارة الداخلية على بعض المعدات ومتوقفة هذه التجهيزات والمعدات. اما بالنسبة لموضوع الرشاوي التي قدمت الى اعضاء مجلس محافظة نينوى لكي يصوتوا على اقالتي، اعتقد ليس لها علاقة بقضية التحقيق بسقوط الموصل، ولكن سوف اجيب، الذي قدم الشوى هو السيد وزير الدولة لشؤون المحافظات احمد عبد الله الجبوري (ابو مازن) وقدم هذه الرشوة في اربيل ولا ينكرها احد.

<u>نائب رئيس اللجنة التحقيقية احمد الجبوري:</u>

هل هذا كلامك مبني على معلومات؟ فالمفروض تتكلم بمهنية وتحقق في قضية مهمة جداً ولا يمكن اطلاق الاتهامات جزافا بهذه الطريقة، انت قلت تقدم بمبلغ ٥ الاف دولار لكل عضو مجلس محافظة، فنحن نطلب منك ما يثبت هذا الموضوع وليس معلومات نحن نريد كتاب رسمي بذلك ترسله الى اللجنة التحقيقية وتقول من اخبرك او شهد هذا الموضوع لكي يتم اخذ الاجراء المناسب تجاه هذا الموضوع.

<u>اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :</u>

السيد وزير الدولة لشؤون المحافظات قدم رشوة في فندق شيراتون اربيل الدولي الى اعضاء مجلس محافظة نينوى وكانوا في جلسة وبعد الجلسة اعطاهم المبالغ واعتقد هم لا ينكرون ذلك، وبالنسبة لطلبي من الجبهة التركمانية والحزب الاسلامي، في الحقيقة انا لا استطيع ان نقول ان لهم علاقة بداعش او موالين لهم، ولكن هم عندما تحدثت معاهم بهذا الموضوع، اجابوني وقالوا اذا كان هناك جواب صريح منا حول عدائنا لداعش هذا يعني اننا سوف نعرض اتباعنا في الموصل الى الخطر، وبأعتقادي انا لا ارى ان هذه القضية مهمة لان عندما تتولى المسؤولية وتكون في الواجهة يجب ان لا تفكر بهذه القضية، وانا رأيي انه لا يجوز لك ان تحمي جماعتك من الخطر عن طريق عدم تحريض الناس ضد

قتال داعش، لذلك هذا هو اختلاف الرؤية بيني وبينهم، لذلك انا طلبت منهم علناً وامام الاعلام من الجبهة التركمانية والحزب الاسلامي، والحزب الاسلامي برأسه في نينوى هو السيد نائب المحافظ، والجبهة التركمانتية يرأسها في نينوي نائب رئيس مجلس المحافظة، وهذا الكلام كان في الاعلام وليس بالخفاء. اما بالنسبة لسبب استهداف المالكي لي، انا قد ارجع اجابة هذا السؤال بأجابة سؤالك هل الجيش كان طائفيا، وبأعتقادي الشخصي ان السيد المالكي لم يكن طائفيا بقدر ما كان يرغب في السلطة والمركزية العالية، فالقضية هي ليست قضية طائفية بقدر ما هي قضية التمسك بالسلطة واستغلال كل الظروف لهذه المركزية، والجيش الذي وقع في هذه الاشكالية هو لم يكن طائفي، والدليل ان السيد ناصر الغنام هو من الطائفة السنية وخالد جارو من الطائفة السنية، ومثل هذه الحادثة التي ذكرتها عن الشخص (هيثم) الذي كان مقتول بسبب التعذيب في التحقيق هو شبكي شيعي، وخالد جارو ضابط التحقيق هو سني، فالقضية ليست طائفية بقدر ان كانوا هناك ضباط لا يستطيعون رتبهم العسكرية والتزام القانون ولكن يريدون ان يرضوا قياداتهم بأي طريقة، طريقة صح كانت ام خطأ، المهم ان يرضوا القيادات، وانا كنت واضح في حديثي، مثل السيد حسن كريم خضير هو ليس من هذا النوع من الضباط وهو يختلف عن البقية بأنه شخص من الضباط اللامعين ولكن تحت ضغط قضية خاصة به، فأستهداف السيد المالكي اعتقد انه لم يكن يعرف او يقدر وضع الموصل السياسي، ويستمع الى بعض الاراء من قبل اشخاص سياسيين يحاولون ان يقنعوه بأن بالامكان السيطرة على الموصل بأي طريقة، علماً ان الموصل من المدن الصعبة جدا والسيطرة عليها صعبة جدا واهلها معروفين بانهم صعبين المراس، ومعروف ان خلال تاريخ الموصل الحصول على تأييدهم لشخص معين يحتاج الى مجهود كبير جداً، فالمالكي لم يكن يقبل بالمقترحات التي كنا نقدمها له، فكان هو يتصور نحن نعارضه فقط لاجل المعارضة، بالمناسبة في احد المرات ابلغت السيد المالكي شخصياً بأنني التقيت بالقادة العسكرين (مثل علي الفريجي) وابلغوني هم انفسهم غير راضين عن اسلوب ادارة العمل العسكري داخل مدينة الموصل، فقلت له لماذا لا تعترضون فقال تأتي الاوامر من بغداد بانه يجب اتباع هذه الطريقة، وفي اجتماع في بغداد اجتمع المالكي بالمحافظين، فكتبت قصاصة له وقلت ارجو ان تلتقي بالقادة العسكريين وتستمع الى رأيهم، فلديهم اعتراض على اسلوب الادارة العسكرية، فأشار لي وقال سوف نلتقي لاحقاً ولكن لم يلتقي معي. اما بالنسبة لقول بعض اعضاء مجلس المحافظة حول رفضي عن تقارب من القوات الامنية، هذا غير صحيح وعلى العكس واقول بكل صراحة بأن من قال ذلك لم يقل الحقيقة، لان السيد محمد ابراهيم تم تكليفه من قبلي برئاسة اللجنة الامنية، والمجلس الاعلى لديه عضو واحد في مجلس المحافظة من بين ٣٧ عضو، وانا اعطيت رئاسة لجنة الامن والدفاع له لهدف واحد وهو تحسين العلاقة مع الاجهزة الامنية وفي احداث سقوط الموصل انا كنت لا استطيع ان اذهب الى قيادة

العمليات الا انتظر ساعة لكي ادخل، بينما هو يجلس وينام في قيادة العمليات، علما انه هو رجل رياضي ولا علاقة له بعمل الامن والدفاع ولكن سبب دعمنا لترشيحه هو ان نفتح ابواب اخرى للثقة مع قيادة العمليات. اما بالنسبة للجواب السيد فلاح زيدان، اود ان اذكر ملاحظة وهي ان الاجابة مع السيد فلاح زيدان كانت في شهر العاشر ٢٠١٣ وفي تلك الايام كنا نتحدث مع باسم الطائي عدة مرات حول سقوط الموصل فكان يقول ويقسم بالله بان الموصل لن تسقط الموصل ابد ويقول اتمنى ان اخرج من الموصل جثة هامدة ولن اسمح بسقوط الموصل، وكان كلام الفريجي نفس كلام باسم الطائي، وعدة مرات قالوها، ولكن حدث تغيير في قيادة عمليات نينوى قبل شهر من سقوط نينوى وكان السجل والخلافات كبيرة بين مهدي الغراوي وعلي الفريجي وباسم الطائي، وكان الغراوي يكيد المؤامرات الى علي الفريجي وباسم الطائي، الى ان توصل الغراوي الى نقلهم من الموصل، وبالامكان تسألوهم اذا تحبون ويعطوكم تفاصيل كثيرة. وبالنسبة هل انا كنت على اتصال مع جهات اخرى غير داعش، احب ان اوصل قضية لكم، الاتصال مع جهة مسلحة هذا لم يكن ابداً، ولكن نحن في الموصل نعرف جيدا بأن هذه الجهة مقربة من البعثيين ويمكن ان تستمع لهم، وجهة اخرى مقربة من النقشبندية، وهكذا، وهذه الاشياء معروفة في الموصل بشكل علني، لذلك كان الحديث هو انني أحاول ان أوصل رسائل بطريقة غير مباشرة لكل الاطراف، وكنت أحاول ان أجذب الكل الى العمل السياسي وبدون عنف وبدون حمل سلاح، ولنتركه ان يتظاهر او يشتمني او يعملوا اي شيء، ولكن المهم هو ان لا يحملوا سلاح ولا يقفوا بوجه الدولة، وهذه الرسالة التي دائما اوصلها، اما اذا نتبع طريقة المنع في كل شيء مثل منعهم من الكلام ومنعهم من التظاهر ومنعهم من الشتم ومنعهم من حمل السلاح، حمل السلاح ما يحتاج الى استأذان لذلك سوف يذهب ويحمل السلاح، لذلك انا عملت على ارسال رسائل لهم بطرق غير مباشرة ولكن هم على العموم يعتقدون نحن كل الذين دخلنا الى العملية السياسية يعتبروننا خونة وكلنا مستهدفين من قبلهم. وبالنسبة هل انا ذهبت ام هو ارسل لي، انا قلت بأنه انا ذهبت الى عبود قنبر ومرتين ولم يرسل الي، وفي المرة الاولى كان معي مدير المكتب وهو من اصدقاء للغراوي ولا اتذكر الشخص الثاني، وفي المرة الثانية كان معي السيد خالد العبيدي. اما بالنسبة لتبديل قائد الشرطة، انا ذكرت من خلال حديثي بأن تبديل قائد الشرطة وانما طلبت بأن يكون خالد الحمداني معاون مدير الشرطة للطوارئ، بمعنى يكون مدير افواج الطوارئ، وعندما ذهبت ورأيت عدم قدرة خالد العكيدي على ادارة معركة، خالد العكيدي ضابط لواء شرطة متمرس وعميد الاكاديمية وهو ضابط تحقيق ذكي ولديه خبرة ولا ينتقص من قدرته في هذا المجال، ولكن كادارة معركة خالد الحمداني رجل مجرب في المعارك وجرب ولديه خبرة قتالية كبيرة، اما سبب خروج خالد الحمداني من مديرية الشرطة واقالته كانت بسبب رفضه لمطاليب بعض اعضاء مجلس محافظة نينوى بنقل الشرطة فقدموا في احد الجلسات

الى مدير الشرطة قوائم نقل منتسبي الشرطة وكان ذلك قبل الانتخابات لكسب اصوات انتخابية، وطلبوا منه نقل عدد من الافراد وكل عضو قدم قائمة تحتوي على ٥٠ او ٦٠ اسم، فرفض خالد الحمداني فأصبحت ضجه عليه، وفي نفس الوقت هو لا يجيب على اتصالاتهم الهاتفية لانه رجل يعتز بنفسه ومهني جداً ولا يتنازل لاي احد، فأصبح في ازمة مع اعضاء مجلس المحافظة وطلبوا عزله، وانا اعتبر عندما تقع ازمة كبيرة في المحافظة مثل ازمة داعش المفروض ان ندع كل الخلافات الشخصية، ففي المعركة انا احتاج للرجل الشجاع الذي يستطيع ان يؤدي العمل، ولهذا انا طلبت اعادته كأمر لافواج الطوارئ، ولكن بعد يومين من طلبي الذي كان يوم ٦ حزيران من السيد عدنان الاسدي بتعيين خالد الحمداني كامر لافواج الطوارئ ولكن في اليوم الثاني او الثالث من طلبي هذا اتصلوا من مكتب السيد عدنان الاسدي ورأوا ان خالد العكيدي لا يمكن ان يستمر بهذا الوضع، فأصدر وزير الداخلية وكالة اصدر امر بأحالة خالد العكيدي الى الامرة، وتكليف خالد الحمداني قائد شرطة وكالة وبدون الرجوع الى المحافظ، وفي مثل هذه الازمات لا نستطيع السيطرة على مثل هذه الامور. اما بالنسبة لما تم تداوله في الفيسبوك بسيطرة داعش على اموال النجيفي، لا احد يمكن ان يقول احد بانه تضرر من داعش مثل آل النجيفي، واذا احسب الان الاموال او الخسائر التي فقدناها لعائلتي فهي لا تقل عن ٢٥٠ الى ٣٠٠ مليون دولار، فلا احد الان يأتي الان ويزايدني ويقول انت سلمت الموصل الى داعش، وكل هذه الاموال هي تعود الى اجيال وليس جيل واحد، وانا منذ عام ٢٠٠٦ الى الان لم اشتري ولا عقار ويعرفون اهل الموصل بأنني اكثر واحد يرغب بشراء العقارات، وبعته عقارات في البصرة وفي بغداد وفي الموصل من عام ٢٠٠٥ الى الان، ولا يزال موجود عندي عقارات لحد الان، لذلك حصول داعش على اموال عائلتي ليس الكثير ولكن اذا حسبت الاضرار فهي اكبر من ذلك، ومع كل ذلك انا اقول الحمد لله ولتذهب تلك الاموال فدوة وإلمهم ان نرجع الى محافظتنا الموصل بسلام ونموت وندفن في الموصل بسلام، والان كلنا نفكر اذا متنا هنا اين سندفن، اما بالنسبة للقضاء الغير معتدل، انا اعتقد ان القضاء كان فيه الكثير من المشاكل ما بين الاجهزة الامنية والقضاء، الاجهزة الامنية لانها اجهزة غير متمرسة كانت لا تعرف ما هي الادلة الجرمية والتحقيقات الجنائية وكثير من القضايا ففدناها ولم نستطيع التوصل الى نتيجة لمجرد ان الاجهزة التحقيقية الامنية في الجيش والشرطة الاتحادية لا يحتفظون بالمبرزات الجرمية ويوجد عدد من التجهيزات حول احد ضباط التحقيق وقضية الصحفية نورس التي قتلت وتم القاء القبض على الجناة في اليوم الثاني ولان التحقيق اخذه الجيش العراقي الفرقة الثانية، قدمنا كدليل المسدس الذي وجدوه عند القاتل في اليوم الثاني وقالوا ان هذه المسدس هو للقاتل، وعند تطابق المبرزات الجرمية وجدوا ان هذا المسدس هو غير الذي اطلق منه الرصاصة وانتفت الجريمة، علما ان ام الصحفية رأت القاتل بعينها عندما قتل ابنتها ولكن خرج المجرم امامهم براءة، فالمشكلة ان

تأتي بهؤلاء ويحققون اولئك، والقاضي عندما يطلق سراح شخص هو لانه امامه ادلة واذا لم يأخذ القاضي بالادلة التي امامه واذا رفض القاضي الاخذ بالادلة الموجودة امامه والا يحاسبه الاشراف القضائي، فمن غير المعقول ان يأتي ضابط استخبارات ويضغط على القاضي لاستصدار حكم اعدام او غيره على المتهمين، وهذا غير منطقي، ولكن الذي يحصل هو تغيير الادلة والمبررات الجرمية، والقضاة في الموصل قدموا ١٠ شهداء وحتى جاءوا قضاة من بغداد. وانا اود ان اذكر شيء ليس من ضمن الاسئلة وهو حادثة تدل على انه كل الاعلام الذي يقال ان اهل الموصل يكرهون الجيش ويكرهون الدولة فهذه معلومات كاذبة، ويوم سقطت الموصل الجيش هرب، فتركوا القضاة الذين جاءوا من بغداد في مقر الفرقة الثانية وبقوا وحدهم، فيقول احد القضاة بأنه بقى لوحده، واذا بأحد المواطنين جاء للقاضي فقال (استاذ انت لا تذهب لك) فأوصله احد المواطنين الذين كان يحقق معهم وأخذه خارج المدينة وانقذه، وقائد الشرطة الاتحادية اذا استدعيتوه اسألوه عندما هرب من الموصل وانطعن فمن انقذه؟ سوف يجيبكم بأن اهل الموصل انقذوه، وعميد ركن كفاح ايضاً اهل الموصل انقذوه، وحتى عندما دخلوا احد البيوت قال احد الاطفال يا ابي هؤلاء لا يستاهلون ان ننقذهم فقال الوالد لا يا بني فليس جميعهم سيئين وايضا اخرجوهم خارج الموصل وانقذوهم، فالكلام الذي يقول بأن اهل الموصل يكرهون الحكومة، هذه كلها دعايات من ناس يرغبون بأبعاد اهل الموصل عن حكومة بغداد. وبالنسبة لنقل الاموال من المصارف، انا لا توجد عندي سلطة على المصارف لنقل اموالها، ولكن عندما سقطت الموصل كان يوم خميس وحضر للتجوال فلم يكن لدينا اي اجراء مع المصارف وليس لي علاقة بها موجود في المصارف ولا علم لي بما موجود فيها، ولكن في مصرف تل كيف قبل سقوطها طلبت من البيشمركة بنقل الاموال من المصرف قبل سقوطها.

النائب عبد الكريم النقيب:

اعتقد يوجد محورين يحتاج الى تغطية اكثر، المحور الاول هو مسألة تمويل داعش وما نسمعه ان القاعدة بدأت عندها جباية من ٢٠٠٩ او قبل ذلك او بعد ذلك، ومن ثم لها شبكة كبيرة تعمل بشركات وكذلك ممولين واصحاب رؤوس اموال ولها مصالح تجارية، سؤالي هل ان السلطة المدنية كمحافظ ما هي اجراءاتك لتقويض ومحاربة هذه الظاهرة؟ ونحن كان عندنا شهود وتحدثوا عن مشاريع وشركات مثل مشروع (عين العراق السكني) على انبوب استراتيجي لناقل النفط، وشركة الرافدين، وكتب تسهيل المهمة للسكائر وتسهيل المهمة للاسمدة ٥٠ طن يوميا ونعلم ان الاسمدة تدخل في المتفجرات، ومعلومات كثيرة في هذا الاتجاه، لذلك نريد ان نعرف ما هي اجراءاتك في هذا الخصوص؟ اما المحور الثاني هو الاعلام، فالحرب جزء منها هو الاعلام وكان جزء منها يريد تحشيد مثل قناة الرافدين وقناة التغيير وفي هذه الاثناء كانت سما الموصل ايضاً، ويذكرون على انه هذه الثلاث القنوات تسمي النقشبندية بأنهم ثوار وما يصفونهم بالارهابيين، هذه

الحملة الاعلامية التي وجهت للسلطة المدنية والحكومة المدنية بالمحافظة الى سيادة الدولة بالمحافظة فما هي الاجراءات التي اتخذتوها تجاه هذه القنوات وماذا فعل الفريق الاعلامي للمحافظ؟ وعندي معلومة عن اكثر من شاهد القنصل التركي (احمد يلدز) هذا له علاقة بالارهابين وكان يخبئ ارهابيين وناس تم مسكهم واشاروا مثل حسن سعود وغيرهم قد زاروا القنصل التركي، وهذه المعلومات كانت تزوده الاجهزة مخابرات والاستخبارات تزود اللجنة الامنية العليا بالمحافظة بتقارير وتصلكم، لماذا لم تصل ايك انت، وخصوصا القنصل يسكن المنطقة التي تسكن فيها انت؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

بالنسبة تمويل داعش وما هي الاجراءات، كانت داعش تحاول ان تبتز اهالي الموصل من مختلف المهن ومختلف الاتجاهات واتصور في عام ٢٠١١ صدر امر ديواني رقم ٣٥ من السيد رئيس الوزراء وفيه تكليف للسيد مهدي الغراوي بمتابعة موضوع (الجباية او الجزية) وتحويل صلاحيات التحقيق مع كل دوائر الدولة، وكانت هذه المهمة بالذات هي مهمة الغراوي ولطالما طلبت منه فقط اعطائنا حول نتائج عمله ولكنه رفض، وهذه الصلاحية تحولت الى سيف يسلط على رقاب اهالي الموصل في الابتزاز . اما موضوع الشركات اشكرك على هذا السؤال، شركة عين العراق هي شركة استثمارية فأخذ المستثمر العرض وفق القانون ببناء منطقة سكنية بموجب قانون الاستثمار ، فهي ليس تخصيصات ولا اموال دولة، وانما هي من اموالهم الخاصة، وبدأ المشروع وعندما تركنا الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ رأينا بيوت قد كملت اكثر من ٢٠ دار ويعملون في هذه الفضة وبموجب قانون الاستثمار . ولم يكن هناك اي شيء غير قانوني وهي ليست متعلقة بي، والجدل الذي دار ليس لانها فيها اشكال غير قانوني وانما الجدل هو انه هذا الشخص الذي اخذ المشروع هو مقرب من اقليم كوردستان، فحدث الامر من خلال الرافضين للعلاقة مع الاقليم ويثيرون هذا القضية. اما موضوع نقل النفط، نحن ليس لها علاقة بنقل النفط وانما كانت توقع عقود نقل النفط من قبل وزارة النفط مباشرة، وانا في احد المرات وردتني معلومات ان عقود نقل النفط يعطى لجهة واحدة، فأرسلت بكتاب الى مكتب السيد وزير النفط وكتاب سري وشخصي بأننا وزردتنا معلوت بأن هذه الشركة لها علاقة مع الارهابين وبالتالي نطالب بالتحقيق قبل اعطاءهم مهمة نقل النفط، وبعد يومين من كتابي جائني الناقل نفسه الى مبنى المحافظة وقال لي (انا ماذا فعلت حتى تكتب عليه كتاب) لذلك ان موضوع نقل النفط نحن لا علاقة لنا بها تماماً وكانت تتم من بغداد. شركة الرافدين التي تأخذ اغلب مشاريع المحافظة واعتقد هو فعلا تأخذ اغلب مشاريع المحافظة وكثير من اتهم بأن شركة الرافدين هي ملك للسيد اثيل النجيفي، ولكن في الحقيقة ان شركة الرافدين هي شركة حكومية وتابعة الى وزارة الري ونحن في محافظة نينوى منعاً للقيل والقال نفضل دائما التعاقد مع الشركات الحكومية وللعلم انا في محافظة نينوى لمدة خمس سنوات قمت بأحالة اكثر

من ٢٠٠٠ مشروع ولا يوجد فيهم ولا مشروع احيل بطريقة الدعوى المباشرة فكلها بالاعلان المناقصات وبالتحليل الالكتروني وليس بالتحليل العملي، وطرح هذا العمل بالتحليل الالكتروني في مجلس الوزراء، وارسلنا الى بعض المحافظين كادر منا ليعلمهم طرق استخدام التحليل الالكتروني. اما كتب تسهيل المهمة، لا تكون نافذة الا بالتنسيق المباشر مع قيادة العمليات وكل السيطرات تعلم بذلك فنحن عندما يصدر منا كتاب لتسهيل مهمة يجب ان يحظى بموافقة قيادة العمليات، ونحن لسنا جهة امنية ولا اعرف اذا يوجد فلان عنده علاقة مع جهات ارهابية، انا لا اعلم بذلك، وتوجد جهة امنية تعمل على ذلك، ونحن فقط نرسل الموافقات والكتب الى قيادة العمليات، وقيادة العمليات هي التي تصدر كتب حركات المرور الى سيطراتها وليس انا، بناء على المعلومات الموجودة. اما الاعلام (التغيير والرافدين) ليس لي علاقة بها، اما قناة سما الموصل اذا يوجد احد يقول بأن قناة سما الموصل تقول ان النقشبندية هم ثوار فهذا غلطان، وهي قناة تدار من قبل مجلس المحافظة والمحافظ، وهناك مشرف من مجلس المحافظة على القناة والمشرف لا سني ولا شيعي، المشرف هو يزيدي (الاستاذ خديدة) ولا يوجد هكذا خطاب في القناة ابداً. اما بالنسبة لسؤالك عن القنصل احمد يلدز بأنه يتصل بالارهابيين، فهذا الكلام سمعته اول مرة هناء ولا احد قال لي من قبل بأن القنصل التركي احمد يلدز يتصل بالارهابيين، وخلال فترتي اشتغل معي اربع قناصل، احمد يلدز اكثرهم مسكين، وكل القناصل كانوا انشط من احمد يلدز لانه لم يكن له اي نشاط، والذي يقول غير ذلك فهذه مجرد اشاعات، ولم يأتيني اي تقرير رسمي من اي جهة، ومن الناحية العملية ان هذا غير ممكن ان تقوم قنصلية بأيواء ارهابيين، بل لا تقبل به اي شخص بداخل القنصلية غير افراد القنصلية، واذا كان لدى جهاز المخابرات في نينوى او الجهات الامنية معلومات عن القنصل التركي فأنا سوف اقدم شكوى على المخابرات والجهات الامنية بأن لديهم معلومات ولم يقدموا شكوى رسمية الى وزارة الخارجية العراقية ومطالبة طرد القنصل والقبض على الارهابيين، وهذه كلها اشاعات، وهناك اشاعة ايضاً تقول بأن مسؤول المالية في داعش اتى الى مبنى المحافظة فقلت للاجهزة الامنية اذا عندكم علم بذلك فلماذا لم تقبضوا عليه وخصوصا ان لديكم سيطرة تبتعد عن محافظة امتار قليلة، فهذه كلها اشاعات.

<u>النائب حنين القدو :</u>

موضوع الاعتصامات في الموصل اصبحت لاحقا بؤرة للارهابيين، وهناك شحن طائفي مما سهل وادى الى دخول الجماعات الارهابية الى الموصل. موضوع التمويل الذي تم التطرق اليه سابقاً وانت قلت لماذا لم تلقون القبض عليه اذا كان موجود اصلاً، الشخص الذي يحمل الاموال ودخل الى المحافظة وهرب لاحقاً. كان تحصل تفجيرات كثيرة في الموصل وكنت انت في بعض الاحيان تتهم بعض الجهات الاقليمية بهذه التفجيرات، فمن هذه الجهات الاقليمية التي

تقوم بالتفجيرات؟ وانت طلبت من الاقليم دخول البيشمركة للدفاع عن الموصل، وكما تعلم ان البيشمركة بقوا حوالي ١٠ الاف مقاتل وخصوصا اللواء في منطقة بعشيقة الذي انسحب بدون اطلاق اي طلقة على داعش بعد يوم ٢٠١٤/٨/٧. وايضا المسؤولين الاكراد كانوا دائما يصرحون بأن هذه الحرب هي حرب بين السنة والشيعة ونحن لا علاقة لنا بذلك، فكيف تدخل قوات بيشمركة الى الموصل وتقاتل، هناك تناقض كبير في التصريحات.

<u>اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :</u>

انا اذا اعدد لكم عشرة اسماء من قادة الاعتصامات قتلتهم داعش، بدأ من هيثم العبادي وخيوري الكوريس ومحمد الرضوان وعلي الشماع، رغم انهم كانوا قسم منهم مع هيئة علماء المسلمين والأخر من الحزب الاسلامي وأخر مستقل، ولكن ان القاعدة هي التي قامت بتصفيتهم وقتلهم، فالمسألة واضحة جدا، هناك غضب جماهيري وهذا الغضب لم يتم التعامل معه بحكمة، الغاضبين الذين كانوا نستطيع ان نقول بأنهم حسنين النية تم تصيفتهم من قبل داعش فأصبحت مجموعة من الجماهير بلا قيادة لذلك احتضنتهم داعش، وانا اعتبر ان هذه المعركة السياسية التي لم تستطيع الحكومة الاتحادية ادارة هذا الملف بصورة صحيحة، وبالتالي اعطينا الارهاب اعطيناهم جماعات مخاضية. اما بالنسبة للاسئلة الاخرى هي لها طابع سياسي ، وما تسمعه نحن عن توجهات مختلفة ولا يوجد احد لا ينتهم الاخر، فلا توجد جهة شيعية لم تتهم السنة، وبالمقابل لا توجد جهة سنية لم تتهم الشيعة، وبالتالي كنا نحن تأتينا معلومات بأنه يوجد جهات اقليمية واخرى دولة اقليمية، ومن وحي التصريحات الصريحة، ولكن لا يمكن ان اقول ان تركيا او ايران او سوريا هي التي قامت بالتفجيرات ولكن انا اقول ان هناك خارجي واقليمي، وهذا الخطاب السياسي هو معروف لكل السياسيين والكل يعمل به، وعندما تأتيني معلومات استخبارية اتحدث بهذه الطريقة في الاعلام، ولكن عندما تتأكد هذه المعلومة الاستخبارية لدي، فأنا اظهر بالاعلام واقول صراحة المعلومات والجهات التي مسؤولة لدي، وهذا هو كل ما لدي، اما تصريحات البيشمركة ودخولها لحرب الموصل، انا ذكرت ان في هذه الحالة اصبحت الخيارات محدودة وغير متاحة، فالمدينة بدأت تنهار وتوجد جماعات همجية أرهابية تريد احتلال المدينة لذلك انا اتمنى ان يساعدنا اي احد ممكن ان يساعدنا ونحن كنا نتشبث بكل الموجودين.

<u>النائب رعد فارس الماس :</u>

بالنسبة للتظاهرات انت ذكرت عنها، ولكن انا اريد ان اعرف موقفك منها؟ ما هو دورك كمحافظ ازاء هذه التظاهرات؟ يعلمك هل ان هذه التظاهرات انها استغلت من قبل داعش؟ وشخصت بعض الاسماء لديكم؟ هل كنت تنتقد الاجهزة الامنية في الاعلام؟ هل انك القنوات الاعلامية من خلال رأيك والمحلية منها في الموصل خصوصا ادت دورها في مساندة القوات الامنية؟ هل كنت مؤيد للجهات التي ذكرتها بأنها ترغب بمقاطعة الحكومة؟ هل انت كنت معارض للحكومة؟ هل تم الاتصال بجنابك من قبل اي من الجهات النقشبندية او داعش او غيرها؟ اذا كنت كما ذكرت لا تملك اي صلاحية في ادارة الجانب الامني وانت رئيس اللجنة الامنية العليا، لماذا لم تقد م استقالتك حتى على الاقل تجنب نفسك من المسؤولية؟ لماذا كنت تسمي في الاعلام داعش بأنهم (المسلحين)؟ هل مورست مع ضغوط من قبل داعش لدعمهم مالياً؟ ماذا تفسر اتصال مكتب نيجرفان بارزاني وطلبهم بخروجك من الموصل؟ هل وجهت خطاباً الى ابناء الموصل بعد حادثة الحويجة وخاطبتهم بأن ابناء عمومتكم في الحويجة، بماذا تعني بهذا الخطاب؟ كيف ثبت لجنابك بأن قادة داعش خرجوا مقابل مبالغ مالية ٧٠ الف دولار و ٤٠ الف دولار وهكذا؟ هل لديك كمحافظ خطة للدفاع عنها وانت تعلم بأن الاحداث واضحة بأنها ستتعرض الى هجمة قوية وربما للسقوط؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

الواضح من بعض الاسئلة بأنها اسئلة سياسية محضة، وليست اسئلة تتعلق بهذه القضية،

النائب رعد فارس الماس:

نعم اسئلة سياسية لانك ذكرت بأن واحد من اسباب سقوط الموصل هي اسباب سياسية.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

لا ضير سوف اجيب بكل الاحوال ولا توجد اي مشكلة

رئيس اللجنة التحقيقية :

سيادة المحافظ انت من حقك بعدم الاجابة على اي سؤال لا تقتنع به،

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

سوف اجيب على كل الاسئلة ولا توجد عندي اي مشكلة مهما كانت اي محرجة، وانا فقط عندملا اقول ان هذه الاسئلة السياسية فأنا اهدف الى ان اقول بانها فيها وجهات نظر مختلفة ولا تعني حقائق ثابتة فأنا عندما اقول ان رأيي كذا فأنك لا تقدر ان تحاسبني لماذا رأيي كذا وحتى عندما يتبن ان رأيي خطأ فلا يمكنك محاسبتي لانه هذا رأيي السياسي مبني على اجتهاد سياسي مني، لذلك انا اقول بأن هذه الاسئلة سياسية، وانا اشرت الى موضوع المظاهرات، وانا في قناعتي

ان المظاهرات تعبر عن غضب جماهيري واستياء على كثير من الاشياء، اجتمعت هذه القضايا ضمن هذا الرفض ولم تكن هذه القضايا في البداية قضايا مهمة وانما قضايا بسيطة، والتعامل كيف التعامل مع الغضب؟ حتى ابنك اذا متخاصم معه سوف نختلف كيفية التعامل معه، فيوجد اب يستخدم القوة والضرب ويوجد اب اخر يستخدم الاقناع لينظم معه، فهناك فرق بيني وبين الحكومة الاتحادية هي طريقة التعامل مع هؤلاء المتظاهرين، وانا كنت واضح دائماً، السيادة والدولة شيء مقدس.

النائب رعد فارس الماس:

الان الموصل فيها قيادة عمليات وفيها انت رئيس اللجنة الامنية فمثل هذه التظاهرات التعامل معها حتما سيكون محلي والحكومة الاتحادية ما علاقتها في ان ترسم لكم كمحافظة كيفية التعامل مع هكذا احداث وقعت في محافظتكم فأعتقد ان ذكر الحكومة الاتحادية هنا غير وارد. فأنت محافظ واب لهذه المحافظة.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

نحن صدرت اوامر من بغداد ومن وزارة الداخلية، اولا التظاهر يجب ان تحتصل موافقة من وزارة الداخلية، وقد خرج مجلس المحافظة والناس غاضبين، ونحن في وضع حدثت تجربة عام ٢٠١١ وهي ان السيد رئيس الوزراء اصدر امر التفاوض مع المتظاهرين وبعث كتب رسمية بأن نذهب للتفاوض مع المتظاهرين وفي نفس الوقت ارسل قيادة العمليات في اقتحام مبنى المحافظة وحرقها، فالتعامل ليس بهذه المثالية. لذلك نحن في كيفية التعاملمع المتظاهرين، الاجهزة الامنية المفروض انها ليس سياسية ولا علاقة لها بهذه الامور وهي تنفذ الاوامر فقط، فأذا كانت تتبع الجهات السياسية والادارية في المحافظة كما تقول انت فعليها ان تتبع اسس واوامر لكن عندما تتعامل بموضوع أخر فهذا يعني انها تأخذ اوامر سياسية من جهات اخرى، انا لم انتقد الاجهزة الامنية كأجهزة امنية بحد ذاتها ولكن انتقد عندما يكون هناك خرق امني ويحدث تفجير، فهل استطيع ان اقول لاهالي نينوى ان الامن مستتب والاجهزة الامنية قامت بكل واجباتها، اذا كان هناك خلل كبير وفساد ، وموطن يأتي ويشتكي ويقول اخذوا مني مبالغ ، فهل انا اقول ان الاجهزة الامنية صحيحة، وشخص اخر يقول ان ابنه مات في التعذيب، واحد الاشخاص حررنا شكواه وبعد تحركت وذهبت بعد ٢٠ يوم خرج بالاعلام الاب ويعتذر من قاتل ابنه ويتنازل عن الشكوى ويقول لي تنازل عن الشكوى لذلك انا تنازلت لان الاب بادر بالتنازل.

النائب رعد فارس الماس:

غيرهم، ولم اتصل انا بداعش او غيرهم. اما بالنسبة لسؤالك لماذا لم اقدم استقالتي لعدم منحي صلاحياتي وعدم وجود أمن في المحافظة لكي أبرء نفسي، انا محافظ منتخب ومن انتخبني لهم حق ان اسير وان لا اترك الامور دون قيادة واعتقد ان موضوع تقديم الاستقالة هو شيء يعود لي وللجماهير التي انتخبتني، وتقديري لهذا الامر وتقدير الجماهير هو الفيصل، ولم استقيل لاني كنت لا زلت احاول بأنه سيكون هناك اعادة بناء حقيقي للدولة العراقية. وبالنسبة لسؤالك لماذا كنت اسمي داعش بالمسلحين، ان كنت افرق وهذا التفريق كان يأتي نوع من الخطاب السياسي، وانا كنت اسميهم داعش، ولكن قبل داعش كنت اقول ارهابيين، ولا اقول مجرمين ولا اقول قتلة، هذه التصنيفات تعتمد على نوع الخطاب السياسي في الموصل وكلمة الارهابيين والمتقبل هناك، كلمة الارهابيين حسب تقديري داعش هو غير ارهابي ويفخرون عندما تقولو لهم بانكم ارهابيين لانهم يعتبرون ان هذه قضية هم يريدون ارهاب الاخرين لذلك انا ان فيها نوع من الاعتراف بأنهم اخافوا الاخرين وكان دائما خطابي السياسي اصغروا الارهابيين ولا تعطوهم هالة كبيرة والارهابيين يعيشون عندما نكبر حجمهم، وهم قتلة ومجرمين وارهابيين، وانا كنت في خطابي السياسي اقول احياناً ارهابيين واحيانا اقول مجرمين واحيانا اقول قتلة، وكلمة المسلحين كانت تذكر في عام ٢٠٠٩ عندما كان هناك الامريكان وكان هناك نوع من المقاومة وهناك يوجد فرق ونقول ان كل المقاومة انها كانت ارهاب، وهذه صورة مختلفة في تلك الفترة، ولكن عندما بدأت الحالة تتغير بعد خروج الامريكان فأنه لا جداك بأن كل من يحمل السلاح خارج الدولة هو يجب ان نقاتله، ويجب فقط الدولة تحمل السلاح. اما بالنسبة لسؤالك هل ماربست داعش ضغط تجاهي، لا ابداً لا يوجد ضغط ولا يوجد اي نوع من الاتصال مع داعش او غيرها. وبالنسبة لسؤالك بماذا افسر اتصال نيجرفان بارزاني وطلبه بخروجي من الموصل، هذا الكلام بالنسبة الى الاقليم كان واضح بأنه الوضع في الموصل انهار تماماً لذلك كان الاتصال لتامين سلامتي فقط، وانا لا اقتنع بالتوجيه، وانما انا اخذت الامور هو خائف علية بسبب انهيار الوضع الامني، وانا قلت له اشكرك واشكر اهتمامك ولكن انا سوف ابقى في المدينة. وبالنسبة لخطاب الحويجة، بالتأكيد يجب ان نلاحظ الضروف في وقتها لانه كان هناك شد كبير في مناطقنا ويجب اعادة النظر فيها، ولا يمكن وانا جالس امام حضراتكم لجنة تحقيقة واقول بأن اهل الحويجة مخطئين ونالوا جزائهم، في الحقيقة كان في وقتها يوجد خطاب متأزم جداً وازمة كبيرة في البلد ولابد ان تحتوى الازمة بطرق مختلفة. وبالنسبة لسؤالك خروج قادة داعش من معتقلات الاجهزة الامنية مقابل مبالغ مالية، كانت معلومات استخبارية وصلتنا وخصوصا قبل سقوط الموصل ونبهت الغراوي حولها مثل رضوان الحمدون وغيره بأن خروجهم ووصلتنا معلومات عن طريق خلايا استخبارية واصبح الحديث متداول في مدينة الموصل بعد ان انتهت هذه الامور. وبالنسبة لسؤالك هل لدي خطة للدفاع عن المحافظة، الخطة تبنى على الامكانيات والصلاحيات

والموارد، واذا لم يكن هناك سلاحيات ولا امكانيات ولا موارد فالمفروض ان يكون لدى قيادة العمليات هي التي عندها الخطة للدفاع عن المدينة وليس انا الذي عندي الخطة الامنية.

النائب حجي كندور:

ما هي الطريقة التي كان يقصدها الغراوي في معالجة الارهابيين عندما قال لك لا يقدر يستطيع ارسال طائرة لمعالجة تجمع الارهابيين؟ هل قال عبود قنبر ان الغراوي هو من يتولى القيادة؟ هل كان لديك علم بتبديل قائد الفرقة الثانية وهل لديك ملاحظات ايجابية او سلبية تجاه هذا الموضوع؟

رئيس اللجنة التحقيقية :

توجد اسئلة مكررة وتم الاجابة عليها.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

الغراوي قال لا اقدر ارسال سيارات مصفحة لمعالجة تجمع الارهابيين لوجود خلل في تصفيح السيارات وقال لا يمكن ارسال طائرات، وقال سوف نعالج الموضوع ولكن لم يخبرني كيف يعالج تجمع الارهابيين. اما السؤال حول علي عيدان وعبود قنبر، اجبت على هذا السؤال. وبالنسبة للسؤال حول تبديل قائد الفرقة الثانية من الجيش العراقي، فأنا لا اعلم عندما استبدلوا قائد الفرقة الثانية ولا يعلموني بهذه القضايا لانهم يعتبرونها قضايا عسكرية خاصة بهم.

النائب كامل الزيدي:

السيد المحافظ هو رئيس اللجنة الامنية العليا حسب قانون مجالس المحافظات ٢١ المعدل، وكمل يبدو من سير التحقيق وجميع القادة العسكريين الذين تم استدعائهم هنا بأن ليس هناك نجاح بالعلاقة بين الاجهزة الامنية وبين المحافظ، وانا حريص على هذا الموضوع، ولكن الجميع من القادة سواء كانوا سنة ام شيعة (عذراً على هذا الوصف) لم تنجح العلاقة بينكم، ولا يمكن ان يكون هناك نجاح للدولة اذا لم تكون هناك علاقة جيدة بين الاجهزة الامنية وبين الحكومة المحلية، فلماذا لم تكلف احد نوابك بهذا الواجب ليكون هناك نجاح؟ واكيد هناك طرق للنجاح وانت حريص على هذا بالتأكيد فلماذا لم تكلف احد نوابك وخصوصاً ان الامر شخصي كما تقول، وكان من الممكن ان يتحقق اجتماع واحد او اجتماعين مع الاجهزة الامنية برئاستك؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

انا عملت بذلك، وكلفت نائب المحافظ عبد القادر سنجاري، وكلفته كنائب محافظ لشؤون الامن والاعمار، وكلفت نائب المحافظ حسن العلاف لشؤون التخطيط والخدمات والموازنة، وكان مسؤولية الامن هو مسؤولية عبد القادر سنجاري وهو

من الاخوة الاكراد وهو ليس محسوب على السنة او الشيعة (وايضاً عذراً على هذا الوصف)، وكلفت ايضا كما ذكرت محمد ابراهيم رئيس لجنة الامن والدفاع في مجلس المحافظة وهو من المجلس الاعلى. ومع هذا لم ينج الاثنين، ولكن لم ينجحوا ليس معي، قائد عمليات نينوى السابق واللاحق في مجلس محافظة نينوى، ولم يقبلوا ابد ان يحضروا اي اجتماع في مجلس محافظة نينوى، ولم يقبلوا تقديم خطة امنية لي او لمجلس المحافظة، فالقضية ليست شخصية، القضية هي قضية مؤسساتية في طريقة التعامل مع المحافظات وهذه المشكلة حدثت في كل المحافظات، ولكن الوضع قد يكون في نينوى يكون متأزم اكثر، ووضعنا في نينوى يجب ان لا نتقاطع مع الجماهير كثيراً.

<u>النائب عامر الخزاعي:</u>

انا اود ان اشير ان المحافظ هو رئيس اللجنة الامنية ولذلك يمكن السماح بالاسئلة السياسية، ومن الممكن ان لا يسمح بالاسئلة السياسية مع المسؤولين العسكريين. السؤال الاول، هل كان لك حديث مع السيد مسعود بارزاني او المسؤولين الاكراد بالتصدي لداعش قبل سقوط الموصل بأشهر وخصوصا انت شخصت هذا الامر مسبقا بأن الاجهزة الامنية غير قادرة على تصدي للهجوم؟ انت قلت ان الاعتصامات سلمية وبعدها ذكرت بأن استدراك الامن بالاخير ان داعش تكمن لاحقاً لكي صد الاعتصامات واصبحت اسلحة في الحويجة وفي الانبار ولكن في الموصل يمكن ان تختلف، علما ان في المظاهرات ومن خلال الفديو الذي تم عرضه، مكتوب في اللافتات (قادمون يابغداد.. قادمون يا بيت كسرى) فأقل ما يقال عنها بأنها فيها خطاب مشحون طائفي، والخطاب الطائفي في المظاهرات يجعلها مظاهرات غير سلمية، فالمظاهرة السلمية هي المظاهرة المطلبية والتي تكون تطالب بالقضايا مثل المطالبة بالخدمات وغيرها، ولكن عندما تقول المظاهرات سوف ندخل بغداد فهذه غير سلمية، انت كنت داعم للمظاهرات مقابل القوة الامنية، ومن خلال الاعلام خلال سنتين وعلى صفحاتك في الفيس بوك، ولا اعرف ان كانت هذه الصفحات في الفيسبوك تعود لك ام لا، وهذا الخطاب منك واضح، علماً انك كما قلت انت جزء من العملية السياسية، لكن خطابك لم يشير الى ذلك وانما خطابك فيه قليلاً شد على القوة الامنية. وقبل ان تكون داعش كان تنظيم القاعدة وسرايا المجاهدين والتوحيد والجهاد في بلاد الرافدين وغيرهم من فصائل الارهابيين ولم تذكرهم بهذه الصورة فلماذا لم تذكرهم بهذه الصورة؟ وانت كنت تكلمت عن داعش بعد سقوط الموصل. انا اريد الاسباب؟ انت ذكرت انه من خلال الدستور تحمل المسؤولية للقائد العام للقوات المسلحة، وانا اريد ان اسئلك كم تقدر مسؤوليتك كمحافظ ورئيس اللجنة الامنية مقابل مسؤوليات الاخرين؟ كم لك نسبة من هذه المسؤولية؟ انت قلت انك جزء من العملية السياسية فكيف يدعوك لمؤتمر عمان؟ علماً ان هذا المؤتمر هو ضد

الحكومة والعملية السياسية. والاخوان اعضاء مجلس المحافظة ذكرا بأنك انت قلت لهم بوجود دعوة لهم فمتى تذهب للمؤتمر، والدعوة من الجهة التنفيذية وليس من الجهة التنفيذية والرقابية، وهذا المؤتمر ضد العراق فكيف تذهب؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

اصبح موضوع رئيس اللجنة الامنية لابد معرفة بعض الامور فما هي مهام رئيس اللجنة الامنية؟ هل مهام رئيس اللجنة الامنية هو وضع خطة امنية؟ وهل من مهام رئيس اللجنة الامنية هو تفتيش قطعات الجيش؟ وهل رئيس اللجنة الامنية هو الذي يحرك القطعات للجيش؟

النائب عامر الخزاعي:

انتم تجتمعون سوياً وبستمعون اليك وتستمع اليهم ومن ثم هم ينفذون.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

هذا الكلام غير واقعي، انا التقيت مع السيد فاروق الاعرجي وقلت له ما هي مهام اللجنة الامنية فقال انت تجلس ويجلس بجنك قائد العمليات وتتسقون العمل سوياً، ولكن لم يحدث ذلك. هناك صراع تنازع صلاحيات ما بين القانون الغير الواضح وتنازع الصلاحيات بين الجهة الادارية والجهة العسكرية ولكن بالنتيجة نحن لا نملك الصلاحيات، والصلاحيات هي لهم فقط، ونحن نملك صلاحيات للقضايا المدنية، اما القضايا العسكرية هي فقط للاجهزة الامنية لان القائد العام للقوات المسلحة الذي يمتلك وزارتي الدفاع والداخلية وهو من تترك الصلاحيات بيدهم، وانا لا اعرف الى الان ماهي توصيف او مهام رئيس اللجنة الامنية. ولا اعتقد اي من المحافظين يعرف. بالنسبة لموضوع مهمة المحافظ معناها الاخذ برأيه لاحتواء الناس، انت تعطيني مهمة سياسية ثم بعد ذلك تلتفي بي، ولا تستمع لرأيي وانت كنت مسؤول المصالحة الوطنية جئت للموصل والتقيت بهم وثاني يوم جئت لي مع زهير الاعرجي، ونحن لا نعتمد على هذا الرجل وانت تثق به. رأي المحافظ عندما يكون له سلطة وخبرة سياسية في المحافظة فيجب ان يستمع الى رأيه ويكون التباحث معه والعمل من خلاله وليس العمل مع قنوات اخرى، وهذا هو الخطأ الذي وقعت به الحكومة السابقة في ايجاد القنوات الغير الرسمية في الاتصال مع الكل، يوجد هناك قنوات رسمية تتبع الدولة ولكن تركوها وذهبوا الى قنوات اخرى وبمسميات اخرى. وبالنسبة الى الحديث مع السيد مسعود بارزاني، نعم انا تحدثت مع السيد مسعود بارزاني وقلت له ان الوضع خطر واننا قد نحتاج الى مساعدة وهذا كان قبل شهر من هجوم داعش، وكنا نحس ان الوضع غير مستقر، فقلت له هل هناك امكانية اذا حصلنا على الموافقة من بغداد ان يكون هناك دخول لقوات البيشمركة لمساعدتنا فقال نحن جاهزين ولن نسمح بأن تترك الموصل تسقط بيد الارهاب والذي يؤثر على أمننا. وتحدثت الى بابكر زيباري وقلت

له نحن نحتاج الى تدخلكم. وخصوصاً عندما حدثت عمليات في منطقة عين الجحش فكان كل شهر تقريبا تسقط عندنا سرية كاملة في منطقة عين الجحش لان الموضع خطر. وبالنسبة لوجود الاسلحة في ساحات الاعتصام، انا لا علاقة لي بساحات صلاح الدين والانبار، انا لي علاقة بساحات نينوى، وفي الموصل ان ساحة الاعتصام معروفة بمنطقة السجن القديم وهي منطقة ليست كبيرة ومحوطة بسياج من اربع جهات وفيها باب واحد وعليه سيطرة للشرطة، وكل من يدخل للساحة يتم تفتيشة والتأكد من هويته ومن ثم يدخل، والذي يقول يوجد ارهابي في داخل الساحة فأنا اقول لماذا لم تقبض عليه قبل دخوله من خلال السيطرة التي في باب ساحات الاعتصام، والذي يقول يوجد سلاح في ساحات الاعتصام فأنا اقول له لماذا سمحتم بدخول السلاح للساحة؟ هل تم اطلاق عليكم طلقة واحدة من ساحات الاعتصام عليكم؟ وكيف تركتم اصلاً دخول السلاح للساحات؟ وكان الغراوي يقول لي بأن من في الساحة هم جميعهم نقشبندية فقلت له يا فريق مهدي وان كانوا هؤلاء نقشبندية فنحن محاصرينهم من جميع الاتجاهات وتم وضع ١٠ كاميرات مراقبة حولهم ونقوم بتفتيشهم وهم فقط يصرخون والناس بدأت تمل من صراخهم وبدأ الاعداد تقل فقد وصلت اعدادهم الى ٢٠٠ الى ٣٠٠ شخص ليلاً، وفي النهار اعداد المتظاهرين تتراوح بين ١٥٠ الى ٢٠٠ شخص، لذلك اتركوهم وهم سيسقطون بأعين الناس، فأذا اخرجتهم سوف يحملون السلاح في الخارج، ولكن لم يقتنع الغراوي بكلامي، وحتى هتافاتهم حول (قادمون يا بغداد) فأنا قلت للغراوي ليس من الممكن ان ٣٠٠ شخص يصلون الى بغداد التي تبعد ٤٠٠ كيلومتر، فلا يمتلكون سيارات ولا اي شيء، فأذا اي احد يتكلم كلام نأخذه بعين الاعتبار هذا غير منطقي، فهم لا يملكون اي قوة، اما داعش كان تحرض ضد المظاهرات في بادئ الامر ولكن بعد ذلك بدأت تحتل المظاهرات، وانا لم اكن ادعم المظاهرات ضد القوات الامنية ولكن كنت اريد ان احتوي الناس وكنت اريد ان اسحب هؤلاء الغاضبين الى الانضمام الى العمل السياسي، ولنتركهم يصرخون او يشتمون ولكن المهم لا نتركهم يذهبون لمقاطعة الدولة، وهذا هو هدفي، اما اسباب عدم ذكر الارهابيين بالاسم، انا في عدة مرات في اجتماع بقيادة العمليات قلت لهم انتم في كل حادثة تقولون ارهابيين ولكن انا اريد ان تصفون لي كل مجموعة ارهابية المفروض لديها اسلوب عمل مختلف لكي نستطيع ان نصنف ونتعامل معهم، فيوجد مجاميع ارهابية تعتمد على الاغتيالات واخرى على التفجيرات او المفخخات والعبوات الناسفة، لذلك لكي نصل لنتيجة يجب ان نخرج من هذه التصنيفات العمومية الى التصنيفات الخصوصية ولهذا يجب ان تسمون اسم لكل مجموعة، ولا تخرجون من فشلهم في عدم معرفة حقيقة الجناة الى فقط تسمية هؤلاء بالارهابيين وهذا الكلام دار بيني وبينهم لفترات طويلة، فلابد من تحديد الاسم والاسلوب لكي نستطيع التعامل معهم. اما بالنسبة لتقدير مسؤوليتي عن حضوري مؤتمر عمان، مثلما ذكرت انا في بادئ الامر سيدعي لمحاربة داعش وانا اقولها كل جهد لمحاربة داعش نحن

نسمي له، وآخر مؤتمر الذي عقدناه في اربيل هو لمحاربة داعش والتطرف، وحرصنا على ذلك، والبعض لماذا يسموه مؤتمر للسنة؟ وانا اجيب واقول ان المشكلة هي لدى السنة فيوجد منا من هو متطرف، وبعد ٣/٢٥ سوف نعقد مؤتمر آخر يجمع كل علماء السنة لاصدار قرار صريح ضد داعش، لانه اعتقد الى الان كلما نتحدث مع علماء السنة فنقول لهم اصدروا قرار ضد داعش فيجيبون وماذا عن الميليشيات؟ فأقول لهم انا لا توجد عندي في الموصل ميليشيات بل انا عندي مشكلة داعش فيجب ان نحل هذه المشكلة التي حدثت، فما رأيكم بالذي حدث مع اخواننا المسيح والايزيدية وتفجير الاثار؟ فلابد ان يكون هناك رأيي لعلماء الدين، وتوجد مشكلة حقيقة وانت لا تساعدونا على حل المشاكل بل على العكس انت واقفين ولا تعملون شيء وتتركون الحديث للبعض بأن يقول لا فائدة من العمل السياسي. لذلك ان مؤتمر عمان هذا كان الجهد الاساسي، وعندما عرفت ان مؤتمر عمان لا يحارب داعش، انسحبت ولم احضر اي جلسة من جلسات المؤتمر، ومنذ اول يوم رأيت ابراهيم الصميدعي وبعض الناس الاخرين وتكلمت معهم وعرفت بأن الموضوع ذاهب الى غير اتجاه لذلك انسحبت.

النائب عبد الرحيم الشمري:

نقطة نظام، استاذ اثيل بمعنى انت لم تذهب ولم يسمحوا لك بالدخول للفندق؟ ومنعوك من الدخول؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

كلا لم اذهب للفندق وانا لا اوصل نفسي لمكان يتم رفضي فيه، ولكن حدث شجار في استعلامات الفندق بيني وبين احد شيوخ الانبار فقلت له انتم تتساهلون وتدعمون داعش وفي النهاية سوف تخسرون، فقال هؤلاء يحموننا، فقلت له هؤلاء الداعشيون سوف يقتلوكم، فحدث مشادة كلامية بيننا، وفعلا بعد رجوعه للانبار بعد كم يوم تم خطف نفس الشيخ من قبل داعش، وانا لم اذهب الى المؤتمر ابداً. اما بالنسبة كم اقدر مسؤوليتي مقابل مسؤولية السيد القائد العام للقوات المسلحة، لكي نكون واضحين سوف اقول مثلما قلت سابقا ان المسؤولية مرتبطة بالصلاحيات، والصلاحيات مرتبطة بالمسؤولية، لا مسؤولية بلا صلاحيات، وايضاً لا صلاحيات بلا مسؤولية، لذلك احسب صلاحيات السيد القائد العام للقوات المسلحة على القوات الامنية، واحسب صلاحياتي على القوات الامنية، ومن هذا القياس تستطيع ان تجد ما هي المسؤولية، اما ثانياً انا ذكرت ما هو توصيف الحالة ومن هم داعش وهل هو اضطراب امني داخلي او هو عدوان اخارجي؟ اذا كان عدوان خارجي فأنا اجلس بدائرتي لانها مسؤولية السلطة الاتحادية وهي التي تقوم بمسؤوليتها بالدفاع عن البلد وحماية حدوده وليست المحافظات، ولكن تبقى المسؤولية الاخلاقية والادبية، وليس القانونية، المسؤولية الادبية كمواطن وشخص، ومن يقول لماذا خرجت من المدينة ولم اقاتل، فهذه مسألة تعتمد على اجتهادي انا وتعتمد على

الظروف الموجودة وليست فيها اي تكليف قانوني. وانا كمحافظ نينوى انا الوحيد الذي ادافع عن نينوى بعدما تخلى عنها الجميع.

<u>نائب رئيس اللجنة التحقيقية احمد الجبوري:</u>

نرحب بالمحافظ وربما قبل اربع سنوات التقينا في مظاهرات ٢٠١١ عندما احترقت المحافظة وكان هذا اخر لقاء بيننا والان التقينا مرة اخرى وكنت اتمنى ان نلتقي بغير هذا المكان والموقف. انا اتفق كثيرا مع ما ذهب به السيد المحافظ بأن محافظة نينوى ليست مع الارهاب وسوف اتجه الى لغة الارقام لانها لغة الحقيقة. السيد المحافظ حصل على اكثر من ٢٥٠ الف صوت في انتخابات آذار ٢٠٠٩ وحصل على اكثر من ١٨ مقعد وكان محافظا لنينوى بأعلى الاصوات، ولكن في انتخابات عام ٢٠١٣ نزلت هذه الاصوات الى ٤٠ الف صوت وحصل على ٨ مقاعد، وهنا سوف اربط مع سؤالي، السؤال هو لماذا نزل هذا الرصيد؟ والجواب لان محافظة نينوى اكثر المتضررين من الارهاب وفقدت اكثر من ١٠ الاف شهيد وبينهم اكثر من ٣ الاف من الشرطة المحلية. لذلك سؤالي ان موقفك يا سيادة المحافظ من الارهاب لم يكن واضحاً للاسباب التالية: بدءاً جملة من الاسباب ابدئها: ١- اطلاق صفة الجماعات المسلحة هي السائدة في التصريحات بينما الاصل هي الجماعات الارهابية. ٢- تقريب اشخاص محسوبين على الارهاب واستطيع ان اذكر الكثير ان طلبتم. وبالمقابل هناك اشخاص مقربين من السيد المحافظ تم استهدافهم من الارهاب. الجانب الاخر نحن نرفض الممارسات التي لها صلة بحقوق الانسان والانتهاكات من قبل افراد من الاجهزة الامنية وكان للصوت عالياً في هذا الاتجاه في انتقادها ولكن لم يتم استنكار لجرائم الارهاب من قتل وخطف وابتزاز بنفس الصوت. المسألة الاخرى هي الشهداء في الشرطة المحلية وهم من محافظة نينوى وبلغوا اكثر من ٣ الاف وكان موقف السيد المحافظ من هذه الشريحة والتي ضحت بدمائهم في نينوى، لم تكن بالموقف الذي انا سوف أبدء من خلاله: السيد المحافظ رفض ان تعطى اراضي للشهداء الشرطة الذين معظمهم من اطراف المدينة ومن العشائر الخارجة ضمن بلدية الموصل، في حين تم قبول شرائح اخرى من قضاة واساتذة وموظفين. انا اسأل السيد المحافظ:

١- طيلة الخمس سنوات كم مجلس عزاء حظرت لعزاء شهداء الشرطة؟

٢- بالتأكيد محافظ نينوى بعنوانه الكبير يجب ان يكون له التحدي الاكبر في مرحلة ما بعد الاحتلال هو التحدي الامني، والسيد المحافظ بأعتباره رئيس اللجنة الامنية بالاضافة الى نفوذه السياسي متمثلاً بوضعه السياسي والمواقع التي تم استلامها من قبله وكان يجب ان يكون دوره ام ايجابيا او سلبيا في القرار الامني. والسؤال هو الخلاف مع قائد الفرقة الثانية اللواء ناصر احمد غنام انت قلت على خلفية انتهاك حقوق الانسان ولكن هناك معلومة انه احتكاك

حصل بين حماية السيد المحافظ وبين الاجهزة الامنية وتطور الخلاف الى ان تم نقل قائد الفرقة الثانية والكل يعترف ان ناصر الغنام في وقته كان الامن مستتب الى حد كبير وكنا نأتي من بغداد الى الموصل بسيارة واحدة والطرق كانت مؤمنة؟

٣- معركة سقوط الموصل لم تكن معركة تقليدية، الاعلام كان قوياً والسيد المحافظ ضليع في هذا الشأن، لماذا كان هناك صمتاً اعلامياً، والسؤال هو، ورد بأفادة العميد الركن سعد المتيوتي بأنك منعت الصحفيين من الظهور مع القادة الامنين في قيادة العمليات واهل نينوى كانوا يحتاجون الى ظهور القائد المدني والعسكري لكي يرسل اليهم رسائل اطمئنان، فلماذا رفضت الصحفيين ان يظهروك مع القادة العسكريين في قيادة العمليات؟ وذكر هذه المعلومة سعد المتيوتي وعلي عيدان، وحتى تكلم معك السيد علي عيدان وقال لك نريدك ان تكون مثل محافظ الانبار وانت اجبته بصوت عالي (انا لست محافظ الانبار، انا محافظ نينوى) وهذا فقط للتذكير اقوله هنا.

٤- المظاهرات في عام ٢٠١١ تعرفها جيدا والقصة معروفة، فالمظاهرات لم تكن في ساحة الاحرار، وانما كانت في محيط محافظة نينوى، وقتل على اثرها ثلاث متظاهرين لذلك انا اود ان اذكرك بأن الغدير الذي ظهر هو في عام ٢٠١٣ وليس عام ٢٠١١ .

<u>اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :</u>

انا أصر على ان هناك تزوير لان الغدير اظهر مظاهرات عام ٢٠١١.

<u>نائب رئيس اللجنة التحقيقية احمد الجبوري:</u>

٥- اختيار خالد سلطان، انت عرجت بأن انتقال القادة، وانا اتفق معك بأن عندما قام القائد العام للقوات المسلحة بأستبدال قائد عمليات نينوى باسم الطائي والسيد قائد الفرقة علي الفريجي والسيد قائد الفرقة الثالثة مهدي الغراوي، كان هذه التغييرات اثرت على وضع الموصل وكان ذلك قبل ثلاث اشهر، انت في تلك المرحلة انت اخترت خالد سلطان ولكنك قبل ساعات انت ذكرت بأنه غير جيد وليس مؤهل لان يكون قائد، وانا اعرف ان خالد سلطان العكيدي هو من اقرباء عقيد ركن زياد العكيدي مدير مكتبك، وكان اختيارك بمزاج سياسي وليس مهني، لان يوجد الكثير من الضباط والذين تعرفهم انت وكان بأمكانك انت تأتي بهم، وانا هنا اتفق معك بأن العميد اسماعيل لا يصلح بأن يكون مدير للشرطة، ولكن كان هناك ضباط اكفاء وبالامكان الاستعانة بهم ولكن كان الاختيار بمزاج وليس مهنياً.

٦- خالدة المعماري عضو مجلس محافظة ورد بأفادتها في مرحلة التي سبقت سقوط الموصل، وانا لا اعرف ان كتلة النهضة التي انت رئيسها في بادئ الامر واصبحت محافظ فكانت تريد استجوابك ولا نعلم السبب، ولكن خالدة

المعماري قالت بالحرف الواحد (عندما ذهب للمحافظ قال لي السيد المحافظ ان لم تعدلوا عن الاستجواب فأن لن يصل احد منكم للمجلس) وفي اللهجة العامية (تتسحلون بالشوارع) وهذا الكلام ذكرته عضوة مجلس المحافظة، وانا اود التأكد من المعلومة هل انت قمت بالتهديد بهذه الطريقة؟ ام لا؟

٧- انت رجل ذكي جداً ومهندس وحقوقي انت ذكرت بالبداية بأنك محافظ نينوى وعندما شاهدت الامور تسير نحو الانهيار اتصلت بـ (عدنان الاسدي) ولكن انا متأكد ان قانون المحافظات رقم ١٩ تعرفه انت جيدا والقانون يقول اذا رأى المحافظ ان الاجهزة الامنية المكلفة بحفظ والامن والنظام غير قادرة على انجاز واجباتها عليه ان يعرض الامر فوراً على القائد العام للقوات المسلحة، وهنا العلاقة لو كانت متميزة بالسيد المالكي واتصلت به وقلت له بأن الموصل سوف تسقط فهنا بالتأكيد سيكون القرار مختلف عن القرار الذي رفضه السيد الاسدي وهو وكيل وزارة الداخلية؟

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

اولاً اود ان اسجل اعتراضي على قيام السيد احمد الجبوري بتقديم النتيجة كما فعل زميله من قبل وقبل ان يستمع للاجابة، ففي طريقة طرحه للاسئلة كان فيها ادانات مسبقة فالمهم انه كان يجب ان ينتظر الجواب وهذه فقط لتسجيل الاعتراض وسوف اجيب على كل الاسئلة. وبالنسبة لحصولي على اصوات ٢٥٠ الف صوت في ٢٠٠٩ اكثر مما حصلت في ٢٠١٣، نعم هذا صحيح والسبب الرئيس في تقديري هو التغير في الموقف مع الاكراد، في عام ٢٠٠٩ كان هناك تحشيد كبير ضد الاكراد في محافظة نينوى وموقفنا السياسي في ذلك الوقت ضمن ذلك السياق، فالمندفعين للانتخابات كانوا كثيرين، وبعد تغير هذا الموقف ورأينا ان المصلحة تقتضي ان نسوي الخلافات السياسية والذهاب الى توافق اكبر ولم يكن هذا مما يقنع جميع اهالي نينوى، ولكن اعتقد انه لا يقنع كل اهالي نينوى، ولكن يجب ان نسير به لوجود قناعات سياسية لدي بهذا. اما بالنسبة لرفض اعطاء اراضي للشرطة، انا لست من يعطي الاراضي على هواه فهناك سياقات يجب ان تتم لاعطاء الاراضي، ومعظم الشرطة الشهداء ولهم حق علينا هم من مناطق الشورى وحمام العليل والقيارة، كما تعرف لا يوجد اراضي في البلديات كافية لتوزيعها فمثلاً في منطقة القيارة لا توجد اراضي ابدا بسبب ان النفط يأخذ الكثير من الاراضي ونحن مجبرين حسب القانون ان نعطي الارض حسب مسقط الرأس، وحاولنا ان نتجاوز ذلك القانون ولكن لم تحصل الموافقات لذلك، واعتقد ان تلك المسائل هي ادارية ولا علاقة لها بسقوط الموصل. اما بالنسبة لدعمي للشرطة فيكفي ان اقول في اخر فترة قمت بتكريم ٥٠ شخص من الشرطة الاتحادية كل واحد مكافأة ٥٠٠ الف دينار لجهودهم المبذولة واعطيتها للغراوي لتوزيعها عليهم لرفع المعنويات. كم مجلس عزاء حضرت لشهداء الشرطة، في الحقيقة حضرت عدة مجالس عزاء مثل مجلس عزاء عبد الناصر وانا قدمت مساعدات وتسهيل امور لعائلة

عيد الناس وحتى عينت ابنته، وحضرت مجالس عزاء في منطقة الحاوي حاضر وتوجد كثير غيرها ولكن لا اود انكرها ولكن انا حضرت الكثير وساعدت الكثير بهذا الاتجاه. اما بالنسبة للخلاف مع ناصر الغنام تجاوز على القانون بأشياء كثيرة جداً، مثل معدل الاعتقال اليومي لاهالي الموصل في وقت ناصر الغنام يومياً ما يعادل من ٥٠ الى ٦٠ شخص، وشهرياً الموقف بأتينا يصل الى ٥٠٠ معتقل، و فقط ١٠٪ يحالون للمحكمة والباقي ٩٠٪ يطلق سراحهم بعد شهر او شهرين، ومن الـ ١٠٪ الذين يحالون للمحكمة هناك ٢٪ او ٣٪ يحكمون والباقي يطلق سراحهم، وتوفى عدة اشخاص بين يدي جماعة ناصر الغنام، لذلك لم يكن خلاف شخصيا وانما الخلاف هو بسبب الرغبة مني في تطبيق القانون، وهناك عدة قضايا في المحاكم حتى في احد المرات استدعوه وحاولنا ان نقرب بينه وبين القضاة ولكن ذهب للمحكمة فقال القضاة لناصر الغنام ان القانون يقول كذا، فقال ناصر الغنام بالنص (قانونكم لا ينفعني وسوف اذهب للسيد المالكي وأتي بقانون أخر). اما بالنسبة لعبد المتيوتي يقول بأن المحافظ منع الصحفين من الظهور مع القادة العسكرين في أخر يوم، نحن في وضع سقوط الموصل وانا اريد اجلس مع قيادات عسكرية ولا اعرف ما الذي سوف يحصل او يقال داخل الاجتماع، فعندما جاء الصحفين قلت له الوقت غير مناسب للتصوير فنحن عندنا مشكلة كبيرة، واذا منعتهم ام لم امنعهم هل هذه جريمة اني اريد ان اختلي بسرية بالقادة العسكرية والوضع خطر جداً، على اي اساس يعتبر ان هذه قضية تستحق الاثارة، فبتقديري نحن في ظرف طارئ ومدينة ذو تاريخ وحضارة على حافة السقوط، فهل من المعقول اترك كل ذلك وأخذ مقابلة اعلامية. وانا قلت له انه انا لست محافظ الانبار فكل شخص له طريقته بالعمل وله سياقات عمله والمهم هل انا اطبق القانون ام لا؟ وهل اهلي بالمحافظة راضين عني ام لا؟ وهذا هو المقياس عندي، اما بالنسبة لاختيار خالد سلطان، لماذا تم اختياره، ما ذكره السيد احمد الجبوري بأنه انا اخترت خالد سلطان لاسباب شخصية هذا موضوع عاري عن الصحة تماماً، خالد سلطان ما كنت اود اختياره اصلاً ولكن جاءوا يريدون يضعون عميد اسماعيل قائد للشرطة والعميد اسماعيل بتقديري انا لا يصلح لاي شيء لذلك ذهبت ورفضت ذلك وجاء الغراوي وعبد الرحمن ابو رغيف ورفضت ان يضعون العميد اسماعيل قائدا للشرطة، فحدث اتصال من بغداد لحل المشكلة خالد سلطان هو معاون مدير الشرطة وفي حالة غياب خالد الحمداني سيكون خالد سلطان هو مدير الشرطة، لذلك السيد عدنان الاسدي قال (نحن نستطيع ان نسحب خالد الحمداني الى بغداد وخالد سلطان موجود بمكانه بصفته نائب قائد الشرطة، وهذا صلاحيتي وليست صلاحية المحافظة)، فأصبح خالد سلطان قائد بالوكالة الى ان اعرض على مجلس المحافظة حسب السياقات القانونية، وانا ابعث ثلاثة الى مجلس المحافظة وهم يختارون واحد من الثلاثة ووزارة الداخلية يصادقون على اختيار مجلس المحافظة، وبالنسبة لخالدة المعماري، قبل سقوط الموصل بفترة جاءت بعض الشركات شركة ايطالية

وصاحبها لبناني ويريد اخذ مشروع استثماري في نينوى فطلبت منه ان يزودني بال (سيفي) للشركة ولا استطيع ان اعطي مشروع لشركة قبل ان اتأكد من ماهية الشركة التي تتعامل معها، فذهب ومن ثم بعد ذلك سمعت بأنه اتصل باعضاء المجلس ووعدهم بعطوهم كل واحد بيت في حال اخذ المشروع الاستثماري ومقابل اقالة المحافظ، ولما جاءت عندي خالدة فقلت لهم هل انتم مجانين؟ وقلت لها باللهجة العامية (انتم في الموصل تأخذون رشوة بيت وتقيلون المحافظ فتأكدوا ان اهل الموصل يسحلوكم بالشوارع، وما معقولة بالموصل يمكن ان يكون بهذه الفضاحة في عمل وفي استلام رشوة) هذا الذي قلته لعضوة مجلس المحافظة، ولكن هي ذهبت وحذفت الجزء الاول من كلامي وقالت لاعضاء مجلس المحافظة بأن المحافظ يقول سوف يتم جركم بالشوارع، ومع هذا عبرت القضية وانتهت ولم يحدث شيء. اما العلاقة مع القائد العام للقوات المسلحة، يقال ان قائل سيد عمر ابن الخطاب بعد الحروب، فقال عمر له (لا احبك حتى تحب الارض الدم)، فذلك الرجل كان عاقل فقال (اتمنعني حقي)، فقال عمر لا، فقال الرجل انما تبكي على الحب النساء، لذلك أذا انا احب المالكي او اكره واذا كانت علاقتي به طيبة او غير طيبة فتبقى علاقتي به هو انا محافظ وهو القائد العام للقوات المسلحة والسياقات الادارية والقانونية ليست لها علاقة بالحب والكره وليست لها علاقة بالعلاقات الشخصية وعندما لايمون هناك شخص مسؤول يربط علاقته مع المحافظ بحب او كرهه للمحافظ فهذه ادانة للشخص الذي ذكرته والمسؤولية تحتم علية التعامل مع حتى اكثر الناس اكرههم، فالعواطف يمكن ان تستخدم في بيتي اذا كنت لا احب احد ممكن ان لا استقبله في بيتي، ولكن في المحافظة رسماً عني ومن واجبي يأتي كل الناس وحتى ان كنت لا احبهم فهم من حقهم يأتون ويأخذون حقهم ولا استطيع ان اقول لا.

نائب رئيس اللجنة التحقيقية احمد الجبوري:

القائد العام انا قصدي انت لماذا لم تكتب بشكل رسمي بأن الوضع المني نحو الارهاب.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

كتبت عشرات المرات لرئيس الوزراء عن الوضع الامني.

رئيس اللجنة التحقيقية :

انا اود ان اشكر السيد المحافظ على مجيئه واجابته على كل الاسئلة، كما اشكر الاخوة الاعضاء في اللجنة التحقيقية وتواصلهم بالجلسة لاكثر من ٧ ساعات فشكراً لكم جميعاً.

اثيل النجيفي (محافظ نينوى) :

توجد عندي وثائق واوراق فيها كل اسماء كل الوحدات العسكرية التي كانت في مدينة الموصل واسماء آمرين الى مستوى الآمرين الافواج وتفاصيل تواجدهم بالمحافظة.

رئيس اللجنة التحقيقية :

نحن نشكرك ونريد كل الأوراق التي تفيد عملنا التحقيقي.

((انتهى))

جمهورية العراق
مجلس النواب العراقي
اللجنة التحقيقية النيابية الخاصة
بسقوط مدينة الموصل

كۆماری عیراق
نه نجومه نی نوینه رانی عیراق
لیژنه ی لیکولینه وه ی تایبه ت به
که وتنی شاری موصل

شاخەوان عبدالله احمد	احمد عبدالله الجبوري	حاكم عباس الزاملي نائب
رئيس اللجنة	نائب رئيس اللجنة	رئيس اللجنة التحقيقية
٢٠١٥/ /	٢٠١٥/ /	٢٠١٥/ /

Iraq- Baghdad
Building of conference palace

E-mail: mosel.committee@yahoo.com

العراق- بغداد
بناية قصر المؤتمرات

استجواب الكبار

ونشأت مشكلة عندما وصل الدور الى الثلاثة الكبار ، نوري المالكي وأسامة النجيفي ومسعود البارزاني، كي يمثلوا أمام اللجنة ويدلوا بإفاداتهم . لقد كبر على أتباعهم داخل اللجنة ان يُستدعوا كغيرهم ويُسألوا بالطريقة الاتهامية التي تعرض لها من سبقوهم الى التحقيق . وبعد أخذ ورد ومشاحنات ولقاءات جانبية تقرر إرسال الاسئلة إليهم مكتوبة وانتظار أجوبتهم عليها ، وهكذا كان .

المالكي تنصل من جميع مسؤولياته ملقياً بالتبعية كلها على القادة العسكريين، مبرزاً الوثائق التي تثبت انه استجاب لجميع طلباتهم . وأكثر من ذلك دعا لمحاسبتهم بصرامة.

اسامة النجيفي أجاب على جميع الاسئلة بالتسلسل وبطريقة إنشائية تخلو من أي تفصيل ملموس ، الى درجة القول انه لا يعلم بأن الارهابيين كانوا يجمعون الاتاوات من أهل الموصل.

اما البارزاني فقد أجاب ولم يجب !. فالورقة التي وصلت لا تحمل توقيعه وانما توقيع مدير مكتبه . والكلام الوارد فيها يمثل اجوبة عن أسئلة لم تُطرح عليه . بينما تجاهلت كلياً الاسئلة المطروحة . لقد سئل عن معدات الجيش التي استولت عليها البيشمركة عند سقوط الموصل ، وسئل عن (ثوار العشائر) الذين أداروا من أربيل وما زالوا يديرون إعلام داعش ، وسئل عن ملابسات انسحاب البيشمركة من سنجار دون قتال وتركها اليزيدية مكشوفين أمام داعش، فجاء الجواب خاليا من تلك الامور جملةً وتفصيلا.

وبهذا قررت اللجنة أن تحقيقها اكتمل ، وأصدرت تقريرها وتوصياتها . وإن تركت الباب مواربا أمام اجراء المزيد من التحقيقات لاحقا .

توصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بسقوط الموصل

المحور الاول:

ثبت من سير التحقيق وإفادة الشهود ومن تم استدعاؤهم من ان مسؤولية سقوط الموصل بتاريخ 2014/6/10 من قبل عصابات داعش الاجرامية تقع على عاتق كل من القيادات الامنية والشخصيات السياسية؛ لذلك توصي اللجنة بإحالة كل من الاسماء الواردة ادناه الى القضاء العراقي لتحريك الدعوى القضائية ضدهم، ولاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

1 ـ القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء السابق نوري كامل المالكي وفقا لما يلي:

أ ـ لم يمتلك تصوراً دقيقا عن خطورة الوضع الامني في نينوى لأنه كان يعتمد في تقييمه على التقارير المضللة التي ترفع له من قبل القيادات العسكرية والامنية دون التأكد من صحتها وغالباً ما تكون هذه التقارير عبر الاتصال الهاتفي المباشر بالقادة دون المرور بسلسلة المراجع.

ب ـ اختيار قادة وآمرين غير اكفاء مورست في ظل قياداتهم كافة انواع الفساد واخطرها تسرب المقاتلين او كما تسمى ظاهرة الفضائيين، اضافة الى عدم محاسبة العناصر الامنية الفاسدة من قبل القادة والآمرين والتي لها الدور الاكبر في اتساع الفجوة بين الاهالي والاجهزة الامنية.

ج ـ عدم الالتزام ببناء قدرات الجيش العراقي الجديد والتوسع في تشكيل قطعات خارج السياق المتفق عليه دون الاهتمام بالتدريب الاساسي والتسليح النوعي والتركيز على الجانب العددي في القوة العمومية للجيش على حساب الكفاءة والتدريب والنوعية وزيادة الرتب العالية خارج الملاك وعدم مراعاة الضوابط والسياقات مما زاد في ترهل المؤسسة العسكرية.

د ـ لم يتخذ قراراً حاسماً بعد انهيار القطعات العسكرية يوم 2014/6/10 واعادة التنظيم للقطعات المنسحبة وترك الامر مفتوحا للقادة بأن يتخذوا ما يرونه مناسبا، أمر غير صحيح، اضافة لكونه لم يصدر الاوامر بمعاقبة المتخاذلين من القادة الامر الذي ادى الى انهيار القطعات في المناطق الاخرى خارج محافظة نينوى.

2 ـ السيد اثيل عبد العزيز محمد النجيفي محافظ نينوى السابق وفقا لما يلي:

أ ـ المسؤولية الامنية بصفته رئيس اللجنة الامنية العليا للمحافظة.

ب ـ الاهمال الجسيم في عدم عرضه موضوع عدم كفاية القطعات على القائد العام للقوات المسلحة عملا بأحكام قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (21) لسنة 2008.

جـ ـ إساءة استخدام صلاحياته المنصوص عليها في القانون وتوجيه الأمر لمدير عام شرطة نينوى اللواء خالد الحمداني بدخول ناحية الشورة مما ادى الى ترك المحور الذي كان يمسكه الحمداني وتسبب بهروب الإرهابيين الذين كانوا محاصرين داخل الناحية وهذا الامر كان مخالفاً لأمر العمليات والخطة الموضوعة بحسب افادة الفريق الركن باسم الطائي والفريق الركن مهدي الغراوي واللواء الركن عبد الرحمن ابو رغيف، حيث افادوا بأن اللواء خالد الحمداني اعترف امامهم بأنه تلقى الأمر من محافظ نينوى اثيل النجيفي. ويترك للقضاء الخيار في تكييف هذه الافعال ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة طبقا لأحكام المادة (193) من قانون العقوبات لسنة (1969) وأي مادة اخرى او في اطار قانون مكافحة الارهاب رقم (13) لسنة (2005).

د – القيام بتحريض المواطنين ضد الاجهزة الامنية من خلال تصريحاته عبر وسائل الاعلام او من خلال دعم المظاهرات التي كانت تحرض الناس على الاجهزة الامنية . ويترك للقضاء تكييف هذا الفعل ضمن أفعال التحريض المنصوص عليها في الفصل الخاص بالجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي .

هـ – مشاركته في مؤتمر حضره مناهضون للعملية السياسية ومطلوبون للقضاء ، بقصد تغيير النظام السياسي . ويترك للقضاء بتكييف هذا الفعل ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي .

و – تصريحه في جلسة محافظة نينوى التي عقدت في ناحية القوش بعد سقوط مدينة الموصل بحوالي شهرين بأنه قام بالاتصال والتخابر مع الارهابيين وأجرى مفاوضات معهم بحسب إفادة ستة من أعضاء مجلس محافظة نينوى . ويترك للقضاء تكييف هذا الفعل ضمن الجرائم الخاصة بقانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2005

3 ـ عضو مجلس محافظة نينوى هدى زكي وفقا لما يلي:

بقاءها اكثر من شهرين في مدينة الموصل بعد سقوط المدينة بتاريخ 2014/6/10 والترويج لهذه العصابات من خلال علاقاتها بالأعضاء الآخرين ونواب مدينة الموصل.

4 ـ مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق اول فاروق الاعرجي وفقا لما يلي:

أ ـ عدم الاكتراث بالمعارك التي جرت في الموصل من خلال عدم الاتصال مع القادة اثناء وبعد المعركة، كون الامر لا يعنيه بحسب افادته.

ب ـ على الرغم من الميزانية الكبيرة والصلاحيات الواسعة التي كان يمتلكها افاد بأن مكتبه كان استشارياً وليس مشرفاً على الوزارات والمواقع الامنية العليا وقد تبين للجنة خلاف ذلك من ناحية تدخله في تعيين واختيار القادة والآمرين ووجود شبهات فساد في تولي كثير من القادة والآمرين للمناصب الامنية والعسكرية.

جـ ـ اطلعت اللجنة على تقارير استخبارية رفعت الى القائد العام لم يتم اتخاذ ما يلزم بصددها ولم يقم بتنفيذ اوامر القائد العام وتأخيرها في الامور التي تخص تعزيز موارد القطعات البشرية والقتالية.

5 ـ وزير الدفاع السابق سعدون الدليمي وفقا لما يلي:

أ ـ عدم متابعة مجرى الاحداث الامنية في محافظة نينوى، واهتمامه بمحافظة الانبار فقط لا يعفيه من المسؤولية كونه وزيراً للدفاع.

ب ـ عدم متابعة الوحدات العسكرية وتفتيشها وإدامة زخم القطعات في القوة القتالية ومحاسبة القادة والآمرين الذين اضعفوا القدرة القتالية ومارسوا كافة اشكال القتال وكما مثبت في تقرير المفتش العسكري في وزارة الدفاع والذي تضمن فشل وفساد الآمرين في اللواء السادس الفرقة الثالثة جيش عراقي.

جـ ـ عدم التواصل بالمطلق مع القادة قبل واثناء المعركة.

6 ـ الفريق الاول بابكر زيباري رئيس اركان الجيش وفقا لما يلي:

أ ـ بحكم موقعه لم يكن له أي دور في متابعة القطعات العسكرية وإدامة زخمها من الناحية التدريبية والتسليحية وحركة القطعات ومراقبة ادائها وهذا هو من صميم عمل رئيس اركان الجيش .

ب ـ تجريده من الصلاحيات لم يدفعه الى تقديم الاستقالة وترك الموقع الذي كان من المفترض تقديمها حال سحب الصلاحيات منه مع ابقاء كافة الامتيازات والاعتبارات المالية والادارية.

جـ ـ الاتصال بالقادة اثناء المعركة وحثهم على الانسحاب بدل القتال والصمود وهذا ما جرى مع قائد عمليات نينوى.

7 ـ الفريق اول الركن عبود هاشم قنبر قائد عمليات المشتركة (معاون رئيس اركان الجيش للعمليات) السابق وفقا لما يلي:

أ ـ لم يتخذ التدابير اللازمة حيال الانهيارات الامنية المتواصلة التي سبقت سقوط مدينة الموصل.

ب ـ باعتباره رئيس لجنة انتقاء القادة والآمرين الذين ثبت فشلهم في قيادة القطعات وتورطهم بعمليات فساد كبيرة ادت الى اضعاف القدرة القتالية والمعنوية للقطعات.

جـ ـ سوء تقدير الموقف لدى وصوله الى مدينة الموصل يوم 6/7/ 2014 والإرباك الكبير الذي ألم بقيادة المعركة.

د ـ الاختيار الخاطئ في اتخاذ مقر قيادة العمليات في الجانب الايمن لمدينة الموصل مقراً مسيطراً له وتركه مساء يوم 2014/6/9 مع اكثر من ثلاثين عجلة مدرعة محملة بالأشخاص اضر كثيرا بمعنويات المقاتلين لا سيما بعد استثمار العدو بإشاعة خبر هروب القادة من الجانب الايمن الى الايسر.

هـ ـ بعد اخذ الأوامر من القائد العام يوم 6/10/ 2014 باتخاذ ما يراه مناسباً لم يقم بسحب القطعات الى منطقة آمنة واعادة التنظيم لتلك القطعات ووضع خطة جديدة لمجابهة العدو.

8 ـ الفريق اول الركن علي غيدان قائد القوات البرية السابق وفقا لما يلي:

أ ـ عدم الاهتمام بالقدرة القتالية بالقطعات المتواجدة في الموصل وعدم تعويضها بالمقاتلين والمعدات.

ب ـ سحب كثير من القطعات من نينوى الى محافظات اخرى دون تقدير للموقف.

جـ ـ وفقاً لتقارير المفتش العسكري لوزارة الدفاع لم يقم بدوره بمراقبة اداء القادة والآمرين اضافة الى انه يحدد مسؤولية قيادات العمليات في التنسيق والسيطرة ومسك الطرق بين المحافظات لا سيما طريق (موصل ـ بغداد) الذي سيطرت عليه المجاميع الارهابية بشكل كبير قبل سقوط الموصل بفترة طويلة الأمر الذي دفع الى تنقل المقاتلين في الطائرات.

9 ـ الفريق الركن حاتم المگصوصي مدير الاستخبارات العسكرية السابق وفقا لما يلي:

أ ـ كون المعركة مع العدو تتطلب معلومات استخباراتية استباقية لمنع وقوع الخروقات فقد تبين للجنة ضعف الدور الاستخباراتي وولوجه في اختيار القادة والآمرين بحسب افادة رئيس اركان الجيش.

ب ـ استغلال ضباط الاستخبارات في وحدات الجيش لمواقعهم في الحصول على الاموال من خلال مساومة الارهابيين وغض النظر عنهم واعتقال المدنيين الابرياء وعدم اطلاق صراحهم الا مقابل رشى وكانت نسبة الابرياء من المعتقلين في نينوى حوالي(75%) بحسب افادة اللواء احمد الزرگاني وهذا الامر كان السبب الرئيس في اتساع الفجوة بين اهالي نينوى والقوات الامنية.

جـ ـ المعلومات التي كانت ترفع عن تحركات الارهابيين لم تكن بالمستوى المطلوب ومعظم التقارير غير صحيحة.

10 ـ الفريق الركن عبد الكريم العزي معاون رئيس اركان الجيش للميرة وفقا لما يلي:

أ ـ لم يقم بدوره في توزيع ونقل العتاد من المناطق الساخنة الى المناطق الآمنة الأمر الذي ادى الى استيلاء العدو على مخازن عتاد الموصل وبيجي.

ب ـ الاسلحة والاعتدة لم تكن بالمستوى المطلوب وكثير منها لم يتم استخدامها لأسباب فنية.

ج ـ اتخاذه اساليب وطرق معقدة في صرف الاعتدة وعدم وصولها الى القطعات مما تسبب في ضعف المواجهة اثناء المعارك.

11ـ الفريق الركن باسم حسين الطائي قائد عمليات نينوى السابق لإضعاف القدرة القتالية وتفشي الفساد المالي والاداري في مختلف الوحدات دون محاسبة القادة والآمرين وهذا ما أثبته تقرير المفتش العسكري لوزارة الدفاع.

12ـ الفريق الركن مهدي صبيح هاشم الغراوي قائد عمليات نينوى السابق وفقا لما يلي:

أ ـ رفع تقارير مضللة للقيادة والمراجع العسكرية والرأي العام باستتباب الامن في نينوى.

ب ـ الفساد الكبير الذي ظهر في قاطع الشرطة الاتحادية خصوصاً وقيادة العمليات عموما بمختلف اشكاله اثناء توليه القيادة.

ج ـ تجريد سلاح الاهالي وعرضه للرأي العام على انه سلاح للارهابيين في مناطق جنوب وغرب الموصل الأمر الذي ادى الى تنشيط الارهابيين في تلك المناطق واستفاد منه داعش في سخط الاهالي تجاه الاجهزة الامنية وعدم التعاون اضافة الى ان هذا الامر سهل من سيطرة داعش على الموصل بعد سقوطها لعدم وجود اسلحة لدى المدنيين.

دـ عدم وجود خطط واضحة للقطعات والاعتماد على ردود افعال متباينة في مواجهة العدو.

هـ ـ التخاذل والانسحاب من المدينة مع حمايته وعدم الصمود في مقره.

13ـ اللواء الركن كفاح مزهر علي قائد الفرقة الثالثة شرطة اتحادية السابق وفقا لما يلي:

أ ـ عدم الصمود ومجابهة العدو حيث ان انسحاب قوات الشرطة الاتحادية قبيل المعركة ساهم بشكل كبير في اسقاط المدينة.

ب - استشراء الفساد ضد المواطنين المدنيين من قبل بعض العناصر الامنية الذين كانوا بإمرته أوجد بيئة غير صالحة للتعاون بين الاهالي والاجهزة الامنية.

14- العميد الركن عبد المحسن فلحي قائد الفرقة الثانية جيش عراقي وفقا لما يلي:

أ - عدم الاهتمام والمحافظة على القدرة القتالية حيث تبين عدم وجود عدد كاف من المقاتلين في قاطع المسؤولية اضافة لعطل كثير من العجلات المنتشرة في شوارع المدينة.

ب - عدم الانصياع للاوامر وعدم تحليه بالضبط العسكري مع الرتب الأعلى الأمر الذي ادى الى استبداله خلال المعركة.

15- اللواء الركن خالد حسين علي الحمداني قائد شرطة نينوى وفقا لما يلي:

مخالفته للخطة اثناء محاصرة ناحية الشورة وامتثاله لأمر المحافظ الأمر الذي ادى الى هروب الارهابيين وإفشال الخطة بحسب إفادة مهدي الغراوي وباسم الطائي.

16- السيد حسن العلاف نائب محافظ نينوى وفقا لما يلي:

لورود اسمه في التحقيقات بقيامه بالتوسط لقيادي كبير في عصابات داعش بحسب افادة قائد الفرقة الثانية السابق العميد الركن عبد المحسن فلحي ويترك للقضاء تكييف هذا الفعل ضمن الجرائم الخاصة بقانون مكافحة الارهاب.

17- الشيخ ابو بكر كنعان بشير مدير الوقف السني

الذي استخدم سلطته على الائمة والخطباء فعقد لهم اجتماعاً في جامع النبي شيت اتفق معهم خلاله على انطلاق التظاهرات التي رأت اللجنة انها احد الاسباب التي ادت لإتساع الهوة بين ابناء المحافظة والاجهزة الامنية وتوصي اللجنة بعدم اسناد منصب مدير الاوقاف لشخصية حزبية لمنع استغلال هذا الموقع في المستقبل لعمل مماثل.

18 . العميد حسن هادي صالح آمر اللواء السادس الفرقة الثالثة جيش عراقي وآمر اللواء الذي سبقه وفقا لما يلي:

أ . الفساد الاداري والمالي للواء وكثرة المتسربين والفضائيين وعطل الآليات وعدم تصليحها وكثرة الخروقات الامنية المستمرة بحسب تقرير المفتش العسكري لوزارة الدفاع بتاريخ 2014/6/4.

ب . ترك الموضع الدفاعي وعدم الصمود امام عصابات داعش الارهابية اثناء المعركة.

19 . المقدم نزار حلمي آمر الفوج الثاني لواء المشاة الخامس الفرقة الثانية جيش عراقي لمنعه القوة المكلفة بحماية الخط الاستراتيجي والذي كان بإمرة الشهيد العميد فيصل الزاملي من الاتجاه شمالاً الى مدينة الموصل لغرض اسناد قطعات قيادة عمليات نينوى.

20 . اللواء خالد سلطان العگيدي مدير شرطة نينوى وفقا لما يلي:

أ . انهيار المعنويات وتسرب الشرطة خلال فترة قيادته.

ب . الخروقات الامنية الكبيرة التي حصلت قبل سقوط مدينة الموصل خلال الثلاث اشهر الأخيرة قبل السقوط.

ج . قيامه باستبدال عدد من الآمرين لأفواج الطوارئ امتثالاً لرغبة محافظ نينوى دون الاعتراض عليها.

د . لم يحضر امام اللجنة التحقيقية رغم تبليغه رسميا وحسب ادعاء مديرية شرطة نينوى بأنه خارج العراق.

21 . آمر فوج مغاوير الفرقة الثانية عشر العقيد عرفان مجيد

لعدم قيامه بواجباته ومهامه وانسحابه.

22 . العميد الركن علي عبود ثامر آمر لواء التدخل السريع الثالث/ فرقة التدخل السريع الاولى بسبب الفساد الاداري والمالي وعبور صهاريج النفط المهربة من على جسر القيارة مقابل مبالغ مالية حسب تقرير المفتش العسكري لوزارة الدفاع.

23 ـ الفساد الكبير في الصحوات

عندما ينشر (2094) عنصر صحوة، على قيادة عمليات نينوى بموجب كتاب دائرة نزع السلاح ودمج الميليشيات بالعدد (ن. د 181/15) في 2014/2/4 ثم لا يوجد منهم في مقر قيادة العمليات ليلة سقوط المدينة سوى (50) عنصرا فقط بحسب افادات الشهود (خمسة اشخاص احدهم متوفى).

24 ـ العميد هدايت قائد الفرقة الثالثة في الجيش العراقي وفقا لما يلي:

أ ـ الانسحاب من ارض المعركة بدون قتال وتسليم الأسلحة الى قوات البيشمركة.

ب ـ عدم مسك الارض في المناطق المتنازع عليها وعدم الدفاع عنها.

جـ ـ عدم حضوره امام اللجنة التحقيقية البرلمانية المسؤولة عن التحقيق في قضية سقوط الموصل.

هـ ـ اكتفاؤه بإرسال تقرير عن وجوده ووضعه وتخوفه من إلقاء القبض عليه.

25 ـ العميد حسن هادي صالح آمر اللواء السادس/ الفرقة الثالثة الجيش العراقي وكذلك آمر اللواء السابق:

أ ـ بقاء لواء المشاة السادس/ الفرقة الثالثة لمدة (10) سنوات في اخطر قاطع تبلغ مساحته (300كم^2) واعطاءه (214) شهيدا، دون ان يتم استبداله او اعادة تنظيمه او تعويض شهدائه ولو بجندي واحد بحسب تقرير اللجنة المشكلة بموجب أمر المفتشية العسكرية العامة السري بالعدد (193) في 2014/5/10.

ب ـ افتقار مقر لواء المشاة السادس الى وجود قوة احتياطية للرد على أي عمل متوقع تقوم به العصابات الارهابية ولتمكين الآمرين من اعادة التجحفل حسب متطلبات الموقف.

جـ ـ عدم تيسر للواء الخنادق الشقية، مواضع الرمي، مفارز معالجة للقنابل الغير منفلقة، فيؤدي ذلك الى تكبيد اللواء خسائر بشرية ومادية كبيرة خلال العملية الارهابية.

د ـ نسبة موجود الاشخاص في مقر اللواء وجميع وحداته (50%) من الملاك الكلي فيتم العمل بنسبة (25%) من هذا الموجود فيؤدي هذا الارهاق والتعب المستمر

للمراتب بحيث يكون الواجب بحدود (10ـ 12) ساعة متتالية يوميا ويتسبب كذلك بعدم اشغال جميع السيطرات بالمراتب او ان تكون السيطرة الواحدة تحتوي على عنصرين او ثلاثة كحد اعلى.

هـ ـ عدم اعطاء أي اهمية للجانب التدريبي لمنتسبي اللواء، حيث ان اغلب المراتب غير مدربين بشكل جيد على المهام القتالية او حتى غير ملمين بواجباتهم الاساسية بسبب انشغال اللواء بالفعاليات اليومية اضافة الى قلة الموجود.

و ـ يعمل جميع آمري وحدات اللواء بالوكالة دون ان يكون لديهم الكفاءة المطلوبة في قيادة وحداتهم. حيث ان آمر الفوج الثالث مصاب بالجلطة وآمر الفوج الاول معين بأمر سابق من قبل الاحتلال الامريكي.

ز ـ ان الاسلحة الخفيفة (البنادق) في اللواء اغلبها قديمة الطراز او من الاسلحة المستولى عليها وهي ذات كفاءة متدنية او عاطلة.

ح ـ وجود نقص كبير في قياس الخط الاول والثاني من الأعتدة الخفيفة لدى وحدات اللواء لكون الاعتدة المصروفة خلال الفعاليات اليومية لم يتم تنزيلها من الذمة بسبب التعقيدات الخاصة بعملية التنزيل، فيؤدي ذلك الى عدم سد النقص او التعويض بالاضافة الى رداءة الاعتدة الموجودة حاليا لكونها عراقية المنشأ او مستولى عليها.

ط ـ ان الجانب الاستخباري في اللواء معطل تماما بحيث لا يوجد مصدر استخبارات يمكن الاعتماد عليه لعدم تعاون السكان المحليين وقلة خبرة ضباط وعناصر الاستخبارات في مجال عملهم لعدم اشراكهم بالدورات الاساسية للصنف.

ي ـ عمل مقر اللواء السادس وجميع وحداته بنظام الوجبتين (البديل) للإجازات خلافا للضوابط. حتى يتم الطبخ لـ 50% من الموجود الكلي وعلى مدى شهر كامل رغم استحصال مبالغ الاكتفاء الذاتي في بداية كل شهر حتى توفر هذه المبالغ لصالح جيوب الآمرين الفاسدين.

ك ـ قررت لجنة التفتيش ان بقاء لواء المشاة السادس بهذا الحال يشكل خطرا على القاطع ويعطي خسائر لا مبرر لها بالاشخاص والمعدات.

ل ـ لم يقم قائد الفرقة الثالثة السابق الفريق هيني خوشناو بأي زيارة لهذا اللواء منذ مسكه لهذا القاطع ويكتفي بالمتابعة من خلال المكاتبات الورقية ثم (لا)

يختلف سلوك سلفه العميد هدايت عن ذلك ولا يبادر الى ذلك قائد عمليات نينوى الاسبق الفريق باسم الطائي او السابق الفريق مهدي الغراوي.

م ـ لم يتم اكتشاف هذه المعلومات الا قبل شهر من سقوط المدينة ولم ترفع الى وزير الدفاع الا قبل ستة ايام من سقوط المدينة بموجب كتاب رئاسة اركان الجيش/ المفتشية العسكرية العام ذي العدد (س ش 295/2) في 4 حزيران 2014.

ن ـ الفساد المالي: قيام مقر ووحدات لواء المشاة السادس باستلام حصة الوقود كاملة حسب موجود العجلات الصالحة (الغير دقيق) حيث يبلغ موجود العجلات للواء ووحداته (309) عجلة مختلفة العاطل منها (179) أي نسبة العاطل (58%) فتسرق حصة الوقود.

حين ينهار لواء المشاة السادس، لكل الاسباب التي ذكرت اعلاه والمثبت بموجب تقرير المفتشية العسكرية المشار اليه، ثم تتسبب تداعيات انهياره بانهيار الوحدات الاخرى فتسقط محافظة يربو تعداد سكانها على 3,5 ثلاثة ملايين ونصف نسمة.

26 ـ العميد حماد آمر اللواء الخامس وفقا لما يلي:

انسحابه من الفرقة الثانية من محور مسؤوليته الى مقره في خازر مما سهل تقدم عصابات داعش والسيطرة على مناطق سهل نينوى. وعدم سماحه للقوات المنسحبة من مدينة الموصل من اعادة التنظيم.

27 ـ مدير مكتب مخابرات نينوى ناجي حميد وفقا لما يلي:

عدم كشفه حقيقة ما يجري وتستره على القنصل التركي في محافظة نينوى.

28 ـ العميد خيري آمر لواء الزريفاني في قاطع بعشيقة وفقا لما يلي:

انسحابه من قاطع بعشيقة دون القيام بمهامه وواجبه في الصمود والتصدي مما ادى الى تسليم المنطقة بيد عصابات داعش الارهابية.

29 ـ نائب رئيس مجلس محافظة نينوى نور الدين قبلان وفقا لما يلي:

توسطه المستمر في ادخال الحنطة التالفة وشاحنات الطحين في سبيل دعم عصابات داعش الارهابية.

30ـ آمر فوج طوارئ الشرطة الخامس([1])

المكلف بحماية الجسور ، ترك الموضع الدفاعي والتسبب بسقوط الجسور بيد المجاميع الارهابية مما فوت الفرصة على القطعات الامنية للاحتفاظ بالجانب الايسر من المدينة.

31ـ آمر لواء حزام نينوى([2]).

32ـ آمر لواء الموصل وامراء تشكيلاته

لتركه الموضع الدفاعي واحراق المقرات بحسب إفادة نائب قائد عمليات نينوى السابق اللواء الركن عبد الرحمن ابو رغيف.

33ـ قائد فرقة حماية النفط

بسبب الفساد الاداري الكبير والاهمال الجسيم في واجباته بحسب تقرير المفتشية العسكرية الذي ورد الى اللجنة برفقة كتاب رئاسة اركان الجيش سري وشخصي ذي العدد (1036/3/9) في 2014/3/5.

34ـ اللواء الركن هيني([3]) خوشناو قائد الفرقة الثالثة جيش عراقي

لعدم قيامه بواجباته بشكل يحقق الامن.

35ـ الشيخ انور الندا قائد الصحوات

بسبب وجود فساد في الصحوات([4]).

([1]): إعتمدت في بحثي على صفحات من مسودة تقرير اللجنة التحقيقية لم تستكمل فيه الاسماء التي يفترض انها استكملت عندما أخذ التقرير شكله النهائي

([2]): لواء شرطة اتحادية

([3]): كان قائداً للفرقة في مرحلة سابقة وليس هو القائد أثناء سقوط الموصل

([4]): كان اسم وكيل وزير الداخلية عدنان الاسدي (وهو القائم مقام الوزير عمليا) كان اسمه مثبتا بين المدانين في مسودة توصيات اللجنة ، لكنه قدم من الوثائق ما يخلي مسؤوليته من التقصير فحُذف من القائمة في اللحظة الاخيرة

المحور الثاني

1 . الدور الدولي: دور القنصل التركي في محافظة نينوى وعلاقته مع عصابات داعش الارهابية([1])، وقيام (اثيل النجيفي)، ومدير مكتب جهاز المخابرات في المحافظة (ناجي حميد([2])) بالتستر على دور القنصل هناك وعلى جهاز المخابرات الوطني العراقي التحقق من المعلومات الواردة في هذا الملف واتخاذ اجراءاتهم المناسبة وفقاً لقانونهم وخططهم المخابراتية وكذلك الأمر بالنسبة لوزارة الخارجية العراقية.

2 . دور قوات البيشمرگة:

أ . اتضح من سير الاحداث قيام البيشمرگة في محافظات (اربيل، ودهوك، وكركوك، ومناطق الموصل) بالاستيلاء على عدد من الاسلحة والاعتدة (الخفيفة والمتوسطة والثقيلة) التابعة الى القوات الاتحادية، مما يستدعي قيام الحكومة الاتحادية والسيد القائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي بإسترجاع تلك الاسلحة او احتسابها ضمن عمليات تجهيز وتسليح البيشمرگة المقاتلة لعصابات داعش الارهابية، وتستقطع اثمانها من موازنة اقليم كردستان.

ب . مطالبة حكومة اقليم كردستان بالكشف عن مصير المعتقلين والمحكومين بقضايا ارهابية والذين تم تسليمهم الى اجهزة الاقليم من قبل وكالة وزارة الاتحادية للاستخبارات والتحقيقات والبالغ عددهم (253) معتقلا ومحكوما وإلا يحال وزير البيشمرگة الى القضاء العراقي للتحقيق معه في مصير أولئك.

([1]): الشهادات التي عُرضت أمام لجنة التحقيق تشير الى أن المستشفى التركي للعيون في الموصل كان واجهة لنشاطات المخابرات التركية . كما ان الطابق السادس في فندق الاوبروي قد يكون مخصصا لتلك الاعمال ايضا ، وقد جُرّد من الكامرات ومُنع على الزبائن. وكانت هناك علامات استفهام حول بقاء افراد القنصلية في الموصل لدى سقوطها بيد الارهاب ورفضهم الانسحاب . ومعروف انهم عادوا لاحقا الى تركيا دون ان يظهر ما يشير الى تعرضهم للأذى

([2]): أكد في إفادته امام اللجنة التحقيقية أن القنصل التركي يقوم بأدوار خطيرة في المحافظة ، بينما هو لم يتصرف في المرحلة السابقة بما تمليه عليه مسؤوليته بهذا الخصوص

توصي اللجنة بإحالة جميع الاشخاص الذين وردت اسماؤهم في قضايا الفساد والارتباط بالارهاب الذي جرى استعراضها في النسخة الموسعة من التقرير ويترك للقضاء التكييف القانوني حول تلك الاتهامات.

محاولة تقييم لما أنجزته لجنة التحقيق

لا شك أن اللجنة البرلمانية عملت في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد . ولم تكن متجانسة لتتحلى بروح الفريق الواحد لأن العديد من أعضائها جاؤوا لعرقلة مسارها عندما يمس أحزابهم وولاءاتهم السياسية . ومع ذلك يُسجل لها أنها أنجزت عملاً كبيرا بتسميتها الاشياء بأسمائها على خلاف ما دأبت عليه لجان التحقيق من تسويف وتشتيت ثم طي الموضوع دونما نتيجة . لقد تغلبت على تناقضات أعضائها السياسية ووصلت الى نتيجة بالغة الاهمية والخطورة . صحيح أن توصياتها وُضعت على الرف ولم يُعاقب أي من الاسماء المدانة بل ان بعضهم بقي في موقعه وكأن شيئاً لم يكن لكن ذلك لا يدخل في مسؤولياتها ، فدورها انتهى بكتابة التقرير وتصويت البرلمان عليه . وما بعد ذلك تقع مسؤوليته على عاتق غيرها .

اجتهدت اللجنة في تحديد ما تراه تقصيراً لدى المعنيين بكارثة سقوط الموصل، والخطأ في الاجتهاد وارد على أن لا يكون مخلًا او مجحفاً . ولقد وقع إجحاف كبير وخلل لا يغتفر عندما أدانت اللجنة العميد الركن عبد المحسن فلحي قائد الفرقة الثانية . كان هذا القائد شعلة الصواب الساطعة في خضم الأخطاء المتلاطمة . أدين لعدم تنفيذه الأوامر الخاطئة التي صدرت له وكان الأحرى إدانة تلك الاوامر ومصدريها .

أديرت معركة الموصل بأسوأ ما تدار به معركة حربية . كانت فوضى بكل ما للكلمة من معنى . وكان القادة الفاشلون وهم يدخلون مستنقع الهزيمة المؤكدة يبحثون عن كبش فداء يلقون فوقه ركام أخطائهم، وما كان على لجنة التحقيق أن تأخذ بأيديهم في هذه المسألة غير النظيفة .

قرارات اللجنة اتخذت بالتصويت، وهو ما يفسر الإقبال الشديد من لدن النواب على الانخراط فيها للتأثير على قراراتها بعدد الاصوات . وكان العميد الركن فلحي أرشيفاً يوثق جرائم الفساد الكبرى التي عبّدت الطريق لداعش كي تجتاح الموصل. الظالعون بتلك الجرائم الرهيبة ليسوا اشخاصاً عاديين وإنما جهات نافذة في العملية السياسية وتشكيلاتها الادارية والامنية . ولتلك الجهات نواب داخل لجنة التحقيق كانوا يخوضون سجالات سافرة دفاعاً عن مرجعياتهم واحزابهم . لذلك أعتقد ان إدراج اسم العميد الركن عبد المحسن فلحي بين المدانين لم ينتج عن نوايا بريئة ، خصوصاً وأن التهم المسندة إليه في تقرير اللجنة إما ضعيفة او غير منطقية. فوجود آليات عاطلة

حالة عامة في جميع الوحدات . والنقص العددي ليس من مسؤوليته ، فهو كغيره من القادة يطالب بزيادة الموجود وحين لا يلبى طلبه لا يتحمل مسؤولية النقص. أما ادانته بعدم الاستجابة لأوامر القيادات التي أهملت واجباتها ولم تتحسب ليوم المواجهة الكبرى فمسألة غير عادلة . كان القائد عبد المحسن فلحي مسيطراً على قاطع فرقته وقد حسم المعركة في وقت قياسي ثم أرسل الاحتياطي المتوفر لديه لنجدة المتهاونين في الجانب الايمن ، فماذا عليه أن يفعل أكثر من ذلك ؟. كان كبار القادة يتقاذفون المسؤولية ، كلٌ منهم يحاول العبور فوق جثة صاحبه . وكان المنطق السليم يقضي بالحفاظ على تماسك قطعات الجانب الايسر عندما انهار الايمن لتكون منطلقاً للهجوم المعاكس ، غير أن ذلك سيكون سطوعاً لقائد الفرقة الثانية يفضح ضعف وتقاعس وفشل الفاشلين فأصروا على خلخلة قواته بزجها في الايمن وهم يعلمون انها غير قادرة في ذلك الظرف العصيب على تغيير الموقف ، والمطلوب في حقيقة الامر جرها الى الانهيار كي يتساوى الجميع فلا يكون أحد أفضل من أحد. وأقنعوا القائد العام للقوات المسلحة – بحكم مناصبهم – ليقرر توقيف العميد فلحي وما علموا انهم خدموه تاريخياً من حيث لم يقصدوا . ثم ان العميد فلحي لم يعص الاوامر كما ورد في الإدانة وإنما نفذ كل ما يستطيع تنفيذه من الاوامر التي تريد منه الخروج من قاطعه لقلب هزيمة مستفحلة وراء النهر وتحويلها الى انتصار!. وعندما وجد ان ذلك مستحيل طلب إعفاءه من منصبه وذلك منتهى الفروسية والتحلي بالمسؤولية . فلو فعل كل المسؤولين مثلما فعل واستقالوا أمام المهام التي لا يستطيعون النجاح فيها لكان حالنا غير الحال المزري الذي نحن فيه .

معركتنا مع اثيل

اتخذت موقفاً سلبياً من اثيل منذ ان اتخذ موقفاً يخدم الارهاب عام 2011. فالموقف الطائفي الذي تبناه مضر بأبناء الطائفة السنية واهل الموصل علاوة على كونه غير مبرر. فالمالكي كان داعماً له دونما لبس. ولدى الاجهزة الامنية تعليمات واضحة بالتعاون معه دون حدود. فقرر معاداة تلك الاجهزة والحكومة الاتحادية والعملية السياسية التي هو واخوه جزء اصيل منها بلا سبب معقول سوى أن دولاً خارجية قررت اعلان الحرب السياسية على المالكي وتحديدا تركيا، وتبعاً لها انقلب على تحالفاته وشعاراته التي صدع بها الدنيا والعالمين بين عشية وضحاها من النقيض الى النقيض. فأصبح كل عدو له صديقا، وكل صديق عدوا، بما في ذلك الارهاب. اذ كلما وقعت معركة بين الارهاب والقوات العسكرية يظهر النجيفي على الشاشات متهماً القوات الامنية باستهداف المواطنين. واعلنها حرباً شعواء على العسكر. ومن الطبيعي ان يغير القادة العسكريون ومن ورائهم المالكي تعاملهم السابق مع مدينة الموصل وعموم المحافظة.

قرار الانقلاب هذا حصل بإرادة سياسية ومن غير أسباب على الارض. لم يكن ردة فعل على تصرف معين. حدثنا يحيى عبد محجوب، عضو مجلس المحافظة آنذاك، بأن النجيفي قال له في لقاء بينهما ان المرحلة القادمة ستلعب (سنة وشيعة) وليس (عرب واكراد) .. كذا! وما كان فرد في المحافظة يتوقع ذلك بالاعتماد على مواقفه المتشددة ضد الاكراد والتحالف عضوياً مع بغداد.

تفاهم مع الاكراد فعادت كتلتهم الى المجلس بعد مقاطعة دامت اكثر من سنتين، فانقلبت الموازين داخل المجلس. وبات المعارضون هم الحكومة والاغلبية في مجلس المحافظة. ودفعت مجموعة عبد الله الياور الى المعارضة. وبدأت سلسلة من التنازلات للاكراد دشنها بإنشاء السيطرات المشتركة مع البيشمركة تحت اشراف الامريكان. وفي محاولة منه للتأكيد بأن عهداً جديداً بدأ قام بزيارة لسنجار. فتعرض لإهانة قاسية من قبل الأمن الكردي لأن المسؤولين هناك كما الناس الآخرين غير جاهزين لنسيان خمس سنوات من التهجم الحاد والمستمر على الاكراد.

لم تُذع تلك الحادثة وواصل اثيل تحالفه مع الاكراد لا يلوي على شيء. فلما انطلقت المظاهرات اندفع إليها بمنتهى الحماس وجعل نفسه قائدا لها رغم علمه وعلم

الجميع ان قائدها الحقيقي هو داعش وليس سواه. كنت اسكن في حي الطيران بالموصل. وأمر دائما امام بيته في الدندان المجاور فيلفت نظري كما يلفت انظار الجميع ان بيت المحافظ بدون حماية. وبعد ان تطورت الامور ولذر الرماد في العيون اصبحنا نرى شرطيا على كرسي امام المنزل ربما هو نائم اثناء مرورنا.

وهاجم الارهاب حي 17 تموز واستولى عليه ثم قامت الشرطة الاتحادية باستعادة الحي وظهرت جثث الارهابيين على الشاشات. وظهر النجيفي على الشاشات ايضا يطالب بالتحقيق متهما الشرطة الاتحادية بقتل مدنيين. ورفع شعارات سحب الجيش من مدينة الموصل. وقد سأله الاعلاميون عمن يحل محل الجيش اذا انسحب!، فأجاب على الفور: ابناء العشائر، كتسمية ملطفة للارهابيين. فلا عشائر في الموصل ولا هم يحزنون.

كانت الانتخابات المحلية على الأبواب فاستبقها بالتوقيع على اتفاق تحالف مع الديمقراطي الكردستاني. كنت انوي الترشح لتلك الانتخابات فقصدت القائمة التي إعتقدت انها على طرف نقيض من النجيفي وخطه. قائمة نينوى الموحدة، بقيادة عبد الله الياور. واسفرت الانتخابات عن فوز ثلاثة من قائمتنا انا احدهم. وثلاثة من قائمة البناء والعدالة بقيادة دلدار الزيباري. فإتجهنا نحن الستة نحو المعارضة، بينما انخرط الآخرون جميعا وعددهم 33 عضوا في المحور الذي يقوده الديمقراطي الكردستاني والنجيفي.

باشرنا مهامنا في المجلس الجديد بداية شهر آب 2013، والامور تتجه حثيثا الى الهاوية. كان المجلس الجديد راغباً في إرساء عهد من التهدئة مع الجيش. فأنيطت رئاسة اللجنة الامنية لعضو المجلس، الشيعي من المجلس الاعلى (محمد ابراهيم البياتي) على امل ان يكون عامل تقريب بين الاجهزة الامنية والحكومة المحلية. لكن اثيل يسير في اتجاه آخر ويدفع الامور بقوة الى الانفجار مما احدث تململاً داخل كتلته التي يشكل اعضاء الجبهة التركمانية الخمسة واعضاء الحزب الاسلامي الاثنان عمودها الفقري. ففاتحني عدد منهم برغبتهم في تشكيل تجمع جديد يخرج عن هيمنة النجيفي. وافقتهم دون تردد، وبينهم ممثل الكوتا اليزيدية.

توافقنا وعقدنا اكثر من لقاء وقبل ان نعلن عن أنفسنا بلغت الامور النقطة الحاسمة. وسقطت الموصل. ووجدنا انفسنا في شقة واحدة داخل دهوك بلا عمل سوى الحوارات. لقد تغيرت الامور واصبح عدد لا يستهان به من اعضاء المجلس

يحمّلون النجيفي مسؤولية كبرى فيما حصل. حتى حلفاؤه الاكراد واغلبهم من اليزيدية كانوا ناقمين عليه بدرجة شديدة. وخلال الاسابيع اللاحقة لسقوط سنجار تبلور موقف موحد يضم العرب جميعا والتركمان وممثل الكوتا اليزيدية وسيدة كردية بما يشكل اغلبية مطلقة في المجلس. واتفقنا ان نعمل على إقالته. واعلنّا للإعلام فصل اثيل النجيفي من كتلتنا.

اتصل بي الشيخ فارس المطلك وسيطاً من قبل النجيفي. رفضت، فسعى لجمعي وإياه على الاقل. والتقينا بعد يومين في المقر البديل لمحافظة نينوى في منطقة (ماسيك) في دهوك. انا وهو والشيخ فارس وخليل العياش عضو مجلس قضاء سنجار. واسهب النجيفي متحدثاً عن ممتلكاته التي خسرها على يد داعش. وذكر اسماء من اعضاء المجلس العرب قال انهم يؤيدونه فلما جاء دوري في الحديث قلت له انه متهم بدعم الارهاب. قلت اني الآن غير مهتم بملفات الفساد والتقلبات السياسية وانما فقط بموقفه من الارهاب ولن اقف معه طالما تلاحقه تلك الاتهامات. انتفض وقلّب في هاتفه ليريني قائمة من تسعة اسماء ينتهي معظمهم بلقب (قبلان) وهو لقب نائب رئيس مجلس المحافظة التركماني (نور الدين قبلان) وقال باستنكار: انا المتهم بالإرهاب ام هؤلاء؟ فهمت من ذلك انه يستهدف نور الدين قبلان لا هؤلاء المكتوبة اسماؤهم. فنور الدين معنا متحمس لإقالة المحافظ وهو عضو في الجبهة التركمانية المدعومة من تركيا التي تعتبر النجيفي رجلها الاول في العراق. وتبدل موقف قبلان منذ ذلك التاريخ وخرج من صفنا الى صف النجيفي.

وطلب مسعود البارزاني لقاءنا، اعضاء المجلس مجتمعين. تم اللقاء يوم 25 / 1 / 2015 داخل خيمة في منطقة سحيلة التابعة لناحية زمار ودار حديث متشعب عن اوضاع نينوى في ظل الارهاب. واشتكى له بعضنا من عدم حصولنا حتى ذلك التاريخ على بطاقات اقامة تمكننا من اجتياز السيطرات. اما بيت القصيد الذي جيء بنا من أجله فهو موضوع اثيل ومسعانا لإقالته. وقال البارزاني بالحرف: (ارجوكم رجاء اخوي ان تتركوا هذا الموضوع). فرد قبلان الذي يجلس الى جواره: (صار سيادة الرئيس، واعتبر الموضوع منتهي).

لم نوافق على تقديم نور الدين قبلان هذا الوعد القاطع. وعقدنا اجتماعاً لكتلتنا بنفس اليوم في فندق (خاني). وقلنا لقبلان انك لا تملك حق الكلام باسمنا في قضية كهذه. وبرر موقفه بأننا لا نستطيع فعل شيء يرفضه الاقليم، فحتى السيطرات

لا نستطيع عبورها لعدم حصولنا على اوراق الإقامة. وبما ان رئيس الاقليم طلب ذلك بنفسه فيعني انهم يولونها اهمية قصوى ولن يسمحوا لنا بتحديها.

كلامه صحيح ولكنه ليس السبب الحقيقي الذي دفعه لحسم الامر وانما هو الموقف التركي.

في اليوم التالي كان الموضوع حديث الساعة بيننا. ومع وجود حماس لعدم التخلي عن فكرة إقالة النجيفي فإن الجميع يقر بصعوبة او ربما استحالة تحدي الموقف الكردي الرافض للفكرة. فخطر لي اننا قادرون على القيام بذلك من خلال البرلمان. لكن البرلمان يحتاج الى محرك ونحن المحرك من خلال جمع تواقيع.

كتبت بخط اليد خطاباً موجهاً الى رئيس الوزراء نطلب منه مفاتحة البرلمان للتصويت على إقالة المحافظ. ووقعت وطلبت من الآخرين التوقيع. فوقع بعض الموجودين واحجم آخرون. وامضيت ستة اسابيع حتى استطعت ان اجمع عشرين توقيعا. اجمعها بما يشبه السرقة. اتوجه الى العضو والورقة مخبوءة معي، واتحدث معه بهدوء فاذا وافق اخرجت الورقة. احيانا يتراجع بعد رؤيته الورقة فيطلب التأجيل ولا ألح عليه. بعضهم يستفسر لماذا لم يوقع فلان او فلان ، فيقول هاتها بعد ان يوقع فلان، ولم اعرضها على أي من اعضاء الديمقراطي الكردستاني الثمانية وممثل الشبك المتحالف معهم. وانما تحدثت مع اعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني الثلاثة، ووقعوا واشترط رئيسهم (داوود جندي) ان لا نعرضها الا بعد موافقتهم. ووقع اربعة اعضاء من الجبهة التركمانية الخمسة بينهم رئيس الكتلة لقمان الرشيدي الذي تصرف عن جهل بالبعد السياسي لما يفعل. كنت ادري انه يرتكب خطأ سياسياً سيغضب تركيا عليه ولم يكن يدرك ذلك. ووعدني بإقناع قبلان للتوقيع. وتردد رئيس كتلتنا (النهضة) عويد الجحيشي طويلا فكان آخر الموقعين وطلب مني كذلك ان اعرض الورقة على قبلان وقال انه بات جاهزاً للتوقيع.

المهم اني جمعت عشرين توقيعاً بحلول منتصف أيار 2015 وأحتاج توقيعاً واحداً إضافيا لأحقق الاغلبية المطلقة. والتوقيع المطلوب متوفر تحت اليد... انه دلدار الزيباري المقيم في السليمانية لأن خلافاته السياسية مع الديمقراطي الكردستاني تمنعه من دخول دهوك او اربيل، ولن يتردد في التوقيع. توجهنا الى بغداد بدعوة من مستشارية الأمن الوطني، ووجدتها فرصة لإيصال الطلب. ومررت صباحا على مكتب المجلس في دهوك والتقيت نور الدين قبلان، فسألني عن الطلب، قلت له: ان الورقة

امتلأت وتستطيع التوقيع على ورقة اضافية. قال: لا، أُريد ان اراه! فلم اطمئن لذلك، وقلت: سأرسل لك صورة منه. قال: لا، اريد النسخة الاصلية. فتأكدت مخاوفي من ان الورقة لن تعود اذا خرجت من يدي، ولن يكون بمقدوري جمع ذات التواقيع ثانية. فإدعيت ان الطلب مع احد الزملاء الذين سبقونا الى اربيل حيث نسافر من مطارها، ولم يوقع.

استحصلنا موافقة رئيس الوزراء، ووصل الكتاب الى البرلمان ودخل جدول اعمال الجلسة دون ان يعرف النجيفيان. كان اثيل في زيارة للولايات المتحدة، فبلغه الخبر، وعاد على الفور الى اربيل، وهناك اجرى مصالحات مع اعضاء المجلس واجتمعوا اجتماع مجاملات مفعم بالود والمعاتبات . واسفر عن طلبات رفعها الاعضاء الى البرلمان يطلبون فيها التريث في مناقشة الموضوع. كنت في بغداد اشترك مع بعض السياسيين في التحشيد لإنجاح التصويت، فاتصل بي صبيحة الخامس والعشرين من أيار عدد من الزملاء يخبرونني انهم قدموا طلبا بالتريث ووضعوا اسمي مع اسمائهم، فرفضت. قالوا ان الجميع كتبوا وبقينا وحدنا، فرفضت. ولما اطالوا الحديث محاولين اقناعي، قلت: احذفوا اسمي وقدموا طلبكم. عندها استجابوا لي وسحبوا الطلب الذي سلموه لرئيس المجلس. وكانت فضائية (نينوى الغد([1])) تبث صور طلبات التريث المكتوبة بخط اليد في كل منها مجموعة اسماء واحيانا اسم واحد. كانت تركيا تضغط على اعلى المستويات، وقد اتصل اردوغان برئيس البرلمان لمنع تمرير الإقالة. اعضاء الحزب الاسلامي في مجلس المحافظة في مقدمة المتحمسين للإقالة. وعلى هذا الاساس افترضنا ان رئيس البرلمان وهو من ذات الحزب يؤيد مسعانا، غير انه أبدى موقفاً مغايرا في الجلسة الحاسمة صباح الثامن والعشرين من أيار فلم يدرج الإقالة على جدول اعمال الجلسة. وسارع عدد من نواب نينوى لجمع ثمانين توقيعاً يطلبون بها إدراج الموضوع، لكن الرئيس صم أذنيه عن كل الطلبات ونهض معلناً رفع الجلسة([2]).

([1]): التابعة للنجيفي

([2]): من هنا جاء الطعن بشرعية الجلسة

في تلك الدقيقة وصلت رسالة نصية من اللواء مناضل([1]) الى النائب طالب المعماري يطلب منه افتعال شجار لتحدث حالة فوضى وترفع الجلسة. فهذا الاسلوب آخر العلاج، وحصل قبل ايام ان وقع شجار بين الصدريين والنائب كاظم الصيادي فحصل هرج ومرج ورفعت الجلسة. لم يكن مناضل وهو في اربيل يدري ان الرئيس اتخذ قرار رفع الجلسة. وكان على النائب المعماري ان لا يفعل شيئاً لأن المطلوب تحقق، غير انه إلتزم بالتعليمات وقذف قنينة ماء على النائب احمد الجبوري الذي كان يطالب الرئيس باحترام تواقيع الثمانين نائبا، فكان قذفه بقنينة الماء شرارة اشتباك بالأيدي ومعه هتافات بأن تركيا تحكمنا فاضطر رئيس البرلمان الذي وقع في حرج كبير ان يجلس ويطلب التصويت على الاقالة. وأيّد النواب بأغلبية ساحقة الإقالة([2])

لم تتقيد المحكمة الاتحادية التي طعن النجيفي امامها بقرار البرلمان، بالتوقيتات القانونية، وهدرت قرابة الاربعة اشهر قبل ان تتخذ قرارها بتأييد الإقالة. فتلك كانت اول قضية من نوعها تعرض عليها. جميع المحافظين الذين أُقيلوا في العراق قبل ذلك التاريخ أقالتهم مجالس المحافظات. فأنفقنا تلك المدة على محاولة اقناع الاكراد بأن منصب المحافظ من حصتنا ونحن نختاره. يعترفون نظرياً بأن المحافظ من المكون العربي وتختاره كتلة النهضة، لكنهم لا يمنحوننا قراراً نهائيا بالموافقة على المرشح الذي نختاره.

لا يؤمن الحزب الديمقراطي الكردستاني بمبدأ التكافؤ في التعامل السياسي مع العرب سواء على صعيد الحكومة الاتحادية او المحافظات. يرون ان استحقاقهم يجب ان يأخذوه كاملا وخالصا، اما استحقاق شريكهم فموضوع للنقاش لهم فيه الرأي الحاسم، وفوق هذا المبدأ الجائر ترعرعت وتجذرت المشاكل المستعصية بين الاقليم والحكومة الاتحادية. غير وارد في عرفهم ان تتدخل الحكومة بأي مسألة من شؤون الاقليم([3]) ولم نسمع قط ان وفدا برلمانيا عراقيا زار دائرة في الاقليم او راقب شيئا.

([1]): الساعد الأيمن لأثيل النجيفي

([2]): وافق على الإقالة 169 صوتا، واعترض 39 صوتا، وامتنع عن التصويت 11 صوتا.

([3]): خلال احد اجتماعاتنا مع رئيس الوزراء حيدر العبادي بداية عام 2015 طلبنا منه ان يتدخل لدى محافظ كركوك كي يسمح لنازحين من أهل نينوى كانوا محصورين منذ ايام امام مدخل

وبالمقابل ترى النواب الاكراد يراقبون كل شيء في العراق من اقصى جنوبه الى اقصى شماله، ولم يتفاهموا مع النجيفي في الموصل على اساس الندية والتكافؤ، وانما على اساس التبعية شبه الكاملة. ومنذ ان رفع الشعارات الطائفية وتحالف معهم اصبح مجرد منفذ لمشاريعهم. لذلك حرصوا على بقائه اكثر مما يحرصون على أي مسؤول كردي. وحاول مسعود البارزاني شخصياً ثنينا عن إقالته. فلما اقيل بات الهدف الإتيان بمثيل له. ولو كنا نقبل باستمرار مشروع النجيفي في نينوى لما تجشمنا عناء إقالته واقتحمنا في سبيلها مخاطر جمة.

كان يدير اللقاءات معنا عصمت رجب مسؤول الفرع 14 وبشار الكيكي رئيس مجلسنا. ولم نتمسك بمرشح محدد من جانبنا وقلنا لهم اختاروا من تشاؤون من كتلتنا ليكون محافظاً نتوافق عليه، فلا نظفر منهم بجواب. في حين يعتبر ضرباً من التجاوز السياسي لو حاولنا مشاركتهم الرأي فيمن يكون رئيساً للمجلس او نائباً للمحافظ، تلك المناصب التي رشحوا لها من يريدون دون استشارتنا واقتصر دورنا على التصويت بالموافقة. ولما تأكد لنا سوء نواياهم اتجهنا الى الاعضاء العرب الذين لم يوافقونا على موضوع الإقالة لعلهم يوافقوننا على البديل. اذ لم يعد امامنا سوى العمل على فرض المحافظ الجديد خارج ارادة الديمقراطي الكردستاني. لقد استبقنا ذلك ببعض الاجراءات ، ومنذ ان بدأنا المعركة مع النجيفي. فاجهضنا محاولته زج احد انصاره الاحتياط في قائمته محل عضو المجلس (رديف حماد العفين) الذي بقي في الموصل وقتلته داعش فيما بعد. واستطعنا ايصال احد المؤيدين لنا بدلا عنه. كما قمنا بفصل (ابراهيم عوض) الذي صعد بعد السقوط تعويضا عن عضو في المجلس صعد الى البرلمان، وانخرط باندفاع مع النجيفي، وفصلناه ليحل محله البديل المؤيد لنا.

تمكنا في تلك المهلة من التوافق مع كتلة اثيل فلم يبق ملتصقا به من الكتلة الا هدى زكي. وبقيت الجبهة التركمانية منقسمة على نفسها، ولم نحصل على تأييد أي

كركوك المعروف بـ معبر خالد في ظروف جوية بالغة البرودة ، ان يسمح لهم بالدخول الى كركوك . فاتصل به على مسمع منا وأوعز له بإدخال النازحين وأبدى المحافظ تجاوبه لكن احداً منهم لم يدخل .

من ممثلي الكوتات الثلاث. وسنخسر صوت دلدار الزيباري لعدم قدرته على الحضور للأسباب السياسية المعروفة.

اتخذت المحكمة الاتحادية قرارها بتأييد الإقالة فكان ذلك إيذاناً ببدء اجراءات انتخاب المحافظ الجديد. وحصل توافق على عضو المجلس نوفل العاكوب. وبات موكدا ان الديمقراطي الكردستاني والمتحالفون معه سيصوتون لمرشح النجيفي السيد امين فنش المعماري([1]). اما الاتحاد الوطني الكردستاني وهم ثلاثة اعضاء ففاوضناهم في اليوم السابق للتصويت على ان يؤيدوا مرشحنا مقابل ان نضمن لهم بعض المواقع الادارية، واتفقنا وكتبنا الاتفاق تحريريا.

في هذه الاثناء طلبت القنصلية التركية في اربيل اعضاء الجبهة التركمانية الخمسة فسافروا اليها وعقدوا اجتماعا طويلا وصاخباً لم يصلوا فيه الى اتفاق. فتركيا تريد منهم التصويت لمرشح النجيفي، لكن ثلاثة منهم يرفضون. وعادوا الى دهوك بدون اتفاق. فتحرك النجيفي على الثلاثة المعترضين بالإغراء المالي، وارسل 60 الف دولار لكل منهم، يتبعها مبلغ مماثل بعد التصويت. فتشاوروا في الامر وقرروا استلام المبلغ كي يتوهم النجيفي انه ضمن العدد المطلوب لفوز مرشحه، ثم يصوتون ضده ويعيدون المبلغ([2]).

لقد حسموا الامور بتصرفهم ذاك، فلو انهم رفضوا المبلغ سلفاً لأتّجه الى غيرهم. فهو لن ينام قبل ان يضمن العدد المطلوب. ولقد خدعوه باستلام المال فنشر على الفيس بوك منشورا يشيد فيه بصلابة الجبهة التركمانية ونام. ولم ننم نحن لما يساورنا من المخاوف. اننا تحت رحمة الاسايش، يستطيعون ان يمنعونا من الدخول الى بلدة القوش التي اعتدنا الاجتماع فيها وبيننا وبينها ثلاث سيطرات. وإعاقة أي واحد منا تهدد بإطاحة هدفنا. ثم ان بيدهم مع النجيفي وسائل تأثير اخرى كثيرة ونحن ليس بيدنا شيء، وغير مدعومين من أية جهة عراقية او اجنبية.

([1]): أمين فنش أقرب لي على الصعيد الشخصي من نوفل العاكوب . لكن ترشحه من طرف النجيفي سيجعل الامور خارجة عن يده. فلم يكن أمامنا من خيار سوى العمل على انجاح مرشح كتلتنا غير المؤدلج للخروج من مشاريع التقسيم

([2]): كان العرض المالي غريبا على تقاليدنا في تلك المرحلة

شفع لنا ان الاكراد لم يحسبوا للأمر حسابه المطلوب. اعتقدوا اننا غير قادرين على الفوز، ووثقوا بقدرة اثيل وقياداتهم الحزبية المحلية على النجاح. فرئيس المجلس منهم ونائب رئيس المجلس مصطف معهم. واتصل اعضاء الاتحاد عند منتصف الليل ليخبرونا انهم يتعرضون لضغط شديد من قياداتهم للتصويت لمرشح النجيفي. لم يكن قد مر على اتفاقنا معهم الا ساعات، فجاء هذا الاتصال محبطاً لنا. وقالوا انهم سيقومون بمناورة لمواجهة الضغط، اذ سيغيب احدهم ويصوت الثاني لهم ويصوت الثالث لنا.

في الصباح وقبل ان نتوجه الى القوش بذلنا محاولة اخيرة لإقناع هدى زكي بالوقوف معنا فرفضت. وانطلقنا الى القوش يتصارع في صدورنا الأمل والقلق.

اعضاء الاتحاد الوطني الثلاثة اخبرونا انهم أُلزموا حزبيا بالتصويت لمرشح اثيل، فكانت ضربة اخرى لجهودنا. جمعنا تواقيع نطلب فيها ان يكون التصويت سرياً لعل السرية تمكّن أعضاء الاتحاد من التصويت لنا، وقدمناها لرئاسة المجلس، ودخلنا الجلسة. كان هناك اكثر من خمسة عشر مرشحا بينهم خمسة من اعضاء المجلس ونائب المحافظ حسن العلاف الذي كتب طلب انسحاب من الترشيح قبل دخولنا.

في بداية الجلسة طالبنا بسرية التصويت فرفضت الرئاسة الطلب. واكد رئيس المجلس ان من حق ابناء نينوى أن يعرفوا لمن يصوت كل عضو، وان التصويت يكون علنياً برفع اليد والنطق باللسان ويؤشر على سبورة نصبت أمامنا وكُتب عليها اسماء المرشحين جميعا. كان واثقاً من النتيجة ، وشاءت الاقدار ان يخدمنا إصراره ذاك خدمة جلّى كما سنوضح.

حضر الجلسة عدد كبير من القنوات الفضائية وبعضها مزود بأجهزة نقل مباشر فخرجنا من الجلسة احتجاجاً على رفضهم سرية التصويت ووقفنا في غرفة مجاورة. لم يكن قرار الخروج محسوباً بالشكل الصحيح، لقد فضحنا انفسنا بتلك الخطوة، فالطرف الآخر لا يدري حتى تلك اللحظة ان ثلاثة من الجبهة التركمانية سيقفون معنا. وعندما خرجنا والثلاثة معنا شعر الخصم بالخطر وان حساباته ليست في محلها.

اكثر من صُدم بخروج ثلاثة من التركمان معنا نائب رئيس المجلس نور الدين قبلان الذي هو احد اعضاء الجبهة. فدخل علينا الغرفة وتكلم مع زملائه باللغة التركية محاولاً الضغط عليهم غير انهم اصروا على موقفهم وعاد.

كل منا كان يعد الواقفين، فلما رأينا اننا اكثر من عشرين شعرنا بالقوة وقررنا الرجوع الى القاعة. قبل خروجنا كانت السيدة گلاويش من الاتحاد الوطني الكردستاني تجلس الى جانبي، فلما عدنا لم ارها. لقد غادرت الى دهوك كما وعدونا ان يفعلوا. وبدأ رئيس اللجنة القانونية (سيدو چتو) بتلاوة مطالعة اللجنة. كانت تتضمن طلب انسحاب من الترشيح تقدم به حسن العلاف نائب المحافظ. وبعد اتمام المطالعة طلب آخرون الانسحاب وجميعهم من المجلس ومن كتلتنا تحديداً، ترشحوا بأمر من الكتلة تحسباً للطوارئ لأن الدخول بمرشح واحد مغامرة. فالواحد قد يحصل له امر قاهر طبيعي او مدبر بعد اغلاق باب الترشيح فنجد انفسنا في ورطة. اما وقد حضرنا جميعا انسحب المرشحون من كتلتنا عدا (نوفل العاگوب) بقي باعتباره الأوفر حظا ليتنافس مع امين فنش المعماري مرشح اثيل. اما المرشحون الآخرون من خارج المجلس فلا نصيب لهم من الاصوات وكانوا حاضرين.

وطُلب منهم التعريف بأنفسهم ففعلوا. وقبل ان يبدأ التصويت طلب أحد أعضاء كتلتنا([1]) من الرئاسة فرصة عشر دقائق للتداول. فاجتاحني احساس قاتل بالضياع. لقد ادرك الخصم قوتنا وسيستغل هذه الفرصة لتغيير المعادلة. اما نحن فلن نفعل شيئا والارجح اننا سنخسر بعض الاصوات. وفقداننا لصوت واحد يكفي لإجهاض مشروعنا بكامله لأن نجاحنا الوحيد هو تحقيقنا الاغلبية المطلقة (21 صوتا) من الجولة الاولى. وبغير ذلك سيكون الفشل المؤكد حليفنا. اذا لم نحصل على الـ (21) صوتا سيصار الى جلسة تصويت ثانية تحدد موعدها الرئاسة. والرئاسة لن تعقد الجلسة الثانية ما لم تضمن العدد المطلوب لمرشحها.

فرصتنا الذهبية كانت ان نقتنص الفوز في غفلة من الزمن. ان يتم التصويت والطرف الآخر يظن ان لديه اغلبية حتى يفاجأ بالنتيجة وقد قضي الأمر. اما الآن فقد عرفوا حجمنا الحقيقي، وهم المتحكمون بالإجراءات فجاءهم طلب التداول على طبق من ذهب. وامام القاعة لا ترى الا شخصاً يضع الهاتف على أذنه. الكل يتصل. نحن متواصلون مع نواب نينوى المؤيدين لنا، والاكراد يتصلون بقياداتهم. وفي هذه الفرصة أقنعنا هدى زكي بالامتناع عن التصويت. لم يكن ذلك بالإنجاز الكبير، فعدم تصويتها

([1]): علي خضير

لن يفيدنا بشيء لأن المعركة تتركز من جانبنا على بلوغ عتبة الـ (21)، ومن جانبهم حرماننا من ذلك. فقد ادركوا ان مرشحهم لن يفوز في هذه الجولة، واصبح هدفهم الوصول الى جولة ثانية يستعملون فيها الاسلحة التي لم يستعملوها بسبب الاستهانة.

حضر أعضاء الديمقراطي الكردستاني الثمانية جميعا، بينهم سيدة مصابة بالسرطان تعيش أيامها الأخيرة([1])، جاءوا بها محمولة ليستفيدوا من صوتها. ومعهم ممثلو الكوتا الثلاث (الشبكي والمسيحي واليزيدي) واثنان من الجبهة التركمانية. وبات يخدمهم غياب دلدار الزيباري وامتناع هدى زكي عن التصويت. ومن المرجح ان نفقد اصوات الاتحاد الوطني الكردستاني الثلاثة. فأصبحنا على الحافة. اذ يكفي ان نخسر صوتاً آخر لينتهي كل شيء. واقبل احد اعضاء الديمقراطي الكردستاني يحمل هاتفاً مفتوحاً أعطاه لعضو المجلس الكردية المستقلة هيام إلهام. ثم علمت ان على الطرف الآخر عصمت رجب مسؤول الفرع 14. وواضح من ردود فعلها انه يتكلم معها بقسوة ويشتمها بألفاظ جارحة، اذ بدأت تبكي وهي ما تزال تحاوره.

وعدنا الى الجلسة وانا غير مصدق. توقعت ان يمدوا الاستراحة الى ان يضمنوا الفوز! فهل ضمنوه الآن؟ لا ادري!.

اتخذنا مقاعدنا من جديد واذا بمجاورتي گلاويش قد عادت الى مقعدها والدموع تنهمر من عينيها. لقد أعادوها عنوة من سيطرة بدرية على مسافة عشرة كيلو مترات. كانت تسألني: (هل ضبطتم وضعكم؟) تريد ان تطمئن على ان مرشحنا سيفوز رغم انها ستصوت ضده.

وقبل الشروع بالتصويت طلبنا ان يتم على اساس تسلسل جلوسنا العشوائي على المقاعد. فرفض طلبنا ايضا وقالت الرئاسة انها ستعتمد تسلسل قائمة الحضور، وفيها يكون الرئيس هو الاول يليه النائب ثم وبالصدفة عدة اعضاء جميعهم يصوتون لمرشح النجيفي.

بدأ التصويت، وكان باعثاً على القلق والتوتر تسجيل اول خمسة اصوات جميعها لهم. ثم بدأ مرشحنا بالصعود. فتعادلا. وبدأ مرشحنا يتفوق. وعندما حصل على عشرين صوتاً بقي في القائمة إسمان فقط هما هدى زكي التي نعرف انها لن

([1]): رقية عبدالقادر

تصوت لمرشحنا، وهيام إلهام الكردية التي تعرضت لضغط شديد خلال فرصة التشاور ولا ندري علام استقر قرارها.

نودي باسم هدى فقالت: (امتنع عن التصويت). وبلغ التوتر ذروته وشخصت ابصار الطرفين الى هيام التي قدر لها ان تحدد بكلمة واحدة مسار التاريخ للموصل وللعراق.

نوديت وقد بلغت القلوب الحناجر فقالت: (نوفل).

واندلعت عاصفة من التصفيق واجتاحني شعور لذيذ بأن العراق نجا مرة اخرى من التقسيم.

خاتمة

لا نعد إصدار هذا الكتاب نهاية بل بداية جهد مستمر للإحاطة بجوانب وملابسات كارثة الإرهاب وإماطة اللثام عن خفاياها. نعترف بوجود قصور في هذا العمل ، وسنعمل لإنضاجه في طبعة قادمة نأمل أن تكون أوفى وأدق وأكثر رصانة.

إن لنا رأياً وموقفاً من تلك الأحداث الكبرى ، لكن الموقف ورغم شدته لم يدفعنا الى الخروج عن الموضوعية والتجني على أحد. وإغفال مصادر بعض الروايات لأسباب مختلفة لا يعني بحال أنها مختلقة بدافع التحيز مع أو ضد طرف من الأطراف.

المحتويات

الإهداء 5
ما علق بذاكرة اسماك الميدان 7
مقدمة 9
الفصل الأول: مقدمات وأسباب ما حدث 11
الوضع العام 13
1. الموقف الأمريكي 18
2. الموقف الخليجي 20
3. الموقف التركي 22
4. الموقف الكردي 24
كيف اجتمع النقيضان: التركي والكردي؟ 29
تقسيم العراق 29
5. الحزب الإسلامي في العراق 30
6. النجيفي 32
المظاهرات 38
الإجحاف في موضوع الإجحاف 41
الوضع الأمني وتداخله مع الفساد 43
الفصل الثاني: سير المعارك 57
الهجوم 62
كيف تعامل الأكراد مع تلك الأحداث؟ 69
مصير الحكومة المحلية 70
معركة تلعفر 72
الاجتماع الثاني في القوش 73
فتوى الجهاد وتشكيل الحشد الشعبي 74
نكبة سنجار 75
مجزرة كوجو 77

احصائيات..... 80
وقفة لا بد منها عند موضوعة السبي..... 81
الفصل الثالث: النتائج..... 85
الحشد العشائري..... 85
التحقيق في سقوط الموصل..... 90
إفادتي أمام لجنة التحقيق..... 94
أولا: ظاهرة الفساد..... 95
ثانيا: ظاهرة تعدد القيادات والولاءات..... 99
ثالثا: ظاهرة الاعتصامات..... 101
أولا: القادة الأمنيون..... 103
ثانيا: القائد العام للقوات المسلحة..... 104
ثالثا: محافظ نينوى..... 109
إفادة السيد أثيل النجيفي محافظ نينوى..... 115
استجواب الكبار..... 161
توصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بسقوط الموصل..... 162
محاولة تقييم لما أنجزته لجنة التحقيق..... 176
معركتنا مع أثيل..... 178
خاتمة..... 190

اضحوي الصعيب

سُقوطُ الموصِلِ

ومَشروعُ تقسيمِ العِراقِ

الموصل سقوط صرم ومشروع تقسيم العراق

اضحوي الصعيب
adhwyalsyb@gmail.com

صدر له:

التحليق داخل القفص — مذكرات اسير عراقي في ايران

اكتشـــاف فرح — مجموعة قصصية

برموشهم يكتحل الافق — مجموعة قصصية

لا نعد إصدار هذا الكتاب نهاية بل بداية جهد مستمر للإحاطة بجوانب وملابسات كارثة الإرهاب وإماطة اللثام عن خفاياها. نعترف بوجود قصور في هذا العمل ، وسنعمل لإنضاجه في طبعة قادمة نأمل أن تكون أوفى وأدق وأكثر رصانة.

إن لنا رأياً وموقفاً من تلك الأحداث الكبرى ، لكن الموقف ورغم شدته لم يدفعنا الى الخروج عن الموضوعية والتجني على أحد. وإغفال مصادر بعض الروايات لأسباب مختلفة لا يعني بحال أنها مختلقة بدافع التحيز مع أو ضد طرف من الأطراف.

اضحوي الصعيب

دار ماشكي للطباعة والنشر والتوزيع
العراق - الموصل
ص. ب. 11019
المجموعة الثقافية
07701664335
moshky2019@gmail.com

I.S.B.N
9 789922 942285

تصميم الغلاف علي صميم